

٤١٥

(الضوء المنير على المصباح)، تأليف الاسفراييني،

ض ١

محمد بن محمد - ١٦٨٤ هـ. كتب سنة ١٠٧٠ هـ.

١٠٥ ق ١٥ س ٢١ ١٥٨٥ اسم

١

نسخة حسنة، بأولها ناقص، خطها تعليق حسن، طبع.

الظاهرية (النحو): ٥٨٢:٧ الاعلام ٢٥٩:٧

٦٦٠٥

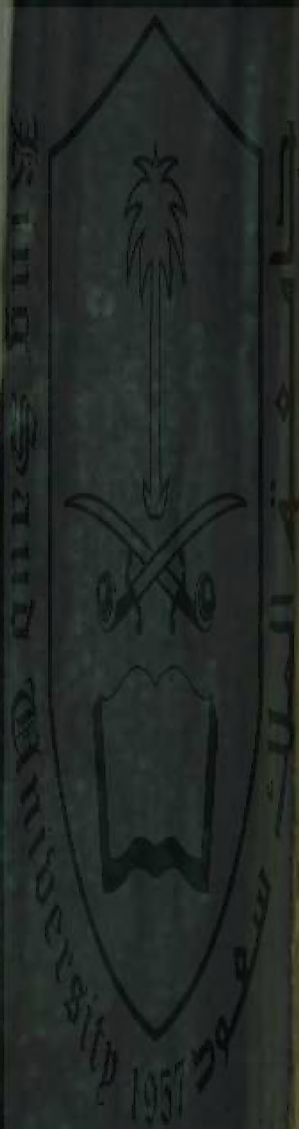
١- النحو، اللغة العربية - المؤلف بد تاريخ

النسخ ج - مختصر المفتاح في شرح المصباح د - اختصار

٢١١٢٥٥

الاسفراييني لكتابة المفتاح في شرح المصباح.

١٢٨/٨/١٠



Copyright © King Saud University

77.0





مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم: ٦٦٠٥ ف ١٢٢٥ ٣

العنوان: العنود والمنزل على المصباح

المؤلف: المرحوم الشيخ

تاريخ النسخ: ٤٠٤٠ هـ

اسم الناشر:

عدد الأوراق: ١٠٥ ص

الملاحظات:



والله هو الذي هو الله على قدر ما هو في زمان قبل زمانك وهو مبني على الفتح  
وسبب بناء ظاهر وهو فعل الالف في الافعال البناء لان المعاني  
الموجبة للاعراب اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة مفقودة  
فيها فبالجرب ان تبين ولا يعرب واما سبب بناء على الحركة والاصل  
في البناء السكون هو ان له ادني مشابهة بالاسم وهو وقوعه  
موقعة في مرتبة بر حلقام كما تقول مررت بر حلقام ففضل بالحركة على  
فعل الامر الذي لا يشبه الاسم بوجه من الوجود والاصل ان المضارع  
لامضارع الاسم مضارع تام من غير وجه اعرب واسمي لما كانت  
مضارعة غير تامة لم يعرب ولكن عدل عن اصل البناء الذي هو السكون  
الى الحركة واللام لا يفتقر وجه ما ترك على اصل البناء واما اخيرت الفتح  
من بين الحركات المحض ما نقل الفعل فهو ابد مفتوح الا ان يعرض  
ما يوجب كونه اوضحة اما السكون فعند ان يعلل نحو دع ورمي واصل  
دع ورمي وقد ثبت من اصول الترخيف ان الواو والياء اذا تحركتا  
وانفتح ما قبلهما انقلبت الواو والياء الياء والالف لا يقبل الحركة وكذا  
عند لحوق بعض الضماير فوضرت وضربنا وضرب واما اسكن عند لحوق  
هذه الضماير ففرار عن التوالي اربع حركات متواليات فيما هو في حكم كلمة واحدة  
اعني الفعل والفاعل والفاعل كالجزم من الفعل على ما عسى يحكي واما الفهم



منع واو الضمير نحو ضربوا لان الواو اذا كانت مدة فيقبلها مضموم ابدا <sup>واشياء</sup>  
 ما يتعاقب على اول الزوايد الرابع وانما اعتقبت هذه الزوايد على اول المضارع  
 لانه لما وجب المحالفة بين الضارع والمضارع وكان الفعل اما صادرا عن  
 المتكلم وحده او عنه مع غيره او عن الغائب او عن الحاضر طلبوا حروفها مثل  
 على المضارعة وعلى هذه المعاني جربا على سننهم في طلب اليا كان فوجدوا  
 اول حروف الزيادة حروف المد واللين لكثرة دورها في كلامهم او المتكلم  
 لا يجزئها او عن بعض ما اعي الحركات فعدوا اليها الف حركات بالبناء الى الابد  
 واختصوا بالمتكلم لموقفتها اولها لانها في الالف خف فستأثر الكلام  
 بالالف ثم عدوا الى الواو فوجدوا زيادتها اول الفضة الى الالف شيئا لان  
 الفاء ربما تقع واو افلو زيدت عليها واو اخرى ثم دخلت الواو العاطفة  
 كادى الى اجتماع الالف او كان يشبه نباح الكلب فعوضوا عنها التاء لانها  
 كثيرا ما تبدل منها نحو تبارك وتعالى والالف في رزقك ووجه وجعلوها للحاجب  
 والتاء نيت لكونها علما للحاجب والتاء نيت في الالف ولم يكن الفرق هنا  
 باسكانها في احد الموضعين لو وقعها او لا بخلاف الالف ولم يكن ضمها  
 ايضا لالتباس الفعل المبني للفعل بالمتكلم المبني للمفعول ولا كسرهما  
 ايضا لان ذلك يلحق بلغة من يكسر حرف المضارعة فيقول نعلم بالكر  
 ثم عدوا الى الباء فلم يجدوا مانعا يمنع من زيادتها اول افرادها وواقعت

لغائب

واو الضمير نحو ضربوا لان الواو اذا كانت مدة فيقبلها مضموم ابدا  
 ما يتعاقب على اول الزوايد الرابع وانما اعتقبت هذه الزوايد على اول المضارع  
 لانه لما وجب المحالفة بين الضارع والمضارع وكان الفعل اما صادرا عن  
 المتكلم وحده او عنه مع غيره او عن الغائب او عن الحاضر طلبوا حروفها مثل  
 على المضارعة وعلى هذه المعاني جربا على سننهم في طلب اليا كان فوجدوا  
 اول حروف الزيادة حروف المد واللين لكثرة دورها في كلامهم او المتكلم  
 لا يجزئها او عن بعض ما اعي الحركات فعدوا اليها الف حركات بالبناء الى الابد  
 واختصوا بالمتكلم لموقفتها اولها لانها في الالف خف فستأثر الكلام  
 بالالف ثم عدوا الى الواو فوجدوا زيادتها اول الفضة الى الالف شيئا لان  
 الفاء ربما تقع واو افلو زيدت عليها واو اخرى ثم دخلت الواو العاطفة  
 كادى الى اجتماع الالف او كان يشبه نباح الكلب فعوضوا عنها التاء لانها  
 كثيرا ما تبدل منها نحو تبارك وتعالى والالف في رزقك ووجه وجعلوها للحاجب  
 والتاء نيت لكونها علما للحاجب والتاء نيت في الالف ولم يكن الفرق هنا  
 باسكانها في احد الموضعين لو وقعها او لا بخلاف الالف ولم يكن ضمها  
 ايضا لالتباس الفعل المبني للفعل بالمتكلم المبني للمفعول ولا كسرهما  
 ايضا لان ذلك يلحق بلغة من يكسر حرف المضارعة فيقول نعلم بالكر  
 ثم عدوا الى الباء فلم يجدوا مانعا يمنع من زيادتها اول افرادها وواقعت

للغائب اعني غير المتكلم والحاجب ثم طلبوا المتكلم مع غيره حرفا نراد في اول الفعل  
 اليتي الحروف بذلك الموضع النون لانها على المتكلمين في الماضي ولازها اقر الحروف  
 بشرها من حروف المد واللين لكونها غنية في الخيشوم كما انها ممددة في اللسان فان  
 قد اختصوا صيغة المضارع بالجات الزيادة دون الكسرة لان صيغة  
 عليها بعد الصيغة الممددة والزمان الحاضر والمستقبل بعد زمان الماضي  
 فجعل الصيغة السابقة للزمان السابق واللواحق للواحق <sup>فوجدوا</sup>  
 المضارع وانما تسمى المضارع مضارعا لانه يضارع الاسم اي يشابهه وذلك  
 من جهة اللفظ والمعنى والاستعمال واما اللفظ فلموازته اسم  
 الفاعل في حركة وسكاته وحروفه نحو ضارب ويضرب ومدخر  
 ويدخرج واما المعاني فمن وجوه احدى بانها شايعة فيخصص اعني  
 انه صالح للزمان الحاضر والمستقبل ثم يختص باحدهما بدخول  
 اللام او التاء او سوف كما ان اسم الجنس شايعة في امته  
 ثم يختص بواحد بعينه بدخول لام العهد ونائها في ذلك  
 قد شابه اسم فيكونه صالحا للفاعلية والمفعولية  
 والاضافة واختصاصه بواحد منها عند دخول احد العوامل  
 ونائها انه ما يشيخ قد شبه الاسماء المشتركة كالعين ونحوه  
 ورابعها ما ورد في الفهم في كل واحد منهما اعني في اسم الفاعل

اسم الفاعل الفهم المالح عند الاطلاق  
 فوجدوا في كل واحد من المضارع واسم الفاعل

فوجدوا في كل واحد من المضارع واسم الفاعل  
 فوجدوا في كل واحد من المضارع واسم الفاعل



والفعل المضارع الى الحال عند الاطلاق نحو زير مضى  
وزير يصت واما الاستعمال فمن وجهين احدهما وقوعه موقعا  
نحو زير قايم وزير يقوم والثاني دخول لام الباء على كل  
واحد منهما كوان زير القايم وان زير اليقوم فلما اشتهر  
هذا النوع من الفعل الاسم من هذه الوجوه يستعمل  
مضارعاً واعرب بوجوه اعراب الاسم وعوض الجزم  
مكان الجزم على ما يشبه في موصفه ان كشاف الله تعالى  
واذا ما دخلت على لام الباء خالص للحال يعني  
اللام في قولك ان زير الي فعل فخاصة للحال فان قلت  
اذا كان اللام للحال فكيف جاءت حرف الاستقبال في قولك  
السوف اخرج حياً والسوف يعطيك قلنا ان اللام يفيد التوكيد  
والحال في الاليتين قد يجد بمعنى التوكيد  
ونظيره حرف التعريف في الله **ذلك** فانه  
يفيد التعريف مع انه عوض عن محقق الله سبحانه  
تجوز في البناء للتعويض مضمي لا عن معنى المع

فان قلت لم  
 ولست اعرج على  
 لكاه وانما سلب هذا المد  
 الرتبة كبد خلف مرقا الرتبة  
 فلو سلب الرتبة خلف مرقا  
 الاصل فانه لا يخرج الا في  
 في جميعها وانما الرتبة عند  
 او لو خلفها الرتبة

في السداد لا تشع بعض مضي لا عنه معنى التبع يف ولمند البخر تداوم مع ان الحج بيان

الأخ وكبش الأمر علم أن قبضة الأمير على طاب يوفى في المستقبل الخاف

بين صغيرها الا ان تخدع الزوايد ثم بعد ذلك ان كان ثانياً يسكن بجانبهم

الوصول ضرورة انتفاع الابناء بالسكن وان كان منحر كما تم عليه على حاله فيقول

من تقرب فرب ومن تعدد ومن جرب ومن خاسب حاسب لهذا المعنى

فولست فاعل طرفه افعول مشتق من مضارع كاست فاعل واما قولهم

فانتم اكرم بقطر الكرامة فلان الاصل في نكره نوكرم بالهامة لكون ما فيه على الكرم  
ساقطاً على طريقه فبعد علم الكل من نكركم بالهامة لكون ما فيه على الكرم

بجواب الامر على الاصل مع ادب يد لك من الالتماس بين الامير من الحجرات والتماسه  
الامر من انا

وبين من المريد فيه وانما خذوا العلم من المضاعف فرام من اجتماع الغموتين في فعل

المستفهم في الكرم وفرضه فوامن الكل اجاب بلبس علي ونيسة الاطراف ثم اعلم

ان الامر معروف عند البصر بين ان مبني على السكون لان الاصل في الافعال

البناء على ما سقت الاشارة اليه والاصل في البناء السكون وانما انشأوه

فمنها ما اعرّب وبنى منزلا على الحركة ما بنى لوصول الشاهبة بيته وبين الا

سواء الاستنباط به بين فعل الامر وبين الاسم بوجه من الوجوه فبالطريق ان يكون

[illegible]

من تفعل ج  
خاطب كالمغيب الفاعل والتكلم ج

مضارع  
في الموكبة في المبنى للمبوء على شئ فطمان  
يكون او لا يكون اقبل او لم يكن اخف  
بقى على الموكبة اما الشعار الساكنين فما مس  
لمكون الكلمة على حرف واحد كقربك او بغيرها  
كما هو قد يكون في موضعه نوح











كما لا يشترط كون الاسم الفاعل للمفعول وواقعهم  
 في حال الفاعل من افعال الصفات من غير اعتناء وهذا اذا كان الاسم الواقع بعد الفاعل  
 في غير حدث فان كان حدثا فاعلم بالاعتناء به فيكون له في اللفظ  
 وذلك قوله يوم الجمعة والخروج واما ملك الوقوف ومنه قوله من  
 آيات انك ترى الارض خروجه من آياته ان تقوم السماء والارض بالفاعلية  
 قيام السماء وعند الخليل لا فرق بين الحدث وغيره في اشتراط اللفظ الذي  
 فارتفع هذه الاسماء عنده بالابتداء وهو القرب الى القياس فاذا تخلص لم يعتد  
 هذا فقوله من عندى بالجملة ظرفية عند الكوفيين وفيه الاختفاء وعند البصريين  
 من جملة التسمية اما ان الخبر اعني الطرف مع ما تضمنه من خبر الابتداء عندهم جملة محكية  
 لكون متنا واما الفعل دون اسم الفاعل نحو استقر وحصل دون اسم الفاعل بدليل  
 وقوله صلة للوصول نحو الذي في الدار زيد الصلة لا تكون الا بجزء وعلا الدار  
 هيمن فلا يشترطها في الجملة الطرفية صحيح لان كل المجموع او الجزء الثاني جملة ظرفية  
 بلا شبهة **قوله** وكل منهما تقوم مقام المفعول في الجملة كثيرة مع ان خبرها خبرا شائعا كالفعل فهو هو  
 ما تقوم مقام المفعول في خبرها اعراب المفعول في مقامه وهو المفعول من  
 قوله فتكلمت اعراب وذلك بحكم الاستواء في ستة مواضع احدها خبر المبتدأ  
 والثاني خبر المفعول في الخبر  
 والثالث خبر المفعول في الخبر  
 والرابع خبر المفعول في الخبر  
 والخامس خبر المفعول في الخبر  
 والسادس خبر المفعول في الخبر

قوله تعالى

اي لان خبر الحدث انما هو  
 الظاهر في الخبر  
 كما في الخبر  
 خبر ان الظاهر  
 ان من الخبر

وذلك نحو زيدا ذهب ابوه وزيدا اخوه ذهب وبكر ان نفل يتركه وخالد في الدار  
 جده عند اصحابنا سدة استقر على ما ذكرناه انما وعند الكوفيين مفر لان  
 المقتضى في مستقر عندهم وان مع الضمير ليس بجملة على ما سبق من ذلك  
 في موضع ثانيا خبر في باب ان نفل زيدا ذهب ابوه ويبلغ ان عمره قد  
 ذهب اخوه وكان عمره اقل من عمره وجامعي زيدا كمن لم يولد في بيت زيدا  
 ان ثمة بكركمك ولعل زيدا في الدار ثانيا خبر في باب كان واخواتها نحو كان  
 زيدا قد قام ابوه او ابوه قائم او ان نطفة يترك او اما ملك بكر زيدا الهمة متفق  
 المحكي على الخبرية ورايها المفعول الثاني في باب حسبت نحو حسبت زيدا  
 قام حو على قيس ما تقدم وحكم هذه الشكك حكم خبر المبتدأ وخاسمها صفة  
 المنكرة نحو مرت برجل العجيب كرمه او ابوه كرم او ان زيدا العجيب حسنة او في  
 حسب زلف والجملة لا تقع صفة الا المنكرة لوجوب التطابق بين الصفة  
 والموصوف تقر بها وتكبر او الجملة المنكرة لكونها خبرا شائعا كالفعل فهو هو  
 لا يكون الا بجزء وعلا الدار لان الجملة لا تستقيم صام جملة خبرها  
 وثبوته في حال او خبرها فعل ابدالم متخذا خبرا شائعا ذلك الا في حادثة  
 على ذلك ان قوله وشيخي الاشهاد بينهما خبر بدو ربط وذلك عند كوفيين  
 او دس اختلافا

فعلنا في الدار











ابو و ابو شريف وان ثابته بغيرك او غيره ما وسننا خبره لا التي نفى الحسن  
 كذا رجل شرف حسبته على قباس ما تقدم ومنه ما لا المشبهين  
 بغير نحو ما لا رجل ابو قائم على قباس ما تقدم ويحذف هذه المواضع  
 النسخة فلو ان الجمل انما تقع موقع المفرد اذا كان خبر المبتدأ قبل قول المؤلف  
 اللفظة او بعده او صفة للكلمة او حالا ويظهر ان منها الجمل المضاف اليها اسما  
 الزمان والمكان كقوله يوم يقوم زيد واذا الخليفة عبد الملك ليس بصواب لان  
 المراد بالجمل في مثل هذا الموضع ان الجمل لا يصدق في معنى المفرد بل  
 واقعة متوقفة والجمل المضافة اليها اسما الزمان والمكان جل اللفظ دون  
 المعنى لان الجمل الحقيقة لا يقع مضافا اليها ولهذا قالوا ان المضاف اليه في مثل  
 هذا الموضع هو المصدر حقيقة دون الجمل **قول** ويكون فيها صميم عاليل الا  
 الاول السبب التسمية الصيغة هذا الموضع انما يقع او يتغير بها اسم لانها لا  
 ذلك المكان الذي منقطعة الخلق عما قبلها بالجملة فلا يصح خبر او حالا فان  
 قلت ان الجمل الجارية الخالصة عن الخبر نحو نقبكت الحسن قائم او وصفا  
 وبالجمل الواقعة خبره عن ضمير الشأن والفقهاء في قولهم نقبكت الحسن قائم او وصفا  
 قلت كذا في الجمل الواقعة موقع المفرد وما ذكرتم من الجملين غير واقع  
 الخصال على فقه في اللغة لا يشك في ذلك ما دام موجودا غالبا مثل زيد ابوك عطية خافان  
 فيراك كذا في الجمل الواقعة موقع المفرد وما ذكرتم من الجملين غير واقع  
 الخصال على فقه في اللغة لا يشك في ذلك ما دام موجودا غالبا مثل زيد ابوك عطية خافان

موقع المفرد فلا يرد علينا نقصاننا الا بالاول فلان الحال المجردة عن ضمير صاحبها  
لا يكون الابعة والى الحال المفردة لا يجرى عن ضمير الى ان يحال لا تقول  
جاء في ريدراكب عمر ومثلا فالجمله الخالية عن الضمير واقعة موقع  
المفرد اصلا واما الناس فلان ضمير شان لا يجزئ عنه بالمفرد البتة  
فالجمله الواقعة خبر له لا تكون واقعة موقع المفرد فالحال قد حكمنا  
ان الجمله الواقعة موقع المفرد وانما هي الواقعة موقع المفرد في هذا الموقع  
فلا يلزم من هذا ان كل ما هو الواقع في هذه المواقع من الواقعة  
موقع المفرد ثم السبب في جواز اخلاء الجمله الخالية عن الضمير  
جرحا مجرى الطرف لا تعقلا والشبه بينه وبينه الاثيري انك اذا قلت  
اتيتك والجيش قادم كان المعنى اتيتك هذا الوقت والطرف لا  
الى ضمير عايد منه الا ما تقدمه فكذلك ما جرح مجرؤه واما الجمله الواقعة ضمرا  
عن ضمير شان فانما جاز اخلاؤها عن الضمير وجب لانها عجارة  
عائني عنه بالضمير وبيان له فهي هي في المعنى فحرجي قولك زيد  
احضرك في كون الخبر هو المبتدأ فلا يقتضيه انما يصل ضمرا **قوله**  
وسترى ذلك وعنديك لهذه الاشياء استتة لا بتفصيل وقوع  
الجملة هناك اذ ليس في الكتاب بينه عين ولا اثر فهذا الذي **بسط**  
من عذري في بسط الكلام في هذا الموضع وقد انتهت ههنا على

[illegible]







کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران  
National Library of the Islamic Republic of Iran

باب يكون الواو من الفينين ٢٢



كان قلبه  
عندما جعله الالف في التثنية علماء  
الاسماء في الالف في التثنية علماء  
الاسماء في الالف في التثنية علماء



Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, containing several lines of text.

ران الفعل  
 رانكون التثنية  
 والجمع والاسماء  
 رانكون الفعل  
 رانكون التثنية والجمع  
 رانكون الفعل  
 رانكون التثنية والجمع  
 رانكون الفعل  
 رانكون التثنية والجمع  
 رانكون الفعل  
 رانكون التثنية والجمع

والمطبخان الشينغونغ للمع احواله الضعيف  
او يمشي في المصطفى

١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١  
 ٤٧٢

بالفاجنة فحق هذه الحروف وليس علم معنى اختصاص الحركة بحال دون حال  
اولا كان الالف لا يزيد الا في الالف وفي اختصاصه الفاعلية والياء في زيد في غفلة الدلالة وفي اختصاصه  
فثبت الحاجة الى زيادة النون بدل الالف لفظ الحركة ومعلوم ان الحركة تعالج  
الا عاب وانما فتح النون الجمع وكسر وانون التثنية للفروق بينهما **فان** التثنية والالف  
التثنية الغنية قدر حصلت عنه باختلاف صيغته **فان** ان الصيغتين  
قد تجان في بعض الاسماء المعجدة فلا يطرأ الفرق ثمه الا باختلاف حركة نون  
تسبها نحو المزمين والمعين والمصطفين ووجه اختصاص الكسرة بنون  
التثنية والفتحة بنون الجمع نون اصل هذه النون ان يكون ساكنة لانها  
فان قلت الاصل من ابيدي وميليني ومصطفيين انقلبت الياء  
الالف لا تقا الساكنة في صدارتها ياء  
مليتي ومصطفيين



المقدّر بالحق  
حول المسور نصب العلامة  
لأنه العلامة يترجم الألبان  
فيه نظر







الحكم انما حكم حرف المد واللين غير المذكور في المتن في اكثر النسخ وفي بعضها  
 مذكور فلهذا اشترى **قوله** الاسماء على ضربين لما كان المعرب وهو  
 ما اختلف آخذه باختلاف العوامل لفظا او تغديا كان الينع هو الذي يعابله  
 وهو ما لا يختلف آخذه باختلاف العوامل لفظا او تغديا ان يكون حركة آخذه  
 او سكونه لا يعامل او جيب ذلك بل هو متين عليه **قوله** ثم المعرب على ضربين  
 منصرف فاما جعل التنوين في علامة لانصرف لان اول الحروف بالزيادة  
 للعلامة حرف المد واللين ولم يمكن زيادتها في الواحد لالتباس الحرف  
 المنصرف وهو الذي لا يعامل او جيب ذلك بل هو متين عليه **قوله** وغير  
 منصرف وهو ما لا يبدل حكمه مع التنوين واعلم ان احكامها اربع هي  
 ان تخبر المنصرف لما شبه الفعل وكان التنوين علامة التمكن وان كان  
 في الفعل فلهذا يفتى في ان يمتنع ان يكون الينع هو الذي يعابله  
 كونه شريكا للتنوين في اختصاصه بالاسم فقد حصل انما قام مقام  
 التنوين وعاقبه في الاضافة واللين على ان الحرف غير معقود بالفتح الا ان نفعه  
 بشقاعة التنوين انما هو الحرف والتنوين بالاضافة ودخول الكلام فيها وجوب  
 فلو كان من قصد من الحرف على الواحدة كما ان الواحدة لا تضاف حيث انما الحرف  
 التنوين

قوله المعرب على ضربين  
 منصرف فاما جعل التنوين  
 في علامة لانصرف لان اول  
 الحروف بالزيادة للعلامة  
 حرف المد واللين ولم يمكن  
 زيادتها في الواحد لالتباس  
 الحرف المنصرف وهو الذي لا  
 يعامل او جيب ذلك بل هو متين  
 عليه قوله ثم المعرب على  
 ضربين منصرف فاما جعل  
 التنوين في علامة لانصرف  
 لان اول الحروف بالزيادة  
 للعلامة حرف المد واللين  
 ولم يمكن زيادتها في الواحد  
 لالتباس الحرف

التنوين واللين في الواح على الواح حيث قالوا منع الحرف مع التنوين واللين  
 الساكنون الى مقصود بالفتح على جهة وذلك لان الحرف من اركان الكلام  
 وهذا السبب لما شبه الفعل مع التنوين الذي هو علم التمكن ومنه بعض  
 وجوه الاعتراض هو لا يشترط الواح على ما منع الحرف والتنوين قوله  
 وكان في موضع الحرف مفتوحا من عبارة صاحب الكتاب قد قيل انه  
 شاع في الجارة لان الفتح في الغالب السكون وما لا يفرق بين مفتوح  
 ان يقال كان في موضع الحرف منصوبا والقوا بان استعمال الفتح هنا  
 تحقيق لان النسب ليس بل على الحركية فقط بل على ما يفرق كما يقال  
 لانه على الفعلية فاذا قبل الاسم منصوب ففتحة ان فيه فتحة والة على  
 محمول من شأنها ان نزول بزوال ذلك المعنى ومعلوم ان الفتح في ذلك الحرف  
 اذا قلتم هربت باجمد لانك على ما يدل عليه في رابن احمد وضرب زيد افصح  
 اطلاق اللفظ على ما في حركة فانت مقام اختراها ونابت عن الفتح او جئت  
 ذلك فلم يكن فيها دلالة على المعنى الذي لا جله سميت منصوبا وكان موضع  
 الحرف مفتوحا قبل منصوبا لم يفتح في الظاهر وهو بمنزلة ان يقال وكان في موضع  
 الحرف مفتوحا **قوله** والاسماء المنع من الصرف نعم تمنع الاسم الصرف  
 فاما ان المنصور حقيقة ان يكون في الاسم  
 هذا المقصود فلم ان العمل الفتح

قوله المعرب على ضربين  
 منصرف فاما جعل التنوين  
 في علامة لانصرف لان اول  
 الحروف بالزيادة للعلامة  
 حرف المد واللين ولم يمكن  
 زيادتها في الواحد لالتباس  
 الحرف المنصرف وهو الذي لا  
 يعامل او جيب ذلك بل هو متين  
 عليه قوله ثم المعرب على  
 ضربين منصرف فاما جعل  
 التنوين في علامة لانصرف  
 لان اول الحروف بالزيادة  
 للعلامة حرف المد واللين  
 ولم يمكن زيادتها في الواحد  
 لالتباس الحرف

قوله المعرب على ضربين  
 منصرف فاما جعل التنوين  
 في علامة لانصرف لان اول  
 الحروف بالزيادة للعلامة  
 حرف المد واللين ولم يمكن  
 زيادتها في الواحد لالتباس  
 الحرف المنصرف وهو الذي لا  
 يعامل او جيب ذلك بل هو متين  
 عليه قوله ثم المعرب على  
 ضربين منصرف فاما جعل  
 التنوين في علامة لانصرف  
 لان اول الحروف بالزيادة  
 للعلامة حرف المد واللين  
 ولم يمكن زيادتها في الواحد  
 لالتباس الحرف











صحاح اصحاحي في جعل الهمزة الفاجبة قلبت الالف الاولى لانك رما  
 الهمزة في قلبها ثانيا فاجابا ايضا لانك رما قبلها ولو كان الالف الثانية  
 متقلبة عن الهمزة كما كان في ما ر خطية لوجب ان ينظر الهمزة في شيء  
 من هذا النحو نحو صحاحي على مثال ايجاريج كما ان اطهار الهمزة في نحو خطية  
 شايح كسيرة فان قلبت اذا كان علامة التانيث اي الثانية والاولى  
 لا في التانيث فان قلبت في التانيث فاما مع قولهم الالف والنون المضاعفان  
 لهما مذهب التانيث فان قلبت في التانيث فاما مع قولهم الالف والنون المضاعفان  
 واما الجمع الاقصى فانما منع الصرف لتكرار الجمع فيه فالحال ان الجمع بسبب احد  
 على كل حال الا انه سبب التصور ان يقرن به سبب آخر مخالف له من  
 الالف الثانية وانما يقرن به سبب هو كالتكرار لانه انكر وعلم الحقيقة  
 شقلا ان يقرن به سبب واحد كانه جمع اخر ثم قالوا ان الاصل في هذا الباب  
 اساور وناعيم وسابره يسوع التي يسوع على زينة واحدة مني عليه ما و  
 جمع الاقصى هذا الشار المفضل حيث قال كاساور وناعيم وما كان على ما لها  
 ينكور فيه بل يقرن الجمع وانما قال ذلك لانها جميعا تترين فقبل ساور وسورت واساور  
 ار ذلك الاصل وهو اساور وناعيم

ويعلم وانعام وناعيم فيحصل منها سبب منكر ثم حمل عليها ما هو مساجر ونوعها  
المشابهة لها اياها من جهة الجمعية والوزن والانواع من الجمعية ثم ذكر اخره

**قوله** فان كان ثانياً الحرفين بعد الالف ساو خذتها في السرخ والخم وثلاثون  
وانما تون نحو جواب في السرخ والجزلانهم قد خذوها الباء من مثال فواويل لا يخرج

[illegible]

لم يجر إلا التخفيف كونه أثقل فلما حذف الياء حذف الألف ما خرج الاسم عن  
مثال أقصى الجوع وصار على مثال سحاب فقويت وإما في المنصوب

فلم يخف ذلك فقال سال الواد فسررت بالواد فولا تقول قطع  
الواد قبل الواد لان الباء مستحق الحذف في حال النصب فيجوز جري

البناء في ضارب فيكون جوارب كضوارب فلا يكون للتسوية اليه  
 قوله وسنة حالة التعريف وانما انصرف الاسم الاعجمي حالة التثنية

روستة افنديانقره و طالة النهرين

لأنه يشبه المنفذ والعطاء من  
كراهية وطوبى صورة وجهان منفذ الرضا  
تحقيقاً وإما من فلان معناه كل يقع عليه  
كثرة كما أن كل يوم المصداق  
لأنه يشبه المنفذ والعطاء من

الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
دلالة على قدرته وكرمه  
والله اعلم بالصواب

اعلم ان اصل حوار في طائفة الرشح عند الفقيه  
حواري بالتشوين اذ لا اصل في الاسماء العرفية  
ومعلوم ان

...الجنة على الباء ثقيل حذف لا لتفاد المساكين  
...أفاد الله لا

فخرت اليه لا تقا المسكين  
٩٠ (قناج)



انه بالنسبة للعلم قد زالت العلة وادارت العلة لم يبق البقية سببا  
لكنها مشروطة بالعلة في التاثير في منع الصرف في سبب وانما شرط  
فيها العلة لان الاسم العجى اذا حقه التعريف في حال العلة كان  
ذلك في عينه لو لم يكن الاسم مخفيا لاسم او اما العجى النكرة فلا يغيرها  
فلا يمنع الصرف نحو جام وفرند وان سمي العرب به لانهم اجمعوا على  
الاسماء فلم يغيروا وكذا ما فيه الالف والنون المزدوران وهو  
بعضان فعلى نحو عثمان فانه غير منصرف للعلية والالف والنون فاذا  
نكره في لم وال اسم السبعين وكذا ما فيه وزن الفعل وهو ليس بوزن  
كالحاء ويزيد لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لم وال اسم السبعين والاسماء  
ينصرف نحو احمد وان جاء وزنه في الاسماء نحو اجل واهل لانه في  
الافعال كثر منه في الاسماء فاذا كانا غائبا على الفعل كان بمنزلة كثر  
فلا فرق بين ان يسمى باحد وبين ان يسمى بغيره في ان وزن  
الفعل يمنع الصرف وكذا المعدول عن المعرفة نحو غير لا ينصرف  
معرفة وينصرف نكرة لم وال اسم السبعين وانما قال غدا لان عام وزنه  
معرفة وينصرف معرفة وينصرف نكرة لم وال اسم السبعين

هذا ما عايناه في كلامهم

هذا ما عايناه في كلامهم

هذا ما عايناه في كلامهم

هذا ما عايناه في كلامهم

لان بالنسبة للعلم قد زالت العلة وادارت العلة لم يبق البقية سببا  
لكنها مشروطة بالعلة في التاثير في منع الصرف في سبب وانما شرط  
فيها العلة لان الاسم العجى اذا حقه التعريف في حال العلة كان  
ذلك في عينه لو لم يكن الاسم مخفيا لاسم او اما العجى النكرة فلا يغيرها  
فلا يمنع الصرف نحو جام وفرند وان سمي العرب به لانهم اجمعوا على  
الاسماء فلم يغيروا وكذا ما فيه الالف والنون المزدوران وهو  
بعضان فعلى نحو عثمان فانه غير منصرف للعلية والالف والنون فاذا  
نكره في لم وال اسم السبعين وكذا ما فيه وزن الفعل وهو ليس بوزن  
كالحاء ويزيد لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لم وال اسم السبعين والاسماء  
ينصرف نحو احمد وان جاء وزنه في الاسماء نحو اجل واهل لانه في  
الافعال كثر منه في الاسماء فاذا كانا غائبا على الفعل كان بمنزلة كثر  
فلا فرق بين ان يسمى باحد وبين ان يسمى بغيره في ان وزن  
الفعل يمنع الصرف وكذا المعدول عن المعرفة نحو غير لا ينصرف  
معرفة وينصرف نكرة لم وال اسم السبعين وانما قال غدا لان عام وزنه  
معرفة وينصرف معرفة وينصرف نكرة لم وال اسم السبعين

هذا ما عايناه في كلامهم

هذا ما عايناه في كلامهم

هذا ما عايناه في كلامهم







قدیمی

فما استمرطنا من شائسها لكون  
الملك لا يرحم ولا يعفو  
والمذكور لا بعد ان يكون  
في حيا وملك في حق الملك

رب ارجع ارجع ارجعني وتطهير القيا والنفى القيا والنفى القيا

فقد جرد

[illegible]

وَمَا كُنْزُكَ فِيهِ يَكُونُ  
لَكَ إِلَى يَوْمِ الْبَعْثِ أَهْلًا







فهذه أسئلة وردت على من سئل عن شبهة  
الفعل لا قوله بالأكبر في الفعل فاعيد اليه من غير الحذف  
من هذا القول أن ما لا يدخل الفعل إذا دخل الاسم  
جعل اسمًا منصرفًا فلهذا القول يلزم أن يكون الاسم منصرفًا لا كقول  
لأن حرف الجر لا يكون في الفعل بالاستفهام وهو ليس كذلك  
في حالة الجر مودت بأحد بالنصب ولا تقول  
بأحد بالجر مودت

التون فيم بعد عدم الامكان لا يقال أن حرف الجر لا يدخل الفعل  
وكان يجب أن يبعد معها الجر والتون لأن اللام اشتد تعبيرها باسم من  
حرف الجر لا من أجل أن التكرار تعرفه بخلاف حرف الجر لا من أجل أن  
في معنى الاسم بل من أجل أن هذا فلم يبعد دخولها وجواب ثان أن حرف  
الجر جازت لتوصل الفعل إلى الاسم فلهذا قولك لم يبعد دخولها  
زبدًا أو كان معدودا في جملة الفعل من جهة المعنى فبصيرته لم يبعد  
بالاسم والما لا لم يخالف هذا إذ هو من جملة الاسم وأخبر حرف  
والبنية لو كان عارضًا ولزم أن الأصل في الاسم الأول  
البداء من حيث لو كان العاني الموجبة للأعراب عليه وإنما بنى منها ما بنى  
بنية وبين ما لا يمكن فيه معنى الحروف والفعل ثم الاسم البنية تارة لم يرد  
يكن له حالة إعراب أو كان له ذلك والأول هو البنية اللزوم والثاني هو ما تعرب  
العارض وتعرب المصنف اللزوم بأنه الذي تضمن معنى الحروف وما شابهه  
يس على وجهه فلهذا وعكس لأن المعنى المفرد بل التي تعرب في  
يتضمن معنى الحروف والعقاب شبهة وكذا الصدر من التكرار شبهة الحرف  
وهو عطف على قوله لأن المعنى

فلما هذا التعريف نوبت اسم لا يجب الكسرة  
وهذا هو ما سبب لأن قوله ما تضمن معنى الحروف  
أو ما لا يشبه على الدوام أو ما تضمن معنى الحروف أو ما يشبه

الاسم والما لا لم يخالف هذا إذ هو من جملة الاسم وأخبر حرف  
والبنية لو كان عارضًا ولزم أن الأصل في الاسم الأول  
البداء من حيث لو كان العاني الموجبة للأعراب عليه وإنما بنى منها ما بنى  
بنية وبين ما لا يمكن فيه معنى الحروف والفعل ثم الاسم البنية تارة لم يرد  
يكن له حالة إعراب أو كان له ذلك والأول هو البنية اللزوم والثاني هو ما تعرب  
العارض وتعرب المصنف اللزوم بأنه الذي تضمن معنى الحروف وما شابهه  
يس على وجهه فلهذا وعكس لأن المعنى المفرد بل التي تعرب في  
يتضمن معنى الحروف والعقاب شبهة وكذا الصدر من التكرار شبهة الحرف  
وهو عطف على قوله لأن المعنى

والجواب أن قوله بالأكبر في الفعل فاعيد اليه من غير الحذف  
من هذا القول أن ما لا يدخل الفعل إذا دخل الاسم  
جعل اسمًا منصرفًا فلهذا القول يلزم أن يكون الاسم منصرفًا لا كقول  
لأن حرف الجر لا يكون في الفعل بالاستفهام وهو ليس كذلك  
في حالة الجر مودت بأحد بالنصب ولا تقول  
بأحد بالجر مودت

فول كائن ومعنى وكيف الما بنى ابن تفضلة ما معنى الحرف الاستفهام  
الجزازات لأنك إذا قلت ابن زيد وكذا قلت في الدار أم في السوف أم في  
المسجد أم في غيره وإذا قلت ابن زيد وكذا قلت في الدار  
اجلس فيها وإن تجلس في المسجد اجلس وهكذا وكذا كذا لاني لأنك  
إذا قلت متى القتال كان المعنى اليوم أم غدا أم بعد غدا وإذا قلت متى  
خرجت فخرجت في اليوم أم خرجت اليوم وإن خرجت غدا فخرجت غدا  
وكذا لك كيف فانه يتضح معنى حرف الاستفهام لأن معنى قولك كيف

زيد أصح أم كقيم ولا يكون للجزازات **قوله** أو ما شبهه كذا في  
شبهه الوصولات بالجر ومن حيث انهما يقتضيان جملة توصيلها ولا ينقل  
بالعابرة وإنما بنى ابن وكيف على الحركة والأصل في البناء السكون  
من اجتماع الساكنين واختصار الفتح تخفيرا **قوله** والعارض شبهه الشياء التي  
بنى المضاعف في باب النظم على الكسر لأن للعارض فيه نودى إلى آخر الأمرين  
أما انقلاب الباء الفاعل أو الواو حال الحرف والنصب أو ما خرج الباء عن  
والاقتفاء

فلما هذا التعريف نوبت اسم لا يجب الكسرة  
وهذا هو ما سبب لأن قوله ما تضمن معنى الحروف  
أو ما لا يشبه على الدوام أو ما تضمن معنى الحروف أو ما يشبه

والجواب أن قوله بالأكبر في الفعل فاعيد اليه من غير الحذف  
من هذا القول أن ما لا يدخل الفعل إذا دخل الاسم  
جعل اسمًا منصرفًا فلهذا القول يلزم أن يكون الاسم منصرفًا لا كقول  
لأن حرف الجر لا يكون في الفعل بالاستفهام وهو ليس كذلك  
في حالة الجر مودت بأحد بالنصب ولا تقول  
بأحد بالجر مودت

فول كائن ومعنى وكيف الما بنى ابن تفضلة ما معنى الحرف الاستفهام  
الجزازات لأنك إذا قلت ابن زيد وكذا قلت في الدار أم في السوف أم في  
المسجد أم في غيره وإذا قلت ابن زيد وكذا قلت في الدار  
اجلس فيها وإن تجلس في المسجد اجلس وهكذا وكذا كذا لاني لأنك  
إذا قلت متى القتال كان المعنى اليوم أم غدا أم بعد غدا وإذا قلت متى  
خرجت فخرجت في اليوم أم خرجت اليوم وإن خرجت غدا فخرجت غدا  
وكذا لك كيف فانه يتضح معنى حرف الاستفهام لأن معنى قولك كيف

زيد أصح أم كقيم ولا يكون للجزازات **قوله** أو ما شبهه كذا في  
شبهه الوصولات بالجر ومن حيث انهما يقتضيان جملة توصيلها ولا ينقل  
بالعابرة وإنما بنى ابن وكيف على الحركة والأصل في البناء السكون  
من اجتماع الساكنين واختصار الفتح تخفيرا **قوله** والعارض شبهه الشياء التي  
بنى المضاعف في باب النظم على الكسر لأن للعارض فيه نودى إلى آخر الأمرين  
أما انقلاب الباء الفاعل أو الواو حال الحرف والنصب أو ما خرج الباء عن  
والاقتفاء

فلما هذا التعريف نوبت اسم لا يجب الكسرة  
وهذا هو ما سبب لأن قوله ما تضمن معنى الحروف  
أو ما لا يشبه على الدوام أو ما تضمن معنى الحروف أو ما يشبه



ان سمع عاقل  
من اول اليوم

عن المدة وكلما خلاص الاصل فمضى على الكسر انما على المدة والبار و  
انما السادى المدة المعرفة فانما بنى لوقوعه موقع كاف الخطاب وبنى  
بنى ما وقع موقعه الايمى الكسرة اقلت باز يد فقد توجه الخطاب اليه  
وانما بنى على الحركة لعموض البناء فبابين ما يكون البناء فيه عارضا  
وبين ما هو عارضا في البناء وانما بنى على الضم لانه لم يكن بناء ووه على الفتح  
لالتباس الحركة الايمى بالهركه البناءية في ما لا ينصرف فيكون كالمركب  
سكنه في ما لم ولا على الكسرة لالتباسه بالاضاف الى باب المنكلم الحروف  
عن البناء اجتمع اذ بالكسر نحو با غلام ولم بين النادى النكرة لانها لم تقع  
موقع كاف الخطاب في المدة واحد غير معين كقول الاعشى يا رجلا خذ بيدى  
والاضاف لان الاضافة تمنع البناء لكون المضاف اليه بمنزلة التنوين  
والتنوين لكونه على التمكن لا يجمع مع البناء واما النكرة المفردة مع لا تنفى  
تنفى التثنية في لا رجل في الدار وانما بنيت تنصرا مفعول من الاستمرارية  
كانه قبل لان رجل في الدار وبنى على الحركة لعموض البناء وعلى الفتح  
لتناسب عمل الاعلى وهو نصب واما الكسر نحو بنى فانما بنى  
الاول منه تنصرا من الكلمة منزلة المصدر من غير ناء والكسرة تنصرا للحروف  
الاول منها تنصرا من الكلمة منزلة المصدر من غير ناء والكسرة تنصرا للحروف

انما السادى المدة المعرفة فانما بنى لوقوعه موقع كاف الخطاب وبنى  
بنى ما وقع موقعه الايمى الكسرة اقلت باز يد فقد توجه الخطاب اليه  
وانما بنى على الحركة لعموض البناء فبابين ما يكون البناء فيه عارضا  
وبين ما هو عارضا في البناء وانما بنى على الضم لانه لم يكن بناء ووه على الفتح  
لالتباس الحركة الايمى بالهركه البناءية في ما لا ينصرف فيكون كالمركب  
سكنه في ما لم ولا على الكسرة لالتباسه بالاضاف الى باب المنكلم الحروف  
عن البناء اجتمع اذ بالكسر نحو با غلام ولم بين النادى النكرة لانها لم تقع  
موقع كاف الخطاب في المدة واحد غير معين كقول الاعشى يا رجلا خذ بيدى  
والاضاف لان الاضافة تمنع البناء لكون المضاف اليه بمنزلة التنوين  
والتنوين لكونه على التمكن لا يجمع مع البناء واما النكرة المفردة مع لا تنفى  
تنفى التثنية في لا رجل في الدار وانما بنيت تنصرا مفعول من الاستمرارية  
كانه قبل لان رجل في الدار وبنى على الحركة لعموض البناء وعلى الفتح  
لتناسب عمل الاعلى وهو نصب واما الكسر نحو بنى فانما بنى  
الاول منه تنصرا من الكلمة منزلة المصدر من غير ناء والكسرة تنصرا للحروف  
الاول منها تنصرا من الكلمة منزلة المصدر من غير ناء والكسرة تنصرا للحروف

الاول منها تنصرا من الكلمة منزلة المصدر من غير ناء والكسرة تنصرا للحروف  
الاول منها تنصرا من الكلمة منزلة المصدر من غير ناء والكسرة تنصرا للحروف  
الاول منها تنصرا من الكلمة منزلة المصدر من غير ناء والكسرة تنصرا للحروف  
الاول منها تنصرا من الكلمة منزلة المصدر من غير ناء والكسرة تنصرا للحروف

منطقا بطلونيته

انما السادى المدة المعرفة فانما بنى لوقوعه موقع كاف الخطاب وبنى  
بنى ما وقع موقعه الايمى الكسرة اقلت باز يد فقد توجه الخطاب اليه  
وانما بنى على الحركة لعموض البناء فبابين ما يكون البناء فيه عارضا  
وبين ما هو عارضا في البناء وانما بنى على الضم لانه لم يكن بناء ووه على الفتح  
لالتباس الحركة الايمى بالهركه البناءية في ما لا ينصرف فيكون كالمركب  
سكنه في ما لم ولا على الكسرة لالتباسه بالاضاف الى باب المنكلم الحروف  
عن البناء اجتمع اذ بالكسر نحو با غلام ولم بين النادى النكرة لانها لم تقع  
موقع كاف الخطاب في المدة واحد غير معين كقول الاعشى يا رجلا خذ بيدى  
والاضاف لان الاضافة تمنع البناء لكون المضاف اليه بمنزلة التنوين  
والتنوين لكونه على التمكن لا يجمع مع البناء واما النكرة المفردة مع لا تنفى  
تنفى التثنية في لا رجل في الدار وانما بنيت تنصرا مفعول من الاستمرارية  
كانه قبل لان رجل في الدار وبنى على الحركة لعموض البناء وعلى الفتح  
لتناسب عمل الاعلى وهو نصب واما الكسر نحو بنى فانما بنى  
الاول منه تنصرا من الكلمة منزلة المصدر من غير ناء والكسرة تنصرا للحروف  
الاول منها تنصرا من الكلمة منزلة المصدر من غير ناء والكسرة تنصرا للحروف

الاول منها تنصرا من الكلمة منزلة المصدر من غير ناء والكسرة تنصرا للحروف  
الاول منها تنصرا من الكلمة منزلة المصدر من غير ناء والكسرة تنصرا للحروف  
الاول منها تنصرا من الكلمة منزلة المصدر من غير ناء والكسرة تنصرا للحروف  
الاول منها تنصرا من الكلمة منزلة المصدر من غير ناء والكسرة تنصرا للحروف



الاسم المضاف الى المفعول  
او المفعول المضاف الى الاسم  
او المفعول المضاف الى المفعول  
او المفعول المضاف الى المفعول

في النقص والتبعية على ان اصل باب يوب والتبعية عن كونها  
تقبل او حقيقه على الفتح لانه لما قسم به الزيادة السبعة لم يعلك  
فبقي على الفتح كما ينبغي **قوله** واعلم ان هذه الكلمات من باب  
او اسم الفاعل والمفعول وصفه وتقبل فيه اعلم ان الكلمات اثنتان تقسم حسب القسم العقلي الى كلمات  
المشببه والاضافه سبعة  
اربع اقسام لا تماثلان يكون عاملة ومفعول فيها وهو واقع كالاسم  
فحال المضارعة وعامة الاسماء المتكلمة او لا تكون عاملة ولا تكون  
فيها وهو ايضا واقع كالحرف وغير العاملة والاسماء غير المتكلمة  
التي قبلها كقولك جئنا او ما ولا تكون عاملة ولا تكون عاملة ولا تكون عاملة  
تكون مفعولا فيها وهو ايضا واقع كالفعل الماضي والامر بغير اللام والاسماء  
غير المتكلمة الحاركة للفعل المضارع وانما ان تكون عاملة وتكون مفعولا  
فيها وهذا القسم قد اجمعه المصنف ووطن ان غير واقع منه انما لا ينصرف  
فيكون مفعولا في الاصل وان يكون عاملا لان المفعول فيه اما الفعل المضارع و  
الاسم في ان كل مضارع عامل اما الاسم المتكلمة وكل متكلم يصح  
ان يضافه فيجعل له لا يقال ان مافيه نون الجمع من الاعداد لا يصح اضافته  
البنية وهو متكلم حيث تقول عشرون وعشرين لانا نقول برب  
انه

في او فاعلا للذين المتكلمين  
في او فاعلا للذين المتكلمين  
في او فاعلا للذين المتكلمين  
في او فاعلا للذين المتكلمين

انه لا يجعل له الا انه نصب الاسم بعده على التثنية فيكون عاملا ولا يقال  
العلم لا يصح اضافته البنية ولا ينصب التثنية ايضا او لا يرام فيه لانا نقول  
كل علم قابل للتثنية بغير من التأويل فيصح اضافته او اذكر فهذا الذي  
غير المصنف من اجمال هذه القسم غير انه واقع لان من الاسماء مالا  
يستعمل مضافا البنية من ذلك كحرف او قاطنة فانه لا يحل المضاف اليه ولا  
ينصب التثنية وهو مفعول فيه فيكون هذا القسم ايضا واقع **قوله** الا  
اسماء المتضمنة بمعنى ان غير ان الاسماء المتضمنة بمعنى ان يحترم  
الفعل المضارع وقد ثبت لتضمن الحرف نحو من تضرع اضرب وكذا  
اخوانه الا ان فانه لم يسن وان تضمن معنى الحرف لوجوبه ان احد ابناء  
بأن الاصل في الاسماء الاخرى ان يكونوا بفعل ابدا نانا بان الاصل  
في الافعال والثاني انهم حملوه على تظهير المعنى وهو جزم وبعض  
او على ما هو ضده وهو كل علم يكون الشيء على ضده كما يكون على نظيره  
**قوله** والعامل عند اسم ما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص  
وقد عرفت ان المعرب هو الاسم المتكلم والفعل المضارع وقد عرفت  
ايضا ان الاسم هو الاصل في الاعراب وان المضارع قد تطلق عليه

الاسم المضاف الى المفعول  
او المفعول المضاف الى الاسم  
او المفعول المضاف الى المفعول  
او المفعول المضاف الى المفعول



في او فاعلا للذين المتكلمين  
في او فاعلا للذين المتكلمين  
في او فاعلا للذين المتكلمين  
في او فاعلا للذين المتكلمين



بسبب المضارعة فاعلم بان تعلق الفعل وما اشبهه من الرفع  
والاسماء وغيره بالوجه بالاسم التمكن سبب لثبوت وحرفه كالفا  
علية او ما اشبهها او الفعولية او ما جرى بها او الاضافة ونحوها وهذه  
معان معقولة كسندى نصب على ما يستدل بها عليها فجلها ووجه الآخر  
الذي هو الرفع والنصب والجر والابتداء والاشتراك تلك المعاني المتضمنة  
للاعراب والاشياء التي تعلق بها سبب حدوث هذه المعاني عوالم وكذا  
مضارعة الفعل المضارع بالاسماء كما تقوم ذكره نستدل على اجاز الحكم الاسم  
على عليه في الاعراب فمفعوله حيث وجوه او فمخطان المضارعة وذلك عند  
وقوعه بنفس موقع الاسم اذ الرفع اقوى وجوه اعراب الاسم ونصبه  
حيث وجوه لا يقع موقعه بنفس لكن معه ما يجعله في تقدير الاسم او ما  
اشبهه حيث كان النصب اضعف وجوه اعراب الاسم وجهه حيث  
وجوه قد لا يخط عن رتبة المضارعة وذلك عند وجوه ما يمنع من تقديره لا  
سم او ما اشبهه حيث كان الجر مفعول في الاسم وسند المضارعة  
الاسم مقضية لا اعراب والبيع الذي هو به او فمخطان المضارعة ان  
وقوعه موقع الاسم عامل في رفعه والحرف الذي هو معه في تقدير الاسم وشمه  
اعني

وضمير غرضه  
في المضارعة  
ما يعقل كالنصب  
والعطف

اعني ان واخوانه عامل نصب الحرف الذي منه عن التقديم الاسم او  
شبهه اعني ان واخوانه عامل الجر من اذا عرف فمخطان المضارعة  
قوله والعامل عندهم ما اوجب كون اخر الكلمة على وجه مخصوص فان العامل  
بسبب يحدث المعنى المقضي لكون اخر الكلمة على وجه مخصوص **قوله** والعامل  
في ان هذا انما عن التسمي **قوله** لما رايته في الاول في ان وقت علمه  
عرفت علمه تائبه به به انك اذا رايته في العلم في علمه زيد بوجه في قوله  
وعرفت ان علمه انما التائبه ان الاضافة اسكنت بعد به هذا الحكم الى كل  
ما وجدت فيه تلك العلة وعن بعضهم ان الصواب وقد عرفت علمه ان  
علمه الاول ان عرفت ان لاول انما في السا ولعل الاول صوت

**الباب الثاني في العوالم القيفية القياسية** فمن الفكرة  
لازم انما لا يخفى ان المظهر يستحق التقديم على غير المظهر لان المظهر في كلامهم  
جرى مجرى الشاذ النادر عن القياسية الخارج عن الاصل لان المظهر بعينه الكلي  
وغيره بشابه الجزئي والكلي مقدم على الجزئي **قوله** ولان الفعل منها وهو الاصل  
والعمل وانما كان اصلا في العمل كونه اشدا تائيه او اشهر فائدة له لانه على الحدث  
والزمان والاسم والحرف انما تعللان بعد تقوية زمانه **قوله** اما الفعل

لان الفعل هو الذي يثبت به الحكم  
لان الفعل هو الذي يثبت به الحكم  
لان الفعل هو الذي يثبت به الحكم

في المضارعة فاعلم بان تعلق الفعل وما اشبهه من الرفع  
والاسماء وغيره بالوجه بالاسم التمكن سبب لثبوت وحرفه كالفا  
علية او ما اشبهها او الفعولية او ما جرى بها او الاضافة ونحوها وهذه  
معان معقولة كسندى نصب على ما يستدل بها عليها فجلها ووجه الآخر  
الذي هو الرفع والنصب والجر والابتداء والاشتراك تلك المعاني المتضمنة  
للاعراب والاشياء التي تعلق بها سبب حدوث هذه المعاني عوالم وكذا  
مضارعة الفعل المضارع بالاسماء كما تقوم ذكره نستدل على اجاز الحكم الاسم  
على عليه في الاعراب فمفعوله حيث وجوه او فمخطان المضارعة وذلك عند  
وقوعه بنفس موقع الاسم اذ الرفع اقوى وجوه اعراب الاسم ونصبه  
حيث وجوه لا يقع موقعه بنفس لكن معه ما يجعله في تقدير الاسم او ما  
اشبهه حيث كان النصب اضعف وجوه اعراب الاسم وجهه حيث  
وجوه قد لا يخط عن رتبة المضارعة وذلك عند وجوه ما يمنع من تقديره لا  
سم او ما اشبهه حيث كان الجر مفعول في الاسم وسند المضارعة  
الاسم مقضية لا اعراب والبيع الذي هو به او فمخطان المضارعة ان  
وقوعه موقع الاسم عامل في رفعه والحرف الذي هو معه في تقدير الاسم وشمه  
اعني



فانه جعل الرفع والنصب سبباً الى ان عمل الفعل مقصورة بالرفع والنصب  
لان الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافه والفعل  
انما يقتضيه الفاعل والمفعول او ما يضاف اليهما ولا يقتضيه شيئا سوا ذلك  
فما لم يكن ان يكون عمله مقصورا على الرفع والنصب **قوله** اما الرفع فقام  
ببريدان على الرفع فيتم جمع الافعال لانها مستوية الاقدام في اقتضائها الفاعلية  
والفاعل هو ما اسند اليه عامله مع ما عليه وقد سبق تفسير الاسناد  
وفي صدر الكتاب وانما وجب تقديم الفعل لان الفعل هو اللفظ الذي  
على ثبوت معنى الشيء في زمان معين فاذا الاسناد كالجواب الذي يفهم  
الفعل والذين يتصور الاسناد لا بد وان ينتقل الى السند اليه والالكاف  
المعنى الاضافي اعني الاسناد مستقلاً بالقرينة فاذا من ضرورت  
الاسناد انتقال الذين الى السند اليه وذلك هو الفاعل فاذا وجب  
هذا الترتيب في الذين وجب في اللفظ ثم الفاعل لا يكون الا واحداً  
ولهذا قال برفع السبب واحداً وذلك لان وصف الفاعل عند النحويين  
ان يسند اليه الفعل مع ما عليه ولم يشترط ان يكون احداً شياً بل  
قولهم طالب الجهر ومات زيد فاذا كان شرط الاسناد والاحداث  
فليس

فليس لك ان يسند من بين وقوله اسم ضرب لم جلال والرجال بسببنا  
فخص لان المعنى به لا يجوز ارتفاع السببين مختلفين بجهة الفاعلية بفعل  
واحد من غير ما طف نحو ضرب زيد **وقوله** فان لم يكن منظره اقصر  
علم ان الفاعل على ضربين منظره نحو ضرب زيد ومضمر وهو اما متصل نحو  
ما ضرب الاحمروا لا يسند اليه الا عند تغذر الوصل ومنصل وهو اما بارز  
كضرب زيد با وضربوا وضربوا اما ممكن سواء كان لازماً كالمنوي في اتم  
او غير لازم كالمنوي في زيد ضرب **قوله** ثم ان الفعل على ضربين متعدي وهو  
ما ينصب المفعول به من غير السطة الحرفية ضربت زيداً وهو ثلثه امر  
متعدي مفعول واحد كضربت زيداً او متعدي الى مفعولين وهو على ضربين  
لان المفعول الثاني لا ياتي من ان يصح حمله على الاول او لا يصح والا لا قول هو  
افعال الغلوب نحو علمت زيداً فاعلمت وسبج شجرها والثاني نحو اعطيت  
زيداً درهماً ويجوز الاقتضاهما على احد المفعولين نحو اعطيت زيداً والآخر  
ما اعطته او اعطيت درهماً ولا تترك من اعطيت ويجوز ان تسكت عنها  
جمعاً نحو فلان يعطيه ويمنح وانما تفعل في ذلك ليفيد به نوعاً من المبالغة و  
التاكيد اي انا بانه معطى على الاطلاق واما في افعال الغلوب فلا يجوز الاقتضا



على احد المفعولين نحو علمت زيدا منطلقا لان وضعها على ان تعريف  
 الشئ بصفة فلا يجوز ان تسكت على احد المفعولين فاعتبرت على ذلك  
 واما المفعولان معا فقد جاز حذفهما ومنه قولهم من سمع بخل يهلك وضرب  
 منعد الى ثلثة مفاعيل وهو فعلان مفعولان بالهفوة عن التعدي الى المفعول  
 واما علمت ورأيت نحو علمت زيدا ورأيت زيدا علم ورايا  
 ضلوا وقد جاز الاختصاص اظننت واحسبت واظننت واظننت  
 اخبرت وخبرت وحدثت واثبتت واثبتت بمعنى علمت فتعدي  
 تعديته **قوله** وقد يقع المفعول مقام الفاعل اذا بني له الفعل اعلم  
 ان المفعول به ربما يتوفر العناية بذكره فينبغي له الفعل ويجعل سندا اليه  
 ويجعل ذكره الفاعل نسبيا وعلامة البناء للمفعول في الماضي ان يضم  
 اول متحركه وبكسر عين الفعل في الثلاث في الجرد عن الزيادة والمزيد فيه  
 والقام الاولى في المباحي الجرد والمزيد فيه والحق بسمها نحو ضرب والشكر  
 فان الاول المتحركات هو التاء اذا لا عبرة لهرة الوصل وخرج وتخرج وجلب  
 وجلب اما في المضارع فان يضم حرف المضارعة ويقع العين في الثلاث  
 الجرد والمزيد فيه والقام الاولى في المباحي الجرد والمزيد فيه والحق بسمها

نحو يضرب ويشكر ويخرج ويخرج ويجلب ويجلب فهذا الاسم اعني  
 الاسم مالم يستم فاعله فاعل لفظا يكون الفعل سندا اليه ومقدما عليه  
 ومفعول معن كات زيدا وطابا **قوله** ويجوز الاسناد الى المفعول  
 الثاني الى الاسناد لما احد المفعولين المتخايرين ايا كان سندا الى المفعول  
 زيدا او سندا الى المفعول الآخر فاعل الاسناد الى المفعول الآخر  
 في المعنى احسن وهو زيدا لانه عا ط اس اخر واما في المفعولين غير المتخايرين  
 فلم يسوغ الاسناد الا الى الاول نحو علم زيدا عالما ولا يجوز ان يقول علم  
 قابم زيدا او ذلك لان المفعول الثاني في هذا الباب هو الخبر في الحقيقة فلا  
 يحسن جعله خبرا عنه وقد جاز ابن الانبارك الاسناد الى الثاني في حيث  
 ان التباسا فجاز ظن قابم زيدا لانه لا يلبس ان القيام هو  
 المظنون دون الزيدية ولم يحتمل اخوك زيدا في ظننت زيدا اخاك  
 للتباسا **قوله** ومنصوب الفعل على ضربين اعلم ان المفعول به  
 من المنصوبات الناصب ببعض الافعال وهو المتعدي لانك تقول ضربت  
 زيدا وبلغت البلد ولا تقول ضربت زيدا او انما سمي مفعولا به لانه  
 قد فعل به ذلك الفعل وكذا التمييز فانه ايضا من المنصوبات الناصبة لانه



بفتح الهمزة فلاحى الاله وجه الهمزة نحو طاب زيد نف لانه جمل  
طبيب الاصل والرجحة والعشر غير ما كذا انصب الفرس عفا وا  
لتميز باب ثم ال من اصله الاصل في طاب زيد نفسا طابت نف كذا  
ونصب وقه فازيل عنه ابدا نانا بضر من الجبالغة والتاكيد لما فيه من الكثرة  
طريق الاجمال والتفصيل على هذا قوله نفع والشتعل المراد شتبا الرشب  
والسي وقه فصحت هذه الجملة لما فيها من الاستعارات التي هي ابلغ من  
الحقيقة والسناد الاشتغال الى المراد اسر البقاع شتبا ثم اعنه ابدا نانا بشتول  
اشتغال المراد اسر وقان الشتل شتبا المراد اسر والشتعل المراد اسر  
شتبا وزان الشتل النار في بيتي واشتل بيتي نارا والفرق بينهما  
ظاهر ولما فيها من سلوك طريق الاجمال والتفصيل وغيرهما من لطائف  
الاغبيات وكذا الخبر المنصوب فانه من المنصوبات الخاصة بالافعال الناقصة  
وما جرى مجراها فان قلت كيف جعل الخبر من معمول العوامل الفعلية  
وعامله سماعي قلت انه جعل الخبر قسمي من معمول الفعل الناصب على  
الاطلاق لا من معمول الفعل الناصب القياسي فليزم ما ذكره ثم **قول**  
والعام ثم ختم اعلم ان المصدر من المنصوبات العامة على معنى ان كل

فعل

فعل لا يما كان او معتدبا بهما كان او غيرهما ينصب مصدره او ما هو  
معناه نحو ذهب فلانا وضرب ضربا وطاب طيبا لان الفعل لانه عليه  
فيا لم يكن ان يجعل فيه بنفسه ثم ان المصدر قد يكون بهما نحو ضربت ضربا  
فانه يتناول ضربا من الضرب من الشدة بدو وغيره وكذا يتناول المرات  
والمراتين والمرات وقد يكون محذورا نحو ضربت ضربته وضربته وقد يكون  
نكرة كما ذكرنا ومعرفة نحو ضربت الضرب الذي تعلم ثم ان الفعل الذي ينصب  
المصدر فاما ان يكون ناصبا لمصدره او غير مصدره مما هو بمعناه فالاول  
كما ذكرنا واما الثاني فاما ان يكون مصدره او غير مصدره فالاول اما ان  
يلاقى في الشفاقة كقوله نفع والله انكم من الارض نباتا فان نباتا وان  
لم يكن مصدر انبت الا انه يلاقى في الاستفاد او لا يلاقى فيه فلو قد  
جئنا واما الثاني فكيف ضربته سوطا لانه اسم اقيم مقام المصدر لانه  
لما كان الة الضرب شدة به سوطا ليس مصدر سوطا بسوطا بل ليس قاع لهم  
ضربه سوطين واسوطا ولو كان مصدر الاثنى وجمع وذكر بعضهم  
ان السوط لا يجوز ان يكون مصدره الى انه ضرب مخصوص وهو الضرب السوط  
فلا لانه لم يثبت عليه لان العام لا يستلزم الخاص بخلاف العكس نحو



سنة ضربا مثلا الا ان قيل ان يقول اذا لم يجز ان ينصب السوا محلا  
 بضرب لعدم دلالة عليه فبالحس ان لا ينصب به اسماء بعين ما ذكرتم ثم  
 وايضا ما ذكره منقوض بضرب ضرب وضربين فان ضرب لا يدل  
 على ضرب او الضربين وانما هو الدال على الضرب مطلقا **قوله المفعول**  
 فيه هو ظرف الزمان والمكان وانما سمي المفعول فيه ظرفا لانه محل الافعال  
 تشبيها بالاول وان التي محل في الاشياء وقد سماه الكوفيين محلا للقول  
 الافعال فبما لم ان حكم ظرف الزمان كله بهما او محذو و حكم ظرف  
 المكان اليهم كالجاءات الست وغيره واحد وهو الانتصاب على الظر  
 فيه بالفعل المكون المتقدم سواء كان متعديا او لازما نحو سرت جنة  
 وبوم الجمعة واما انك واما المحذو من المكان كالسوق والدار فلابد له  
 من نحو كما عييل الطريق الشعب من الشواذ وقالوا انما تعدى الفعل  
 اللازم الى جميع ظروف ظرف الزمان بنفسه ولم يتعد الى جميع ظروف  
 ظرف الزمان لان الفعل يدل بصبغته على الزمان كما يدل على  
 المصدر وكما يتعدى الى جميع ظروف المصدر فكذلك الى جميع ظروف  
 الزمان واما المكان فلا يدل الفعل بصبغته عليه فصار الفعل اللازم

منه

من يوجب ان لا ينصب  
 من يوجب ان لا ينصب  
 من يوجب ان لا ينصب

سنة بغير لته من زيد وعمر وفلم يجر فيه الا بواسطة الحروف وانما علم في الجهر  
 انه بغير الالة نسبة الزمان من وجهين احدهما انه بهم خبر محصور في  
 فاذا قلت خلفك كان مستحلا على جميع ما يقع من ظهورك الى ان ينقطع اليا  
 رض كما انك اذا قلت قام زيد يكون مستحلا على كل زمان من ذلك  
 خلق الله تعالى العالم الى وقت حديثك وكذلك اذا قلت يقوم زيد  
 كان مستحلا على كل زمان مستقبل والثاني ان هذه الظرف لا تنفرد  
 على وجه واحد لان الفوق يصير في والبعين يتحول شيئا لا ان الزمان  
 المستقبل يصير حال والحال يصير ماضيا فاما نسبة اليهم من المكان  
 الزمان من الوجهين السك في مسئلة الانتصاب **قوله** وعند يوليتا  
 التعليل عند الزمان وفيه لغات ثلاث عند ولا يستعمل الا ظرفا  
 لا يقال عندك واسع لانه لا يصير نحو اعني وقد يدخل عليه زمان حروف  
 الزمن وصدا وقول العائنه ذهبت الى خيرة حطارة والآن لك امام  
 خلفك لانك تقول اما انك خبر من وراكبت والحاصل ان الظروف  
 بعضها لازم للظرف فيكون منصوبا ابدا نحو عند وسواء من ظرف المكان

تتم ظرف المكان في قوله ساء لم يأت في قوله

من يوجب ان لا ينصب  
 من يوجب ان لا ينصب  
 من يوجب ان لا ينصب

وذا ان تارة من ظرف الزمان وبعضها يستعمل سوا ظرفا للجاءات  
 بعضها لازم للظرف فيكون منصوبا ابدا نحو عند وسواء من ظرف المكان  
 وذا ان تارة من ظرف الزمان وبعضها يستعمل سوا ظرفا للجاءات  
 بعضها لازم للظرف فيكون منصوبا ابدا نحو عند وسواء من ظرف المكان  
 وذا ان تارة من ظرف الزمان وبعضها يستعمل سوا ظرفا للجاءات  
 بعضها لازم للظرف فيكون منصوبا ابدا نحو عند وسواء من ظرف المكان



السنين المكان واليوم والوقت ونحوها من الزمان **قوله** ووسط  
 الدار بالسكون قال جار الله العلامة الفرق بين وسط بالسكون  
 ووسط بالتحريك ان وسطا بالسكون يكون ظرفا وبالفتح يكون  
 يكون اسما ولو قلت ضربت وسطا راسه ان وجدت الاعتماد  
 وسطا راسه ولو قلت ضربت وسطا راسه ان ضربت بضم راسه  
 لان الوسط بالتحريك الجرم والوسط كونه ذلك الجرم وقال ابوهم بن ابي  
 جلت وسط القوم بالنسبة وفي وسط الدار بالتحريك وقال كل موضع  
 صلب فيه بين فهو وسط بالسكون وان لم يصلح فهو وسط بالتحريك ثم  
 قال وزعمنا ان السكون ليس بالوجه **قوله** وانما دخلت الدار فتوض  
 وذلك لان الدار محذورة فكان حقه ان يقال دخلت الدار الا انهم قد  
 حرفوا في افعالهم فاصولوا الفعل اليه مثل قوله في اختيار موسى  
 فوما كان قومه ونصبه نصب المفعول به وهو الجري الى انه فعل  
 متعذر نصب الدار كخو ثبت الدار وقد وقعوا قوله بان مصدره  
 يجرى على مفعول وهو من مصادر الافعال اللازمة لمفعولها وعلية  
 جلوسه لان مقابلة لازم اعني خرجت **قوله** المفعول به هو على  
 الاقدام

الاعتماد على اللفظ

الاقدام على الفعل وانما عده من المصنوع بالفتنة لان الافعال في نصبه متويزة  
 الاقدام وقد شرط في انتصابه ان يكون مصدرا او فعلا لفاعل الفعل  
 المعقل ومقارنا له في الوجود وسمى فقه شيئا من ذلك فالامام نحو جيتك  
 للسكن والامام امك لم يرد وخرجت اليوم مخافتك زيد اسر لان المفعول  
 انما انتصب لانه في ضمن الفعل الذي قبله في المعنى على وجه من الوجود وان  
 ينصف هذه الصفة الاجم هذه الشبهة وسمى فقه شيئا من ذلك فالامام نحو جيتك  
 لانه اذا كان غير مصدر لم يكن من جنس الفعل فلا يتصور دخوله فيه  
 واذا كان فعلا لم يجر من له الفعل الاول فكذا لك لان الفعل هذه الابدخل  
 تحت فعل ذاك وكذا اذا لم يجر من الاول في الوجود لان الفعل الواقع  
 اسما لا يتصور دخوله تحت الفعل الواقع اليوم فلا يجوز الانتصاب لعدم  
 اقتضاء الفعل بانه **قوله** وخرجت مخافة الشراب اذ هذا المثال يوزن بقوا  
 بدوا وان المفعول له كما ينصب المتعدي ينصب غير المتعدي وان المفعول له  
 ليس يجب ان يكون غرض الفعل المذكور كما هو ذهب اليه بعضهم بل يكفي  
 كونه غرضا له سواء كان غرضا او غير غرض والا لما جاز خرجت مخافة الشراب لان  
 الخاتمة لا يكون غرضا وان المفعول له كما يجرى في غير ذلك في غير ذلك

فان خافته ان لا يكون  
 بصفا القلب



**قوله** الفعول معه هو منصوب باب بعد الواو الكائنة بمعنى مع وتعتبر بدله  
من النصبوبات العامة انما يستقيم على مذنب الاخفش لان الباب  
فيما سبى عنده وعند سبويه تصور على السماع وانما قيل فيه غير المنعدي  
لان قد قوي بالواو فتعدي اليه كما عتدي بالهمزة وغيره من حروف الجر  
الا ان قيل لا ينافي الاصل من حروف العطف وشي من حروف العطف  
لا فعل والاخفش فليس انتصاب ما بعد الواو على انتصابه  
فخرجت معه وقد ضعفوا قوله بان مع منصوب على الظرفية والاشبه في  
قولك استوالما والاشبه ليس بظرف الا ان له ان يقول انهم  
اذ قالوا الواو متعام مع وكان الواو حذو فالانصبورية لا عراب اعربوا  
ما بعده اعراب مع كما انهم لما وضعوا الاموضع غير اعربوا ما بعده اعرابه **قوله**  
والخامس من النصبوبات العامة الحال تحقيق الحال هي جملته المبدئية التي  
عليها صاحب الحال عند ملاكسة الفعل له واقعانه او عليه نحو جازني  
زيد راكبا فام كوب ينية زيدا عند وقوع الحكي منه وكذا ضربت زيدا قايما  
فان الجوامع ينية زيدا عند وقوع الضرب عليه ومن هذا تبين ان صاحب  
الحال هو الفاعل والمفعول ثم انه اما ان يكون فاعلا او مفعولا لفظا  
وذلك

وذلك عند ما يكون العامل فعلا صريحا او ما يشبهه من الصفات العاملة  
عليه او معنى فمفعول ذلك عند ما يكون العامل فيه معنى فمفعول ثانيا  
قايما قد و الحال هو ما ليس بفاعل لفظا الا انه فاعل معنى لان المعنى ما تصنع  
قايما وكذا كقولك هذا زيدا قايما فان زيدا مفعول معنى لفظا لان المعنى ا  
ينسب على زيدا او الشبه به قايما قايما من معنى التنبية وفي ذان معنى الاشارة  
والثاني قال وفي جواب كيف لان كيف موضوع للسؤال عن الحال فبما جرى  
ان يكون الحال مفعولا في جوابه **قوله** وحقها ان يكون نكرة كما ان حادي الحال  
ان يكون معرفة والثاني وجب ان يخالف لانها اذا انطابا فخر بها وتكبر  
ايمان لا يطابقا انما اربا ثم ان حال غيرهما في الوصفه ووجه احضار الحال  
بالشك فيهم ان الحال جري جري الصفة للفعل كذا كسما سبويه نصا للفعل  
واريدت بالفعل المصدر الذي يدل عليه الفعل او اجرى جري الوصف  
للفعل والفعل نكرة لم تسم تنكيره **قوله** فان اردت الحال عن النكرة فخر بها  
عليها **الحكم** ان نصب الحال عن النكرة بدون التقديم فيج الا اذا كان هو  
موصوفا او متعينة فانه المعرفة او مصدره بالاكتفاء او مقصودا لبيها و بين  
في الحال بالاقتضاء لفظي كما في قوله كذا جاني رجل من بني تميم فارس وقوله







بفعل في الحركات والسكنات لانهم ربما قالوا صفة جارية للواقعة بعد شي  
 صفة او خبر او حالا فاحتاج الى تفسير الجان فان معناها ثم ان اسم الفاعل  
 انما يعمل على فعله اذا اراد به الحال والانتقال دون الماضي وذلك لان الفعل  
 كما دخل على الاسم في الاعراب الذي هو مستحق في الاصل وكذلك دخل الاسم  
 على الفعل في العمل الذي هو له في الاصل فيقال زيد ضارب غلامه ثم والآن  
 او هذا كما يقال زيد يضرب والذي هو بمعنى الماضي فهو مضاف الى ما بعده ابد  
 فلهذا ضارب زيد اسم لا يقال ضارب عمر واسم لان الافعال دخلت  
 على الاسماء في الاعراب والاسماء على الافعال في العمل فلهذا لم يوجب للماضى او  
 من الاسم لم يعطى الاسم اذا كان بمعنى فعله فلهذا لم يوجب ذلك لك  
 بقوله في كلهم بالسطر ذراجه بالوصف واصحابنا ذكره وابان بالسطر وان كان  
 ماضيا في الظاهر الا ان المعنى على الحال بدليل انك لو وقعت المضارع مع  
 فعله نحو بسط ليصح وذلك لان الحال الماضى تحكى على صورة الحاضرة نحو كان  
 زيد يضرب عمر واسم اعلم ان شرط عملة الاعتماد على احد الاشياء الستة التي  
 الشرط للظرف الاعتماد عليها على ما سبق في صدر الكتاب فلا يقال قابم  
 غلامك خلافا لما خفف في الكون فيبين **قوله** اسم المفعول لما كان اسم  
 الفاعل

وقوله من الفعل  
 الفاعل اسم مشتق لذات من الفعل فاعلمه على الفعل المبني للفاعل كذا  
 اسم المفعول لما كان اسما مشتقا لذات من وقع عليه الفعل فاعلم على  
 الفعل المبني للمفعول وهو من اسم الفاعل في جميع ما ذكرنا من الشروط  
 الزمانية والاعتقاد ونقول مررت برجل مضروب غلامه فيكون غلامه مفعولا  
 مضروبا كما كان يرفع يضرب ومضروب في التقدير جار على يضرب لان العمل  
 مضروب فاشيع ضمة المرافعة منها الواو وانما فعل ذلك لم يضرهم بناء  
 مفعول في ايضهم اللاح التاء نحو مكنت وانما نحو مكرم ومعطى فجار على  
 الفعل لفظا ففعل زيد مكرم اصحابه ومعطى غلامه درهم كما تقول بكرم  
 ويعطى **قوله** والصفة المشبهة هي ما لا يجري على بفعل من فعلها اعلم ان نحو  
 كريم بسن جار على بكرم ولا حسن على بحسن وكذا شديدا وفوقى وصعب  
 ذلك وما المشبهة ومترتبة هذه الصفات بعد مترتبة الاسماء الفاعلين وهي مترتبة  
 بهامن حيث انما تثنى ونحو وتذكر وتوشت فاجبرت مجرانا في العمل قبل  
 مررت برجل حسن وجهه وكريم اباوه وشريف حبه فتوقع هذه  
 الاسماء بالصفة كما ترفعها بالفعل وانما قال كريم اباوه بالرفع دون الواو  
 ليكون ارتفاعه بالفاعلية على سبيل القطع اذ الواو احد جمل من الفاعلية



الابتداء نحو زيد كرم بيم ابوه بخلاف الجمع فانه لا يحتل الابتداء اذ لو كان مبتدأ  
لقبل كرم بيمون اباؤه اذ المبتدأ على عدة الخ اذا كان هو هو فان  
قلت كيف علمت هذه الصفات وهي بمعنى الماضي نحو زيد كرم بيم ابوه اذا  
الكرم شئ فقد وجد قدما وكيف جاز ان يربط الفعل على الاصل اعني العا  
على قلت ان هذه الصفات في حكم اسم الفاعل في انما في معنى الحال  
ببرئتك اذ قلت زيد حسن وجهه فالحسن موجود في الحال كما في اسم  
الفاعل وكون هذا الفعل موجودا قبل زيد ما نك لا يقع في كونه حال  
كما لا يقع في الفعل الصريح في قولك زيد يعلم فتونان العلم فان علمه  
قد وجد من قبل وهكذا اسم الفاعل نحو زيد قائم غلامه تربط الحال والقيام  
قد كان مع ذلك قبل حلك بزمان ويدر على انها ليست بمعنى الماضي  
انك لو قلت زيد حسن ابوه مس فيج اليوم لم يجر حتى تدخل  
فان ليدر على ان الحال حال محكية وليست بخاضرة كما في الفعل واسم الفاعل  
نحو كان زيد يقوم اسم وقابا غلامه ولم يدر اقلوا ان هذه الصفات  
ليست بمعنى الماضي ولا بمعنى المستقبل ولا نقول زيد حسن مربية الحسن  
او حسن قد انقطع **قوله** المصدر وهو الاسم الذي اشتق منه الفعل انما

المصدر

المصدر مصدر الان الفعل بصدر عنه والمصدر في الاصل هو الموضع الذي  
بصدر عنه الابل والدليل على ان المصدر اصل الفعل فير مشتق منه ان  
المصدر ليس من جنس الفعل ويستغنى عن الفعل والفعل لا يتقيد بغيره  
ويقتصر الى الاسم ولان الفعل يدل بصيغته على شيئين حدث  
وزمان والمصدر على شئ واحد وهو الحدث ولا شبهة ان الواحد  
قبل الاثنين واصل له ولان المصدر له مثال واحد والفعل له امثلة  
كما ان ذهب نوع واحد يتخذ منه اشياء مختلفة ولان الفعل يدل على  
ما يدل عليه المصدر والمصدر لا يدل على مدلوله والفرع لا بد ان يكون فيه  
الاصل والزيادة واتماما تمك به الكو فيبين من اعتلال المصدر بما  
عتلال الفعل والحجة بصحة تخو قام قبا ما وقاوم قوا ما وذلك لا يدل  
على اصالة الفعل مطلقا وكون المصدر مشتقا منه وان دل قائما يدل  
على اصالة في التصريف والاكلام فيه كما الاكلام في انه الاصل في العمل للمصدر  
فرع عليه ولهذا قال بعمل عمل الفعل اذا كان متوفا نحو عجب من ضرب زيد  
عمر او فكل فعل له نصب ورفح كان لمصدره كذلك وانما قال كما تقول  
ممن ضرب زيد عمر لان الفعل المصدر بان بمنزلة المصدر في كونه فاعلا



ومفعول ومضاف اليه وبسند نحو عجبني ان يخرج زيد وابجوان يخرج زيد  
 وبلغ خبر ان يخرج وان يخرج خبره فلما كان بمنزلة الاسم اب وفي هذه  
 المعاني كان المصدر ايضا بمنزلة في الفعل وفي امتناع تقديم ما جعل  
 فيه عليه فلا يقال عجبني زيد اضر بك كما لا نقول زيد ان ضربت  
**قوله** وبضاف الفاعل اعلم ان المصدر المتعدي المضاف على حته اضر  
 احدا بان يضاف المصدر الى الفاعل ويترك المفعول منصوبا نحو عجت  
 من وقع القصار الثوب فالفاعل هو هنا مجرور لفظا ومرفوع مع ولما  
 حمل المعطوف عليه او الصفة على الموضع نحو عجت من وقع القصار  
 الثوب وصاحبه بالرفع او من وقع القصار الى ذوق والثاني ان  
 يضاف الى الفاعل ويترك ذكر المفعول نحو عجت من ضرب زيد اي  
 ان ضرب زيد والثالث ان يبنى المصدر للمفعول ويضاف الى  
 المفعول الغائب مقام الفاعل نحو عجت من ضرب زيد اي من ان ضرب  
 زيد وعلى هذا مسند الكتاب نحو عجت من دفع النكس بعضهم  
 ببعض اي ان دفع النكس بعضهم ببعضهم والمضاف اليه  
 هو هنا مرفوع مع لانه مفعول مالم بسم فاعله والراجح ان يضاف  
 الى

الى المفعول ويترك الفاعل مرفوعا نحو عجت من ضرب النكس الجراد و  
 والثاني ان يضاف الى المفعول ويترك ذكر الفاعل فقولنا  
 لا باسم الانسان من دعاء الجباري من دعائه اليه والمضاف اليه في الوجود  
 جهنم الاخير بين منصوب مع لانه مفعول ويجوز حمل المعطوف عليه كما  
 في الفاعل اما المصدر اللازم المضاف فضر واهو ان يضاف الى  
 الفاعل نحو عجت ذئاب عمر وفان قلت انه ايضا يجوز ان يضاف  
 الى الطرف ويترك الفاعل مرفوعا او على العكس ويترك ذكر الفاعل  
 قلت لا يجوز اضافة الى الطرف الا بعد ان انسح فيه مجرى مجرى المفعول  
 به فالصدر اذ ذاك بمنزلة المتعدي ولا كلام فيه وقد جعل المصدر مرفوعا  
 باللام فقولك كثر رب فلم انكسر عن الضرب سعا وهو التحليل لم يجز  
 في التثنية ولم يذكر المصدر لقلته ونزوره **قوله** ويترك ذكر احد هما في قوله  
 نأ او اطعام في يوم ذي سرجة بنينا اطعام مصدر منون بينهما منصوب به  
 وفاعله محذوف حذف للعلم به ولم يذكر لان المصدر انفسه والاشي  
 من اسماء الابناس من فعل الضمير ويترك على حذف النكس لا نقول ان فلان  
 اعجبني من هذا الاسم ظهوره كما نقول ان ظهر طه وانما جاز خلقه في العالم  
 ان يضاف اليه

رفع بن وود الثالث والى من  
 مع ان المصدر في كل منهما منصوب  
 ان المفعول لا يكون الفاعل فيكون  
 ان المضاف اليه في الثالث فيكون  
 لفظا مرفوعا مع المضاف  
 الى من فانه في كل من  
 لفظا منصوب مع  
 الفاعل في الثالث  
 لا يكون مرفوعا  
 الى من فانه في كل من  
 فاعله

لا نقول ان من هذا الاسم ظهوره لاننا لا نذكره والناكس بوجه لا يكون  
 لا ينفرد به في قوله لانه الظهور مصدر ليس  
 فيه ضمير في قوله لانه  
 لفظا مرفوعا مع المضاف  
 الى من فانه في كل من  
 لفظا منصوب مع  
 الفاعل في الثالث  
 لا يكون مرفوعا  
 الى من فانه في كل من  
 فاعله



مع امتناع ذلك في الفعل لان الفعل لا يجزى اجزاء او على وصف جار مجزى الخبر  
 افتضاء ما يستند اليه فاذا قدرت خلقه من سند اليه فقد اختلف خلاف  
 المصدر فانه اسم والاسماء كلها لا يزم ان يكون سند اليه شيئا  
 وانما قولك ومنهم من يجرد عليهم سيوفهم بالسند للفاعل فالمصدر  
 مضاف الى المفعول القائم مقام الفاعل وذكر الفاعل متروك ان من بعد  
 ان عليه سيجلون ومن غير السند للمفعول فالمصدر مضاف الى الفاعل  
 وذكر المفعول متروك وعلى هذا فالوجه ان يقر الم غلبت الروم بالبناء  
 للفاعل وقد قرأ به ويجعل الضمير المضاف اليه المصدر لخاص لا لروم  
 ويجعل الكلام في الآية قسم غير انه يقتضي الى الاطلاق **قول المضاف**  
 كل اسم اخفى الى اسم آخر فان الاول بحر الثاني اعلم ان  
 ان الاسم غير اصيل في العمل وانما العمل للافعال والخوف انما عمل الجرح هنا  
 لان في الكلام معنى حرف الجر فتعوي بذلك على العمل **قول** والاضافة على  
 ضربين اعلم ان المضاف اليه اذا كان معرفة في الاضافة المعنوية يجر  
 المضاف نحو غلام زيد لانك اذا قلت غلاما كان شيا عارفا منه غير  
 محيى بواحد فاذا اضيف تعرف وصار لواحد بعينه وبكتبة في تعريفه  
 وذلك

هذا هو المصدر  
 هذا هو المفعول  
 هذا هو الفاعل  
 هذا هو المضاف اليه

هذا هو المضاف اليه  
 هذا هو المضاف اليه

هذا هو المضاف اليه  
 هذا هو المضاف اليه

وذلك لان قدر المعنى على قدر اللفظ فكما ينسب المضاف اليه من المضاف  
 بمنزلة التوطين الذي لا يتصور فيه الانفصال كذلك يجب ان يخرج  
 معنى التوطين بالاول ليكون مرتبة اللفظ على قدر مرتبة المعنى اما اذا كان  
 نكرة فلا يفيد الاضافة الا للخصيص نحو راكب فمركب لانك اذا  
 قلت راكب كان شيا عارفا بخاص ما كرس فاذا قلت راكب  
 فمركب حصته بالاضافة وزال عنه بعض الشباع وان لم يتعرف  
 لان المضاف اليه اذا لم يكن معرفة فكيف تكتب المضاف اليه  
 التعريف **قول** وحى في الغالب بمعنى اللام او بمعنى من وانما قال  
 في الغالب احراز عن قولهم ثبت القدر وقيل في الطف فقد قيل ان الا  
 ضافة بمعنى في نحو ثبت في القدر وقيل في الطف لكن الغالب ان يكون  
 بمعنى اللام نحو غلام زيد ان غلاما لزيد او بمعنى من نحو خاتم فضة ان خاتم  
 من فضة لان الغرض فيه تعيين النوع فانك اذا قلت خاتم لم يعلم  
 ان نوع هو فاذا اضيف بينت والفرق بينهما ان التي بمعنى اللام لا  
 يجوز فيها اطلاق المضاف اليه على المضاف وفي التي بمعنى من جاز ذلك  
 قال الشيخ عبد القاهر واما بقول النحويون في مثل غلام زيد ان المعنى

هذا هو المضاف اليه

هذا هو المضاف اليه  
 هذا هو المضاف اليه

هذا هو المضاف اليه  
 هذا هو المضاف اليه



غلام لم يبد ايضا معنى الجرم لان اللام متعذرة معها كيف والمضاف اليه ينزل  
 من المضاف منزلة التنوين ويجاقب فكما لا يجوز ان يفصل بين التنوين  
 والتنوين شيئا كذلك لا يجوز ان تكون اللام فاصلا بين المضاف  
 المضاف اليه وايضا فلو كانت اللام متعذرة هنا حتى يكون الجواب  
 لوجب ان لا يحذف التنوين كما لم يحذف اذا ظهر اللام واعلم ان  
 النحويين اوردوا هنا سورا لا وهو ان المضاف اليه قائم فيه معنى حرف  
 الجر ونظما محذوف حذفاً غير جازع ان يكون في حكم المذكور او في جملته  
 المقوم واذا كان كذلك فلم يبين تضمنه معنى الحرف في كل اسم يتضمن  
 معنى الحرف فهو مبني ثم اجابوا عنه بان بناء الاسم تضمنه معنى الحرف  
 من جابر دون الواجب الا ترى انهم ابرءوا انما هي تضمنه معنى حرف الجر او ذكر  
 عبد القاهر ان في بناء الاسم معنا نقضاً للنقض اذا حرف المنضم معناه  
 الاسم حرف عامل وعلمه الجرم والعلم من العامل بمنزلة الحكم من العلة  
 فلن يتم تضمن الابان بجعل الاسم نظيرة في كونه عاملاً بحدث بها هذا  
 الحكم فلم يثبتناه لم يتصور ذلك على ما استوفان في مقصوده واري  
 ان ايراد هذا السؤال في المضاف اولى منه في المضاف اليه اذا المنضم بعينه  
 الحرف

في المضاف

الحرف هو المضاف دون المضاف اليه لانه الذي يعمل الجرم بنقوبته فلو لا  
 انه يتضمن معناه لما قوى على العمل ولان تضمن غيره للحرف لا يكون مو  
 جماعداً ولان المعنى من التضمن ان يكون معنى الاسم على معنى  
 لك الحرف كما ان ابن واخواتها لما كانت مخالفاً لثلاً على معنى  
 حرف الشرط والجزاء ثبت وتضمنها آياته علمت الجرم والتضمن على هذا  
 التفسير هو المضاف دون المضاف اليه لان العمل للمضاف  
 فوجب ان يكون التضمن لمعنى الحرف آياته دون غيره ولانه لو كان المضاف  
 اليه تضمن المعنى الحرف لوجب ان يكون عاملاً في نفس و ذلك محال  
 يدل على ذلك قول الشيخ وان يتم لنا هذا التضمن الابان يعطى الاسم  
 حكمه ويجعله مثله في كونه علة بحدث بها هذا الحكم ومعلوم ان الاسم الذي  
 اعطيناه حكمه في كونه علة بحدث بها الحكم هو المضاف اليه فالتضمن للحرف  
 هو ليس المضاف واذا كان التضمن للحرف هو المضاف فكيف يكون  
 بناء المضاف اليه لازماً على ذكره وان قيل فليس علم ما ذكرته والمضاف  
 متضمن لمعنى الحرف فلهذا ينبغي فالجواب ان الاضافة تمنع البناء في الالاء  
 اذ البناء مما يوجب مناسبة الحرف والاضافة مما تجارض تلك المناسبة

في المضاف

في المضاف



الضمير

الفقيه الى الصفه المذكوره في هذا الجليل في حواشيها في هذا الجليل في حواشيها  
 قوله والاضافه تعاقب التنوين ونون التثنيه والجمع وانما لم يجمعوا بين  
 التنوين والاضافه لما ذكرنا ان الضاف اليه ينزل من المضاف منزله  
 التنوين فلم يجمعوا بينهما كما اجتمع الزائدتين في آخر الكلمه قوله ولا بد  
 في المعنويه من تجزئه المضاف عن حرف التعريف وانما اشتراط ذلك لانه  
 لو لم تجز منه كان معرفه واذا كان معرفه استغنى عن الاضافه والمعنويه  
 التي وضعت للتعريف او للتخصيص لان تعريف المعرف محال قوله ونقول  
 في اللفظه الحسن الوجه اعلم انك تقول مررت برجل حسن الوجه فقصفيه  
 النكر لان الاضافه ليست بحضه فان ارادت وصف المعرفه به اد  
 خلت عليه حرف التعريف كمررت برجل حسن الوجه فيتعرف ولا يقتضي  
 هذا الى تعريف المعرف لا يقال ان الحقه المطلوبه من الاضافه اللفظيه  
 مفقوده اذ انما لان التخفيف في الواحده انما هو بسقوط التنوين والتنوين  
 لا يتصور مع اللام فيقدر سقوط بالاضافه لان تقول ان التخفيف محال  
 بسقوط التنوين وان كان مفقودا الا انه قد حصل فيه من جهة اخرى لا يري  
 انك اذا قلت مررت برجل حسن الوجه كان التقديم الحسن وجهه فاما اضعفت

[illegible]

فان قيل لم ينفذ التقدير  
 فيه الجمع بين التقديرين  
 والله اعلم بالصواب فان  
 التقديرين لا ينفذان  
 ولان التقديرين لا ينفذان

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء به القلوب  
والمعرفة هدى يهدي به السالكين  
والعلماء هم أولاد الله الذين يختارهم الله  
ليبين آياته على عباده  
والعلماء هم أولاد الله الذين يختارهم الله  
ليبين آياته على عباده

[illegible]

ان الله اصطفى الصفاة التي بها نور  
وانه يوجب قنابل الصفاة بالعلم  
ان الله اصطفى الصفاة التي بها نور



٩٦٢  
في قوله  
الضمير

افادت الخفيف من وجهين وهما سقوط الكسابة من المضاف اليه  
والنقل الضمة الى الكسرة التي هي على حرف مزا لا يقال ان الكسابة و  
ان سقطت فقد عوض عنها اللام لان اللام لا يوازي الكسابة لشغلها وخفة  
**قوله** والضمير بان زيد وانما جاز هذا لان هناك نونا سقطا ويجا فيه  
المضاف اليه فتكون في الاضافة فائدة لفظية كما في قولك ضارب زيد وضار  
ابو زيد وجاز الضارب الرجل مع انك لا يفيد فيه خفة لفظية لانه  
يشبه الحسن الوجه من حيث الظاهر او الضارب صفة للحسن والرجل اسم  
بشخص محلي باللام التعريف كالوجه فاجز فيه التثنية به كما اجز النصب  
في الحسن الوجه تشبيها بالضارب الرجل ولا يجوز الضارب زيد لانه  
يفيد بالاضافة خفة لفظية كما افترقا في الشئ والجمع والمضاف اليه  
ليس باسم جنس فشب به كذلك بالحسن الوجه واما نحو الضاربك  
والضاربي والضاربة فمع ما فيه من استبدال الضمير المتصل من المفعول  
اذا اصل الضارب اتيك واتياني واتيانه فلما اخفف حصل الخفيف  
جاء او انما لم يحرك ان يكون الضمير في مثل هذا الضمير المنصوب كما في الفعل  
لانهم لما فرضوا فيما يوجد فيه التنوين او النون ان يجمعوا بينه وبين  
الضمير

في قوله  
الضمير

في قوله  
الضمير

٩٦٣  
في قوله  
الضمير

الضمير المتصل هو ضاربي والضاربان والضاربون كراهته اجتماع الزاويين  
في آخر الكلمة جعلوا لهما لوجها في جعل الالباب على وبرة الاطراف او  
الضاربين مثل قال لا يكون الاضحية لوجها لانه انما اختاره الله لوجها  
وبسبب الامام رحمه الله الى انه ضمير المنصوب بمنزلة في نصب **قوله** الاسم  
الاسم انما نصب الاسم التام التثنية لانه لا يراه يفتيحه ما يبينه وينتج الابهام  
عنه وانما وجب ان يكون الاسم عاملا فيه النصب لانه يتماثل في الشبه بالنصب  
المفعول من اسماء الفاعلين والمصدر الابهام ان راو في قولك قد  
خلا اسم قد تم الى امتنع عن الاضافة لما فيه من التنوين وجهين احدهم محتمل  
الا حتمس المكيدات فنصب خلا من الاضافة اياه ومنه بانه يضارب  
بالتنوين في انه يقتضي مفعولا وهو قد امتنع عن الاضافة بالتنوين وكذلك  
منون وقفيان في منون سنا وقفيان برافدا ينفون التثنية وهما  
متممات من اجناس الموزونات والمكيدات فاشبهوا ضاربان فنصبا  
ما بعدهما كما نصب ضاربان كانهما شرون درهمان لانه قد تباينون بالجمع  
وهو محتمل من اجناس المعدودات فاشبهوا ضاربون وعليه هذا مله وعلا  
وشبهوا لان ذلك ميسرهم كقفيان ومنون وقد تم بالاضافة فاشبهوا

في قوله  
الضمير

في قوله  
الضمير

في قوله  
الضمير



29

بليز ان يكون الاسم الواحد في بعض المواضع محوبا  
بالمعين مختلفين ولانه يلزم ان لا يكون  
كل واحد منهما عاملا بالانفصال  
فهذا المفروض خلاف



منهم على رفضه الا ترى انه لو اردتم عملان على معمول واحد فالعمل  
 باتفاق منهم لو احدهما لا غير الا انهم اختلفوا في ان العمل لهما  
 على ان المنون عنهما لا يصلح عاملا لما بيننا ان شرط اعمال الاسم التام  
 ان يكون مقتضاه التمييز لا يراه وقد افترقوا في شرطه فلو عمل كلام الشيخ  
 هو الذي غير المضاف من جعله العامل عنهما الاسم المنون لان الشيخ  
 لما جوزهما التنبؤ بالوجوه جعل المضاف الاقرب عاملا على ما هو الوجه  
 الصحيح في ان التقنيين اذا اردوا على مقتضى واحد فالعمل لهما  
 وهو الا ان ذلك خبط يظهر بادي ناسل فيما ذكرنا **قوله** ويقال  
 للثلاثة الاول مقادير فان قلت كيف قال ويقال للثلاثة الاول  
 قد ذكرنا اربعة اشياء وهي المساحة والكيل والوزن والعدد قلت  
 انه قسم الاسم التام الذي ينصب عنه التمييز اربعة اقسام وهي  
 المنون وما فيه نون التثنية وما فيه نون الجمع والمضاف ثم قال للثلاثة  
 الاول مقادير اي ما فيه النون ونون التثنية ونون الجمع ولا يخفى قياس  
 الى المضاف فيما ذكره من المثال وانما سمي بغير لانك ان قلت  
 لعل وعمل فقد قست ما عندك من العمل على هذا الا اننا ذكرنا ذلك  
 منه

في قوله ويقال للثلاثة الاول مقادير فان قلت كيف قال ويقال للثلاثة الاول قد ذكرنا اربعة اشياء وهي المساحة والكيل والوزن والعدد قلت انه قسم الاسم التام الذي ينصب عنه التمييز اربعة اقسام وهي المنون وما فيه نون التثنية وما فيه نون الجمع والمضاف ثم قال للثلاثة الاول مقادير اي ما فيه النون ونون التثنية ونون الجمع ولا يخفى قياس الى المضاف فيما ذكره من المثال وانما سمي بغير لانك ان قلت لعل وعمل فقد قست ما عندك من العمل على هذا الا اننا ذكرنا ذلك منه

في قوله ويقال للثلاثة الاول مقادير فان قلت كيف قال ويقال للثلاثة الاول قد ذكرنا اربعة اشياء وهي المساحة والكيل والوزن والعدد قلت انه قسم الاسم التام الذي ينصب عنه التمييز اربعة اقسام وهي المنون وما فيه نون التثنية وما فيه نون الجمع والمضاف ثم قال للثلاثة الاول مقادير اي ما فيه النون ونون التثنية ونون الجمع ولا يخفى قياس الى المضاف فيما ذكره من المثال وانما سمي بغير لانك ان قلت لعل وعمل فقد قست ما عندك من العمل على هذا الا اننا ذكرنا ذلك منه

في قوله ويقال للثلاثة الاول مقادير فان قلت كيف قال ويقال للثلاثة الاول قد ذكرنا اربعة اشياء وهي المساحة والكيل والوزن والعدد قلت انه قسم الاسم التام الذي ينصب عنه التمييز اربعة اقسام وهي المنون وما فيه نون التثنية وما فيه نون الجمع والمضاف ثم قال للثلاثة الاول مقادير اي ما فيه النون ونون التثنية ونون الجمع ولا يخفى قياس الى المضاف فيما ذكره من المثال وانما سمي بغير لانك ان قلت لعل وعمل فقد قست ما عندك من العمل على هذا الا اننا ذكرنا ذلك منه

في قوله ويقال للثلاثة الاول مقادير فان قلت كيف قال ويقال للثلاثة الاول قد ذكرنا اربعة اشياء وهي المساحة والكيل والوزن والعدد قلت انه قسم الاسم التام الذي ينصب عنه التمييز اربعة اقسام وهي المنون وما فيه نون التثنية وما فيه نون الجمع والمضاف ثم قال للثلاثة الاول مقادير اي ما فيه النون ونون التثنية ونون الجمع ولا يخفى قياس الى المضاف فيما ذكره من المثال وانما سمي بغير لانك ان قلت لعل وعمل فقد قست ما عندك من العمل على هذا الا اننا ذكرنا ذلك منه

مثل جملنا فكل ملك هو منوان سنا فقد رت ما عندك من سنا بالنون  
 ولم تكتب **قوله** والتمييز رفع الابرار عن المفرد كقوله اعلم ان المفرد يرفع  
 ويراد به ما يقابل الجملة وعلى هذا فالاسم المضاف والاسم المشي والمجمع  
 من قبيل المفرد وقد يذكر ويراد به ما يقابل المضاف وقد يذكر ويراد به ما يقابل  
 المثنى والمجمع والمراد منه ههنا الاول كونه مفردا في معناه بل الجملة واذا تقرر  
 هذا فاعلم ان التمييز رفع الابرار ثم الابرار اما ان يكون في الاسناد او في احد  
 طرفيه فالتمييز الاول يسمى تمييزا عن الجملة ويقع بعد تمام الكلام نحو طاب  
 زيد نف فالابرار ههنا في اسناد الطيب الى زيد لا في الطيب على الانفراد ولا  
 في زيد على الانفراد والتمييز الثاني يسمى تمييزا عن المفرد ويقع بعد تمام الاسم نحو  
 عندى راقو فخر فالابرار ههنا في المرفوع لا غير فارتفع بقولك **قوله** **الباب**  
**الثالث في العوامل اللغوية السماعية قوله** وهي ثلثة اضافا  
 لما قدمه من عوامل الافعال والاسماء لان الحروف هي الاصل في العوامل  
 السماعية اذ لم يوجد فيها اطراد بوجه ما يخلف في الاسماء والافعال ثم قدم  
 الافعال على الاسماء لان الاسماء انما تعمل بشبهة الافعال والحروف  
 فهي في العمل متشابهة عنها كما سار كان ذلك بطريق القياس وغيره ثم قدم  
 الحروف على الاسماء لان الحروف هي الاصل في العوامل

في قوله ويقال للثلاثة الاول مقادير فان قلت كيف قال ويقال للثلاثة الاول قد ذكرنا اربعة اشياء وهي المساحة والكيل والوزن والعدد قلت انه قسم الاسم التام الذي ينصب عنه التمييز اربعة اقسام وهي المنون وما فيه نون التثنية وما فيه نون الجمع والمضاف ثم قال للثلاثة الاول مقادير اي ما فيه النون ونون التثنية ونون الجمع ولا يخفى قياس الى المضاف فيما ذكره من المثال وانما سمي بغير لانك ان قلت لعل وعمل فقد قست ما عندك من العمل على هذا الا اننا ذكرنا ذلك منه

في قوله ويقال للثلاثة الاول مقادير فان قلت كيف قال ويقال للثلاثة الاول قد ذكرنا اربعة اشياء وهي المساحة والكيل والوزن والعدد قلت انه قسم الاسم التام الذي ينصب عنه التمييز اربعة اقسام وهي المنون وما فيه نون التثنية وما فيه نون الجمع والمضاف ثم قال للثلاثة الاول مقادير اي ما فيه النون ونون التثنية ونون الجمع ولا يخفى قياس الى المضاف فيما ذكره من المثال وانما سمي بغير لانك ان قلت لعل وعمل فقد قست ما عندك من العمل على هذا الا اننا ذكرنا ذلك منه

في قوله ويقال للثلاثة الاول مقادير فان قلت كيف قال ويقال للثلاثة الاول قد ذكرنا اربعة اشياء وهي المساحة والكيل والوزن والعدد قلت انه قسم الاسم التام الذي ينصب عنه التمييز اربعة اقسام وهي المنون وما فيه نون التثنية وما فيه نون الجمع والمضاف ثم قال للثلاثة الاول مقادير اي ما فيه النون ونون التثنية ونون الجمع ولا يخفى قياس الى المضاف فيما ذكره من المثال وانما سمي بغير لانك ان قلت لعل وعمل فقد قست ما عندك من العمل على هذا الا اننا ذكرنا ذلك منه

في قوله ويقال للثلاثة الاول مقادير فان قلت كيف قال ويقال للثلاثة الاول قد ذكرنا اربعة اشياء وهي المساحة والكيل والوزن والعدد قلت انه قسم الاسم التام الذي ينصب عنه التمييز اربعة اقسام وهي المنون وما فيه نون التثنية وما فيه نون الجمع والمضاف ثم قال للثلاثة الاول مقادير اي ما فيه النون ونون التثنية ونون الجمع ولا يخفى قياس الى المضاف فيما ذكره من المثال وانما سمي بغير لانك ان قلت لعل وعمل فقد قست ما عندك من العمل على هذا الا اننا ذكرنا ذلك منه







الاستواء قطعا بل محتملا وصحة قولهم ما جاء رجل بل رجلا لا تشهد لذلك  
 فمن صرف الكلام الى الاستواء وازال عنه احتمال غيره كما ان اللام التوكيد  
 في موضع المضارع لا افادة معنى الحال قطعا بعد ان كانت محتملة لها و  
 لغیرنا ولله الاستر استشهد المص في الزيادة بما جاء من احد دون ما جاء من  
 رجل ثم ان زيادة من في النفي وما جرى مجراه ستمة فلان في الاثبات  
 غير محبوبه واجاز ذلك بولكن استشهد بقوله مع في غيركم من دونكم  
**قوله** ولا لا تنهوا الغاية نحو كسرت من البعير الى الكوفة ثم بيان مشي السهم للتعريف  
 هو الكوفة وقد تكون بمعنى المصاحبة نحو قوله مع ولا تاكلوا موالهم الى المولم  
 قالوا هذا راجع الى معنى الانتها لان المعنى لا ينشرون اكل موالهم **قوله** و  
 في معناه حتى الا انها تغار قها من وجوه وهي ان مجرور حتى امان ان يكون  
 ما ينشرون به المذكور نحو اكلت السمكة حتى راكسها فان راكس ينشرون السمكة بنحو الذنوب  
 او غده نحو غمت البارحة حتى الصباح فان الصباح عنده ينشرون القيلة وهذا في هذه الاوقات  
 معنى قولهم ان مجرور حتى امان ان يكون اخره من الشيء او ما يلا في اخره  
 منه وذلك لان الفعل المتعدي في الفرض فيده ان يتقضى ما يتعلق به شيئا  
 متبارة حتى ياتي عليه كذا ذكره المحدثي ولا يجب ان يكون مجرور الى ذلك  
 من

قوله لا تأكلوا موالهم  
 قوله لا تأكلوا موالهم  
 قوله لا تأكلوا موالهم  
 قوله لا تأكلوا موالهم

قوله لا تأكلوا موالهم  
 قوله لا تأكلوا موالهم  
 قوله لا تأكلوا موالهم  
 قوله لا تأكلوا موالهم

فمن جاز الى نقصها او ثقلها ولم يخرج من نقصها او ثقلها وان مجرور داخل في  
 الحكم ففي سلة السمكة والبارحة قد اكل الم السهم ثم الصباح ولا يجوز ان يكون  
 الاكل قد انقطع عند الارسال ولو جاز ذلك لجاز دخولها على ما ليس باحر  
 جز من الشيء او ما يلا في اخره ولم يخرج على ما تم وان الذي يدخل على المظهر و  
 المضمير جميعا نحو الى زيد واليه وضع لا تدخل الا على المظهر استعمالا فلا يقال حياه  
 وان حتى لانتم لم يرد فكون عاطفة وبسته ما بعد ما بخلاف الى اما العاطفة  
 فتخرج القوم حتى زيد وكذلك نصب الجرفان ما تخاف سبهم حر وواظط  
 في الجواب مجازته ما بعد ما قبلها كقولها موضوعه للغاية والى لانه على احد  
 طرفي الشيء ولا يتصور ان يكون طرفه الشيء ومن غيره ولهذا قالوا انها انما تذكركم  
 للتعظيم او التحقير نحو مات الشكر حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشات لان  
 الشيء اذا اخذ من ادناه فاعلاه غاية وطرف له واذا اخذ من اعلاه فادناه  
 طرف له واما الابتداءية فتخرج قولك خرجت الساعة حتى هنت خارجة وحتى  
 خرجت هنت وقد جازت في سلة السمكة الوجه الثالث الجرفان كونها جاز  
 والنصب كونها عاطفة والرفع كونها ابتداءية والخبر محذوف الى حتى را  
 سها ما كول واما في فهي للنظر في الحال للوعاء ويقال للاستعمال نحو

قوله لا تأكلوا موالهم  
 قوله لا تأكلوا موالهم  
 قوله لا تأكلوا موالهم  
 قوله لا تأكلوا موالهم

قوله لا تأكلوا موالهم  
 قوله لا تأكلوا موالهم  
 قوله لا تأكلوا موالهم  
 قوله لا تأكلوا موالهم

قوله لا تأكلوا موالهم  
 قوله لا تأكلوا موالهم  
 قوله لا تأكلوا موالهم  
 قوله لا تأكلوا موالهم



المال في الكبر ونظيره في الكتاب فالمثل الاول من الاعيان والثاني  
 من المعاني واما الباء فهي للمصاحف كونه وادان التصويب وخامسة  
 ومنه مررت بزيدا وهو واراد على الاتساع والمعنى التصويب مروي بكان  
 يعرب منه زيد ومنه فست بالله فالباء القسم وحقيقته الصافي معنى  
 القسم بالاسم المقسم به وكثيرا ما حذف الفعل توجيها للاختصار  
 مع كثرة الاستعمال وروى ما للاختصار ورفع الالباس اذ لو قلت افس  
 بالله لجاز ان تكون مجزأة لا تفسى ما وقد اوقعوا موقع الواو مع حذف الفعل  
 لذلك نحو والله لا فعلن ولا يجوز افست والله انما ابدلت غير المتعارف  
 في الخرج وفي المعنى اذ معنى الحجج والاصاق متعاربان ثم تبدل التاء عن الواو  
 وكذا تاء الكيدن وابدال التاء من الواو وكثير في كلامهم منه تجاة ونزات  
 ونحوه ثم ان الباء لاصالة في افادة معنى القسم بغير عن اخيرا ما يجوز  
 اظهره في الفعل محما وبدخولها على المظهر والمضمر نحو لا عبدة وبخلق  
 على الرجل على سبيل الاستعفاف نحو تحبوتك اخبرني فهو استعفاف  
 للمخاطب والقبس على الحقيقة والواو لكونها فرعها لا تدخل الاعلى  
 المظهر والتاء لكونها فرعها على الواو ولم تدخل على المظهر الاعلى واحد

في قوله تعالى  
 يا ايها الذين آمنوا  
 انزلوا منكم  
 ما ركبوا من  
 الفضة والبر  
 والذهب  
 واليابس  
 والبر  
 واليابس  
 والبر  
 واليابس

الاعلى واحد وهو الله وقد يكون المتعبد له هو ذمت بدو المعنى او جهة  
 فان قلت البت للتعبدية او جهة الاخرى قلت نعم الا انها في كلام  
 الواو قد افادة مع التعبدية معنى اخر وهو انما لم يفسد سوارا فلهذا  
 اعد المصنف كونه للتعبدية فصار مفردا او يكون للاستعانة كما كتبت بالغلم  
 رستي ايضا اذ قد وصله بالفعل ومكتبة آياه والمصاحفة قد دخلت  
 عليه بنيات السفران معهما قالوا والتوفيق بين الباء ومع ان الاشياء المتصفاة  
 الباء والباء الاستدراك وقد نزلوا في المنسوب نحو ولا تنفوا ابائكم ان  
 التهلكة على احد التاويلين وفي المرفوع نحو وكفى بالله ذيارا في النقص  
 اقرب من في المرفوع على ما سبق في من واما اللام فهي للمقتضى قال غير  
 القاهر ربه الله اصل اللام ان تكون للمتمليك كالمال لزيد وقد تكون للام  
 سخرى في الجازي كالمال للفرس فانه لما اختص به وادام ملاسته له  
 جرى مجرى المملوك وان كان الفرس مملالا ملك له وعلى هذا جازي لروا  
 بن له وقد نزلوا كور وخكم واما رب للتقليل قال سيبويه ان كم في الخبر  
 لا يقبض رب والمقصود ان رب للتقليل وكم للتكثير تقول رب رجل فقيه  
 وانت تريد ان تقلل ذلك فلهذا اهلها ثم غلب عليها الاستعمال بمعنى الكثرة

في قوله تعالى  
 يا ايها الذين آمنوا  
 انزلوا منكم  
 ما ركبوا من  
 الفضة والبر  
 والذهب  
 واليابس  
 والبر  
 واليابس  
 والبر  
 واليابس

في قوله تعالى  
 يا ايها الذين آمنوا  
 انزلوا منكم  
 ما ركبوا من  
 الفضة والبر  
 والذهب  
 واليابس  
 والبر  
 واليابس  
 والبر  
 واليابس

في قوله تعالى  
 يا ايها الذين آمنوا  
 انزلوا منكم  
 ما ركبوا من  
 الفضة والبر  
 والذهب  
 واليابس  
 والبر  
 واليابس  
 والبر  
 واليابس











انقضاء الروية يوم الجمعة فذكر حرف وصلت الفعل الذي قبلها الى الاسم  
 بعد ما ذكرتك تقول انت عندنا منذ القبلة انما استقررت عندنا منذ  
 القبلة وقد يكونان اسمين فيرفع ما بعدا ثم ويكونان على معنيين احدهما  
 ان يراهما اول المدة نحو ما رايت منذ يوم الجمعة اي اول الوقت الذي انقطع  
 فيه الروية يوم الجمعة بمنزلة الجار في ان الغرض الدلالة على ابتداء الغاية و  
 على هذا لا يحسن النكرة بعد هي لانك لو قلت انت عندنا منذ وقت مثلا  
 لما اخذت بكلامك هذا الا ما كلفت الضرورت امره اكل واحد يعلم ان  
 ابتداء الكون كان في وقت ما والثاني ان يراهما جميع المدة نحو ما رايت  
 منذ يومان لانك قلت امر ذلك المدة يومان واول وقتها وازمة يومان  
 ولا يجب الاتيان بالمعرفة وانما الواجب العدد ولو قلت منذ يوم الجمعة وتريد  
 اول الوقت وازمة جاز على ما قيل ما رايت منذ اربع عشرة ساعة  
 او عشرين ساعة مثلا والفصل بينه وبين ما اذا كان المراد اول الوقت  
 دون ازمه ان الروية في هذه الوجه لم يثبت يوم الجمعة بوجه ولم يتصل  
 في ازمه وهي مستقيمة في جميع ازمه وفي الوجه الاول اعني الذي يكون  
 المراد اول المدة دون ازمه كما كانت الروية قد انقطعت يوم الجمعة ويل

على

على انك رايت فيه ثم فاذ فكت كما في الجور والفرق بين المرفوع والجور  
 من حيث الحكم ان الكلام في البحر على جملة واحدة والرفع على جملتين احدهما  
 ما رايت والاخرى مذ يومان لان مذ مبتدأ ومذ يومان خبره كان المعنى ما رايت و  
 واخذ ذلك يومان كما تقول ما رايت واتيتم البين طوبى له وانما لم يسع  
 تحليل العاطف بين الجملتين نحو ما رايت ومذ يومان كما ساع ذلك مع  
 ما سترناه به من حيث ان الجملة الثانية كانها جزء من الكلام الذي قبلها لا  
 نهنا نقيد التحديد في الفعل السابق ذكره اذ لو قلت ما رايت ولم نقل مذ يومان  
 كان نصيلا لروية في عموم الزمان الماضي اذ اقلت مذ يومان فثبتت العموم  
 وخصصته فلما استخرج احد الجملتين بالآخرى التحديد تخرج جلية واحدة فليكن  
 دخول العاطف كما في الشرط والجزاء وغير ذلك وانما قال المص ويحذف مذ يومان  
 مبنى لانه قد تقرر ان البحر بعد يقتض اول الوقت كما ذكرنا واذ كان كذلك فليكن  
 ان يتوهم امتناع البحر في قولهم ما رايت مذ يومان فزال المصنف رحمه الله هذا  
 التوهم وذكر ان البحر هنا غير ممتنع وذلك لانك لو قصدت ان انقضاء  
 الروية مقدر بهذا المقدار وانه موازن بهذه المدة مبتدأ من اوله ومنقطع  
 عند ازمه رفعت ولو اردت ان مبتدأه اول هذه المدة الى وقتك الذي



فنكلم فيه ولكن لا نقدر الفعل بالذات ولا نسمى بها الا ككثير من الذين بعد  
 لم يبع غايته جرت فقلت ما رايت من قبل ان انتقاد الرواية  
 انما هو مجرد اولها اول بومين من هذا الوقت ولم يثبت بعد بل هو باق مكتة  
 وانما خاش في المتن فيه وهي حرف ج عند سبويه ويدل عليه قول  
 الشاعر حاش اني ثوبان ان به ضيقا عن اللجج والشمم ومنه حب المبتد  
 انما فعل ما في بعض جانب كوجان القوم حاش زيدا ان جانب بعضهم  
 زيد او اما خلا وعدا فيهما لا استثناء ويكومان حرفين تارة وفعلين اخري  
 وما بعدهما ج ورف الاول منصوب في الشان على المفعولية والتا على ضم  
 كوجان القوم خلا زيد او عدا زيد الى هذا بعضهم زيد او شئت قولهم جاني القوم  
 ليس زيد او لا يكون زيد الى ليس بعضهم زيد او انما لا ينصرف هذه الا  
 فعال لانها لما كانت للاستثناء جرت جوى الا وهو حرف جيم متصرف واذا اد  
 قلت ما على عدا او خلا نصبان البنية لتحضر فعلين او ذاك وذلك لان التا  
 الصادقة في سوادها وسوار استعمالها كشيء ما التي بصدر ان بها انما الج  
 من ان يكون مزية او مصدرية مع عدم القائل بخبرها وان كانت  
 مصدرية فلا بد ان يكون الواقع بعدها فعلا لانها لا تدخل الا على الفعل  
 فاذا

فاذا قلت جاني القوم ما عدا زيد كان التقديم عند زيد بمعنى عدا الجي زيد  
 عدا وان كانت مزية فهي تدخل الفعل ايضا ولا ينصل باول الحرف وانما  
 تنصل بآخره نحو انما جرتا وذا دخلت على الفعل دخلت اولا نحو ما ضرب وما  
 بفرف **قوله** وانما ما ينصب المفعول فبعضه على ما ذكره في المانية الواو بمعنى  
 مع وقد سبق ذكر الاختلاف في عامل المفعول معه وان ما عليه الاكثرون  
 ان العامل فيه الفعل المستقدم بواسطة الواو وبعضه في ذلك انه يجر منصوبا  
 الا وقد نقلته فعل ومعناه فلو كان الواو نفع عاملا لما اخرج معه الى الفعل  
 او معناه ولا ينصب قولهم كل رجل وضعت ولما لم ينصب علم ان العمل  
 للفعل الواو فان قلت جاز ان يكون الفعل ومعناه شرط العمل الواو  
 فلا يجعل الا عند وجودهما قلنا ان الاصل في الواو ان لا فعل والفعل وما جرى  
 مجراه عامل فان يجعل العمل للفعل الذي له تاثير في اوله من ان يجعل الواو له  
 تاثير له في اصله ان المصنف جعل المفعول معه فيما تقدم عن معمول الفعل  
 بهما عدا الواو عاملا ولعل قوله على ما ذكره المانية لم رفع هذا التساقيص **قوله** ورف  
 التا ربا ويا ويا والهمزة اعلم ان التا في الاول للنداء او البعيد  
 او ما هو بمنزلة من تاثيره كواو ساء والاثنان الاخير ان لنداء القريب وقيل ان با



قد استعمل فيها ما هو اهل كونه وهي مختصة بالنسبة اليك الشد بوضوح  
 وان لم تكن بهذا الحقيقة **قول** وتنصب المنادي اذا كان مضافا ذكر جازلا  
 انك اذا قلت يا عبد الله فكانت قلت يا ابي او اعني عبد الله وانما قال  
 ذلك لانك اذا قلت يا فخر ناديت عليه انك تقصص منادى توجه الخطاب  
 اليه ثم اردت ان تبين ان النسخ بهذا الخطاب والنداء من هو فقلت يا  
 ابي اعني عبد الله فنصب المنادي لوقوع الفعل عليه ثم خذت الفعل لكثرة  
 الاستعمال خذنا لارناس وادبا مع افادته مع النداء والتبعية مستوفى قديما  
 بجانبك من الالتباس بالبحر فقال صاحب الكتاب اذا قلت يا عبد الله فكان  
 نك قلت يا اباك اعني وانما قال يا ليدل على النداء وانما كان ليدل على  
 الخطاب لان الاسم المنطوق وان كان يستعمل للخطاب لانه هو الذي يستعمل  
 مسترلة كالف الخطاب واعني ليدل على ان الناصب هو الفعل المضمر ثم انهم  
 قد اختلفوا في ان العمل بهذا هو فوام الفعل المضمر فذهب الاكثر من اليه  
 ان العامل هو الفعل المضمر فذهب اخرون اليه ان العمل به هو في النداء والبناء  
 مناب الفعل ويعضده انهم اجازوا الامانة في حرف النداء افعلا لانه نائب  
 مناب الفعل سادس ما جاز فيه الامانة الى السبيل ليدل في اليها  
 ويدل

ويدل عليه ايضا فعلق لام الجزية بالنداء واللام لا تعلق الا بالفعل ولهذا ازعج بعضهم  
 ان فيه ضمير او مبدع غير القاسم اليه هذا المذهب **قول** او مضافا له نحو يا خير ابن  
 زيد المشابهة بين هذا وبين المضاف من ثلثة اوجه وهي كون الاول عاملا  
 في الثاني لان من الحج من ان يثني بجعل منقولة بزيد او بخير فان كان الاول كاذبا  
 مع الجاز في موضع المفعول مثله في ممرت بزيد وان كان الثاني كان اظهر لان  
 النسخ قد اثير بالاول احرار المضاف اليه بالمضاف وان الثاني من تمام الاول كما  
 ان المضاف اليه من تمام المضاف وان الاول قد يخصص بالثاني في تخصص  
 المضاف بالمضاف اليه والوجه الثالث متحقق في قولهم يا صار بارزدا  
 يا مضر وباعلامه وباحنا وجه الاخر ان دون الاول في قولهم يا ثلثة  
 وثلاثين في الاسم رجل لان قولهم يا ثلثة ليس من عامل في ثلاثين  
 لكن تخصص به **قول** او نكرة كقول الاعني يا رجلا فزيد رجلا هي نكرة لانه لا  
 يقصده به واحد اجمعه بل كل من يا فخر بزيد فهو المنادى **قول** واما المفعول  
 المعرف فمضموم قد سبقت الاشارة الى العلة الموجبة لبنائه وهي  
 قوة موقع كاف الخطاب واما المضاف فلم يبين لماذا ذكرنا من ان المضاف  
 اليه بمنزلة التثنية لمعاقبة اياه والتثنية علم النكح فلا يجوز ان يبنى مع

الى كون الاول عاملا في الثاني  
 وكون الثاني من تمام الاول  
 وتخصيص الاول بالثاني



هو بمنزلة علم النكاح وانما النكاح فلم تبين الافتقار عند البناء فيه حيث لم  
 يقع موقع كاف الخطاب وفي قوله ياريد و يارجل الشارة الى ان المنادي  
 المفرد المعرفه على صريحين احدهما كان معرفة قبل النداء كقوله ياريد والثاني ما  
 تعرف بالنداء كقوله يارجل فانه لم يكن قبل النداء معرفة وانما تعرف من حيث  
 انك اقبلت علما واحدا من الجنس وحقيقة بالنداء ابرق في مجرى ان  
 تقول الرجل بل التعريف قاصدا واحدا بعينه ثم اختلف اصحابنا في ان  
 العلم هل يكون باقيا على علمية بعد النداء ام لا فذهب الاكثر من الينا الى انه نكاح  
 وجعل جنسا نحو زيد من الرندين كما يقال رجل من الرجال ثم حصر بالنداء  
 من بين الجنس والالكاف جمع بين التعريفين وهو مستغنى وبدل عليه  
 امتناع قولهم بالرجل وذلك سبب اخر من ان العلمية باقية بعد النداء و  
 اجتماع التعريفين انما يتبع اذا كان بعلاوة لفظية كقوله النداء والامام يحضر  
 هذا المذهب انهم جمعوا بين حرف النداء واسم الاشارة كما بانها مع  
 ان الاشارة لا يقبل التنكير والبحث مستقص في المفتاح **قوله** ولكن محله ا  
 النص لما ثبت ان هذه الحروف ناصبة وقد عرف عند البناء في قوله  
 المعرفة لم ينصب لفظا لكن حكم على محله بالنصب كما في سائر المنيات

اذا اوليتها العوامل وبدل على كونه منصوبا للحال جواز النصب في وصفه قوله بان  
 اليه اذ قلوا لان محل الموصوف في النصب لا انتصب الصفة وتظهر ذهاب مس  
 اليه فالوصف مرفوع لوقوعه صفة لما هو مرفوع المحل وان كان مكسورا لفظا  
 وعلى هذا سائر المنيات فان النوايج التي تصاحبها محمولة على الموضع دون اللفظ  
 الا انهم جوزوا رفعه في صفة المنادي محلا على اللفظ وان لم يجز ذهاب اس الى ابرق بال  
 وهو لا يظرفين لان القسم لما اطر في كل معرفة اشبه في الظاهر بما يقع بالفعل  
 نحو جازي احمد فاجبه المحل على لفظه كذا في العرب ولم يجز ذلك في مس الى اليس  
 كل ما كان ظرفا مثلكا مس يطر في البناء على الكسرة **فان قلت**  
 كيف جوزوا توصف المنادي المعرفة مع حكمهم بانه جار مجرى كاف الخطاب  
 وحلا منعوا ذلك منهم في الضمائر لانها لا توصف بحال قلت انه وان رفع موقع  
 كاف الخطاب الا انه لم يجز مجرى في كل حال بدلت على ذلك انهم قالوا يا  
 نعيم كلامه باعادة الضمير اليه نعيم بلفظ الغيبة مع انه منادى مضموم نظر الى الاصل  
 اذ لم يكن المنادي من اعلام الخطاب في الاصل كانت وابتاك والاصل  
 ان الشيء اذا شبه بالشيء لم يجز على سنة في كل حال وما يتخلف في سلك  
 الصفة في نحو زيد الرفع والنصب محلا على اللفظ والموضع التنكير وخطيب السنان



وباقية الالف واللام من المعطوفات كما يأتيهم اجمعون واجمعين وبأخلام  
 بشر وبشر أو زيد الحارث والحارث وانما جاز ان يعطف ما قبله  
 الالف واللام على المنادى وان كان لا يجوز بالحارث لان الواو وان تنزل  
 منزلة الحامل فلا ينسب منزلة فيكون علماء للنداء الذي يفيد التعريف  
 فلا يمنع ان يجتمع مع الالف واللام ويدل على انه لم يجز مجرى العامل فعولهم  
 ليس زيد خارجا ولا عم وقاعدة مع اشتراح فعلهم ليس لعم وقاعدة  
 واذا قلت بزيادة عم ولم يجز في العطف الرفع والنصب بل حكم العطف  
 هو هنا حكم المنادى بعينه كما كنت قلت بزيادة با عم ووكذا حكم البدل حيث  
 لا يجوز فيه الرفع والنصب بل حكم المنادى بعينه ثم بزيادة زيد لكونه  
 في حكم كرمه العامل بهذا اذا كانت التوابع مفردة فان كانت مضافة  
 فالنصب لا غير لان التوابع بتشريك بمنزلة الجز من المتبوع فلما لم يكن في  
 المنادى اذا لم يكن كان مضافا الى النصب كذلك لا يكون فيما هو تابع  
 له وذلك نحو بزيادة اخ عم وبأخلام نف وبأخلام نف وبأخلام نف  
 ابا عبد الله وبأزيد وبأعبد الله وبأبشر صاحب عمر **وقوله** وبأ  
 ابي الرجل مثل بزيادة الطرف وانما لم يجز هنا الا الرفع لان آي وان كان

منادى

من ضرورة ان المقصود بالنداء هو الرفع وانما جاز ان يكون وصلا الى  
 ان نداء ما قبله الالف واللام لانهم لم يجمع بين التخصيص بالنداء والام  
 فلما المنادى هو الصفة بخلاف بزيادة الطرف وقال صاحب الكتاب  
 انما صار وصف لا يجوز فيه الا الرفع لانك لا تستطيع ان تقول باي والابا  
 ابا وسكت لانهم يرفعون التفسير فكانت قلت بزيادة الالف واللام كمن  
 فمما يفسر لانك لا تفقد ان تسمي حركة الاعراب لان حركة الاعراب هي التي  
 يكون لها عامل ولا حركة البناء لان الاسم لا يمنع الالف واللام وكذلك ان  
 قلت انما شبهت بزيادة الاعراب كبا زيد كذا قد سمي بزيادة بين حركة الموصوف  
 اعني المنادى المقصوم فانهم سميوا بالبنية الشبه بالعرب ومن حق ان يفضل  
 على هذه الحركة فاذا ابنى ان يقال انما حركة الالف واللام بين منتهى الاعراب والبناء  
 الا ان حطوا من الاعراب اكثر من حيث الزجاجة لتدل على ان موصوفها المبني  
 قد اعطى شبرا من العرب وان علمنا انه سب ابي الحسن في جملة العاملين في الصفة  
 كونه مضافة كان اثنين لكون الحركة حركة الاعراب تحلها في كونه موصوفها وانما  
 اختلفت حرف التثنية بين آي وبين صفة نحو بضالان عابستو جيب من الاضافة  
**قوله** ولا بد من با على ما قبله الالف واللام قد سبق في الاشارة الى هذه المسئلة

لان صفة الرجل ليس  
 بل هو منادى



لا متتابع دخول حرف النداء على ما فيه الالف واللام وانما جاز ذلك  
 في اسم التعريف لان الالف واللام لا يغيرا قان كما لا يغيران ركان النجم مع  
 انهما عوض عن همة الالف فصارا لهما قان متفرقة لا متفرقة البعض من الكلمة وانما  
 جاز قطع الهمة في النداء ولم يجر في غيره لان الهمة مع اللام في غير النداء وان  
 كانت عوضا عن الهمة الاصلية لانها لم تخلع عن معنى التعريف راسا فاصلا  
 الهمة واما في النداء فقد تجوزت للتعويض مضميلا عن معنى التعريف لان معنى  
 النداء اعني عن تعريفها فخرجت مجر الهمة الاصلية فقطعت **قوله** وان وصفت  
 المضموم بابن اعلم ان الابن الموصوف به المنادي المفرد المعرف اذا و  
 فتح بين العلمين كان حرفه ان يبنى مع المنادي على الفتح لانها بمنزلة شئ واحد  
 كقوله موت وذلك لان الابن لا ينفك من الاب كما انه لا ينفك من كونه ابنا  
 فكان حرفه لازمة له والصفة والموصوف من حيث المعنى بمنزلة شئ واحد  
 واذا انتزعت بمنزلة شئ واحد اصبحت حركة المنادي حركة الابن ولم ينفك لان  
 الحركة التي استحقها الابن حاله الانفراد كانت الاعرابية وهو نصب كونه متفاد  
 وحركة المنادي الضم وهو بنائية وانما الحركة البنائية الاعرابية اولى لكون  
 الاعرابية اقوى بكثرة اذكره الاكثر من وذكر بعضهم ان فيه نظرا لان الفتح في

في نون ابن في قولنا باريدين نون نحو حركة الاعراب والحركة في دال زيد حركة الباء  
 ابتداء الا ترى ان صاحب الكتاب شبه هذا بامرئ وابنه وكما لا شك ان حركة  
 الهمة هي ام حركة الاعراب كذلك يكون حركة ابن حركة اعراب ولم يوجب  
 جعل الابن مع زيد شيئا واحدا ان يكون الابن متبعا لان الاسم اذا جعل  
 اسما واحدا لم يبين منه الا الاول الا اعرى الثاني عن مقارنته للحرف كما في بعلبك  
 فقوله بنيت المنادي مع الابن على الفتح لك ان تحذف على ما عليه الاكثر من بناء  
 بهما على الفتح ولك ان تصرف البناء في قوله بنيت الى المنادي دون الابن الى  
 بنيت المنادي حال مقارنته بالابن وانما لم تجز في الاستماع فيما لم يقع الابن بين  
 علمين كقوله باريدين ابنا وبارجل ابن زيد لان القياس ان لا يجوز الاستماع في  
 كلمتين وانما هو في كلمة واحدة نحو متخذ الرجل انهم اجازوا الاستماع بهما انتم  
 الابن بمنزلة الجز من الموصوف لا يقال ان كل صفة فهي طائفة من الموصوف  
 وذلك لان من الصفات ما هو اشتراكا او اتصالا بالموصوف وذلك اذا  
 كانت اشتراكا او اتصالا لان اتصالا لا يحتاج تنزيل منزلة الجز من الموصوف  
 صوف الابن اذا اضيف الى العلم وقوله العلم كان له من الاختصاص كونه موصوفا  
 مالا يكون اذا لم يكن بغير علمين لان الرجل اذا اريد نسبة الى ابية فانه ما يكون



هذه النسبة انما يذكر لكل واحد منهما بالوجه والاكاذيب اذ لم يقع بين علمين  
 الا يرى انه يجوز ان يكون ابنا ولا يكون ابن اخ لاجل تمايز على شدة انصاف  
 الابن واقعا بين علمين بوصف انهم اسقطوا التنوين من الموصوف في غير  
 النداء وهذا زيد بن عمر وكذلك النسب والجر والاكاذيب اذ لم يقع بين علمين  
 نحو هذا زيد بن اخنا **قوله** ولم يقع بين علمين كان كسائر الاسماء ان كان  
 الابن كسائر الاوصاف المضافة للنادي المضموم حيث لم يبين معها الموصوف  
 على الفتح **قوله** وتلحق النادى اللام الجارة مفتوحة واللام الجارة تفتح مع النون  
 وتكون للاستغاثة او لتعجب نحو يا زيد الخطيب الجليل وقول عمر رضي الله عنه يا لئله  
 للمسلمين وانما تفتح مع المدح وكسرت مع المدح اليه فربما تفتحها ولم يفتح  
 لان الفتح بالنادى اول منها بالمدح اليه لتلحق النادى على ما سبق من شدة كلف  
 الخطاب واللام الجارة تفتح مع كاف الخطاب نحو كك وانما تفتح مع الكاف  
 لان الاصل في الحروف الواردة على مجاز واحد ان تبنى على الفتح التي هي تحت  
 السكون في الخفة لان البناء على السكون ممنوع وقد كسرت اللام الجارة فمما  
 بينها وبين اللام الابدانة او لو تفتحت فتعيل ان زيد الهذلي لم يعرف ان الاجابة  
 عن زيد بانه هذا واللام الابدانة او بانه مختص بهذا واللام الاختصاص ثم ان

مثلا قائل بالسريرة  
 داعي ويا سرمد مدعو  
 للمسلمين مدعو اليه

هذا

ط لطفة

هذا اللام التبعي لما كان زائلا مع الضمير لاختلاف صيغة المرفوع والجر ورسف  
 فوك ان زيد اك وان زيد لانت اجبرت اللام الى الحركة التي استحقها  
 في الاصل وعلى هذا اللام التعجب تفتح مع النادى ايضا لما ذكرنا نحو يا لئله فكا  
 نك قد انصرت ما ذفا عجبك فتنا ديه تقول فتعافيت عجب  
 الشان لا بعرفت كل احد **قوله** وقولهم يا لئله بكسر اللام هذا  
 جواب عن سوال فذر عيسى بور على ما ذكره من ان اللام مع المرفوع مفتوحة  
 مفتوحة والعرب تقول يا لئله بكسر اللام فاجاب بان النادى  
 متروك كما في قولهم يا لئله وكسر لئله بالفتح بالقوم للبرهنة الى احضروها  
 وشاهدوا ما والبرهنة البرهان وبهذا من اشالهم وفي معناه قولهم يا  
 للعضية وباللا فيك **قوله** وبكسر اللام النادى قل النحويون ان الترخيم  
 حذف في اخر الاسم على سبيل الاعتباط والاعتباط ان يجر البعيد وغيره  
 من غير صلة وهذا ايضا حذف عن اخر الاسم من غير عارضا من ا  
 اضافة او علال او تجاور الكنين او غير ذلك وهو ما نحو من قولهم  
 امرأة رقيم وهي التي يكون كلاما متراكما محذوف الفضول فيكون موافقا  
 الحذف الستى ثم جملها وقيل انها التي تكون البيت الكلام خفيفة الصوت



ثالثة اللغة ومن هذا قولهم ليجز الامكن زخامة فتى هذا الحذف  
تم حتمه لانه تحريف اللفظ ونسبه له وقيل انما اختص بالان لان النماء  
باب تقييد التفسير لئلا يفسر بالغير لان النماء انما يكون الاثر فيهم فالنماء  
يوزن بالترقيم ان ذلك الامر مما لا يقبل التوقف ريثما تنتهي الكلام وله  
شروط احدها ان يكون الاسم علما وذلك كشره لئلا يتيسر  
والثانية ان يكون زائدا على ثلثة ا ح ف ل يبقى بعد الحذف على ما هو اقل  
الاولى ان والكوفيين اجازوا ترقيم ما كان على ثلثة ا ح ف ل كان ا  
اوسط متحركا يقال في السمي فحقوق با عن قالوا لان في الاسماء ما يمشى  
كله فحقوقه ويؤيد قال اصحابنا ان هذه الاسماء قليلة الاستعمال بعيدة  
عن القياس فلا يجوز ان يقال كسر على ا و الثانية ان يكون غير متحرك  
لانك لو حذفت من المضاف لوقع الترقيم في وسط الكلمة لان اللفظ  
والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة ولو حذفت من المضاف اليه لكانت  
رحت في غير النماء او لم ابعث ان لا يكون مفردا لان النماءية انما يكون بعد  
حد المنافاة والاوصاف فوجب ان يترك على وجه الكمال والخامسة ان  
لا يكون مستغاثا وذلك لان مستغاثا لا يابى من نوع فعمل من السخا  
بالانبياس

بالانبياس وعدم التفهم وذلك ما حقيقة منه او بطريق النجاسه بعد ز  
الحذف والترقيم ولم يتعرض المص لذلك الشرط الثالث الاخير في انما  
فيما بينهم ثم ان العرب في الاسم المرقم من جبين احدهما ان يحذف آخر الاسم  
ويترك ما قبله على ما كان عليه قبل الحذف من الحركة والسكون والثاني ان يجعل  
ما بقي بعد الحذف كأنه اسم به اسم ولم يحذف منه شيء فيسلك به مسلك  
سائر الاسماء وذلك نحو باحار وياهر فاحارث وياهر قبل وان شئت باحار  
وياهرق بالضم كما زيد وينفق المذهبان لفظا فيما اذا كان ما قبل آخر الاسم  
مضموما لكن التقدير مختلف وذلك نحو يابل في السمي يبليل ثم ان المرقم لا يجز  
اما ان يكون في اخره زيادتان في حكم زيادوت واحدة بان كانتا قد زيدتا معا  
او لم تكن كذلك والثاني اما ان يكون قبل اخره مدة زيادة او لم تكن فان لم تكن  
لم يحذف الا الاخير نحو باحار فاحارث بالضم والضم على اللغتين وان كانت  
فلا اسم اما ان يبقى بعد الحذف ثلثة ا ح ف ل ولم يبق فان لم يبق لم يحذف  
ايضا الا الاخير نحو ياسمي في السمي بعد على اللغتين الا ان الحركة مفردة  
في الباء على لغة من يقول يا حار بالضم وغير مفردة في اللغة الاخرى ومن بقي  
يحذف المدة ايضا نحو يا نص بالضم في منظور على اللغتين وان كان



في اربعة زباديات في حكم زباديات واحدة خذ قنا سحابة و بالضم و الفتح في مراء و ان  
**قول** الاما في اربعة زباديات في حكم زباديات واحدة خذ قنا سحابة و بالضم و الفتح في مراء و ان  
 و انما لم يشترط بعد ان الشرطان لان العلمية انما اشترطت لان لها تاثيرا في الحرف  
 و اذا كان المحذوف ناء التانيث لم يقف على هذا الشرط لان ناء التانيث  
 في حكم كلمة زائدة في حرفه هو و كذا لم يشترط الزيادة على التثنية لانه بالترجيح لم يلزم  
 ايجاف الكلمة لم يكن قبل الترجيم اذ الاجفاف واقع قبله لان التاء مفصلة غير متي  
 عليه الكلمة **قول** باثب قبل او قبل على خلاف العيين ثبت اذا كان اسم  
 رجل قالوا اجب ان يقال باثب قبل و احد الشرطين مفعول و هو الزيادة على  
 التثنية و اذا كان بمعنى الجماعة قالوا اجب ان يقال اقبل و يكون كلا الشرطين  
 مفعول او جازية الفتح و الضم **قول** و الا لا استثنى الاستثناء مشتق من تثنية  
 عن الهمزة و حرفه عن فسي استثناء لان الاسم المستثنى مفعول عن غير  
 المستثنى او من تثنية الحليل اذا وضعت احد طرفيه على طرفه الثاني و علم هذا  
 سمي استثناء لانه ضوعف به الجهر و فصح ان كان الاول مثبتا شفع  
 بالنفي و ان كان مثبتا شفع بالاثبات على ما ترى و هو اخراج الشيء من حكم  
 و دخل فيه غير لانك اذا قلت جاني القوم الازيد فقد اخرجت زيدا من القوم

الداخل

الداخل فيه غيره ولم يقل من حكم دخل فيه هو و غيره لان ذلك لا يتناول النقطع  
 من الاستثناء لان التمام في قولك جاني القوم الاحرار لم يدخل في حكمه الا اخرج  
 عن حكم دخل فيه غيره فان قلت فاذا لم يدخل فكيف اخرج قلنا لم يدخل اخرج صرف  
 حرف الحكم عنه النصح به و النص عليه **قول** و المستثنى ينصب في الكلام الموجب  
 اعلم ان المستثنى بالالف لا يحسن ان يكون في الكلام الموجب و غيره موجب المعنى  
 بالموجب عالم بصدر راجع الاشياء التثنية التي هي النفي و النهي و الاستفهام و غيره نحو  
 جب ما يصدر راجع او انما كان الاستفهام بمنزلة النفي و النهي لان من الاستفهامية  
 كما تراه في النفي و النهي تزد فيه ايضا قوله مع هذا من خالق غير الله فان كان الكلام  
 موجها فلا بد ان يكون المستثنى منه مذكورا و المستثنى منصوب نحو جاني القوم الازيد او  
 انما نصب لانه قد ثبت به المفعول لكونه فضلة حتى بعد تمام الكلام و لا شبهة خاض  
 بالمفعول معه لان العامل فيه ما بنو سطر الحرف المص جعل الحرف معناه مفعولا  
 كما جعل الواو ثمة مفعولا و ان كان العمل في الحقيقة لفعل على ما هو المنصوب به  
 من مذهب النحويين و ان كان غير موجب فلا يحسن ان يكون تائيدا او غير تائيد  
 و المعنى بالتمام ما كان المستثنى منه مذكورا معه فيه و ان كان تائيدا فلا يحسن ان يكون  
 المستثنى مقدا على المستثنى منه او لا يكون فان كان مقدا فاما المستثنى منصوب



اذا سماع للبدل نحو ما جاز في الازيد احد وان يكون مقدر ما فلا يح من ان يكون  
 المشتق من جنس المشتق منه او لا يكون فان لم يكون فالمشتق منصوب  
 ايضا نحو ما جاز في احد الامارا وهي اللغة الجازية اذا البدل مشروط فيه عندهم ا  
 ان يكون من جنس البدل منه وان كان من جنس المشتق منه جاز في المشتق  
 النصب على ما ذكرنا والبدل نحو ما جاز في احد الازيد والازيد وما مررت بانه  
 الازيد والازيد وما رابت احد الازيد او ههنا لا يجوز ان النصب لكنه يحتمل  
 البدل والاستثناء هو الفصح هو البدل لان الكلام ههنا لو حملته على الاستثناء  
 كان الفعل قبل الاخر مفرغ لما بعده اذ الكلام قبله تام لا يفتقر لما شئ افا  
 زاروت الاستثناء نصبت لتتام الكلام واذا حملته على البدل كان ا  
 الفعل الواقع قبل الازيد بمفعول المفعول لما بعده اذ البدل منه في حكم الساقط فكان  
 قوله ما جاز في احد الازيد بمنزلة ما جاز في الازيد واذا كان كذلك فالبدل  
 اولى بكونه مقصودا في الكلام وجزاؤه منه بخلاف النصب فهو فضلة وا  
 والحل على الاول اولى وانما لم يجر البدل في الموجب نحو جاز في القوم الازيد  
 لان البدل يقوم مقام البدل منه واذا قام مقامه بحكمه على فيه فانه فصار  
 فانك قلت جاز في الازيد فرقت بجاز في فكيف ترفع به وقد نصبت

عنه

عنه وهذا محال لان القصدا ان يجعل زيد اذ جاز من جملة القوم عاربا عن الجي  
 فاذا جعلت فاعلا للجى كنت قد اسقطت القوم واثبتت وهذا انعكس  
 التوض وان كان الكلام غير تام الغاية الامن حيث الفعل الامن حيث النفع  
 نحو ما جاز في الازيد وما رابت الازيد وما مررت الازيد فالفعل الواقع ههنا  
 قبل الاخر مفرغ لما بعده والاصح ما بمنزلة مسايير الحروف التي تعبر المعاني دون  
 الالفاظ نحو بل وهل وغيرهما ولا يجوز ههنا الا في المنفى لا نقول في الايجاب جاز في  
 الازيد اذ لو ذهب بقوله لم تحل من ان ترفع اثبات الجي الزيد او نفيه عنه  
 فان اردت الاول كنت قد جعلت الازيد بمنزلة الساقط وذلك  
 لا يجوز لان الامر اذ وان اردت الثاني كنت قد جعلت الازيد بمنزلة  
 ما حق اذ اثبتت بعد الفعل كقولك جاز في زيد جعلته بمنزلة ما جاز في لم ترفع  
 زيد اذ بالفعل المنفى بالاكمار فتنه بالفعل المنفى بما فيه الحكم على الاوضاع ونحو  
 بها عن طريقها لان الالم توضع نفي الافعال وانما وضعت النفي الحكم عن البعض  
 فذلك لان استعماله لما لم توضع له **قوله** وحكم غير حكم الاسم الواقع بعد  
 الا اعلم ان غير موضوع في الاصل على الوصفية والواقع الاصفة لكثرة و  
 ان اضيفت الى العوفة لانه موضوع على ما بنا في التعريف لانك اذا قلت



مررت بغيرك فكل من عد الخاطب غيره وان كان موضوعا على هذا لم يكن الا  
 ضافة معرفة لا التسمي الا اذا اضيف الى ما له صفة واحدة فتعرف ان ذلك  
 نحو عليك بالركبة بغير السكون ونحوه فتوصف النكرة نحو قولك مررت  
 برجل بغيرك ثم بدا ان مروت قد وقع على الخاطب ورجل آخر وانك لم تفر  
 بالخطاب بل ياخذ او انك مررت برجل يخالف الخاطب في المذهب والشمال  
 وهو في هذا الوجه خلاف شيل بخلاف في الوجهين الاولين اذا المراد به فيهما  
 الخالفة في الذات دون الاوصاف والشمائل فلهذا معنى غير وماله في اصله  
 ثم انهم قد وجدوا بينه وبين الاستشابة من جهة واحدة فادخلوا كل واحد  
 منها على صاحبه اعني انهم استعاروا غير المعنى الاستشاد وادخلوه ادب لاسم  
 الواقع بعد الاجتثاث كان لاسم منكم واستعاروا الالمع الوصفية وادخلوه  
 ما بعد ما ادب بغير حيث كان حرفا الاول نحو جارية القوم غير زيد وما جارية  
 غير زيد احد وما جارية اخر غير جارية وما جارية اخر غير زيد بالرفع والنصب  
 فان قلت فلم علم فيه الفعل غير متعد بغير واسطة فرف ولم يجعل الاسم  
 الواقع بعد الاقل لان غير التوقف في الابرار اشبه الظرف المكانية التي  
 هي الجهات الست وما جرى مجراها فعل فيه غير المنعدي كما علم فيها واسما كما  
 اعني

على هذا ان  
 ان المسمى على الخاطب  
 والجزء من  
 و علم هذا ان  
 ان المسمى على  
 غير خاطب  
 به ان الاراء  
 يجوز والعطف

اعني دخول الاعلى غيره في الوصفية فتحو قوله فلو كان فيها اللمة الا الله لخصها  
 الا غير الله ولا يجوز الاستشاد او المعنى لو كان فيها اللمة مستثنى عنهم الله  
 لخصها فلهذا شر ان يقول هو ان الامر كذلك لكن جاز ان يكون غيرها  
 اللمة غير المستثنى عنهم الله فلا يبقى للآية دلالة قاطعة على التوحيد **قوله** ومثل  
 سوي اعلم ان سوي في معنى غير ان يستثنى به والفروق بينهم وان سوي عند  
 ظرف مكان في الاصل وحقه ان لا يلبى العوامل لان المعنى المقدر فيه عام فلهذا  
 ولا يجوز ان يلبى معمول عاملين في حالة واحدة فلهذا كان الاحسن ان يقال  
 مررت برجل سواك وفتح ان يقال مررت برجل سواك لانه في معنى مكانك وما  
 يدل على ظرفية وقوة صلة للموصول نحو جارية الزك سواك بخلاف غير فانه لا  
 يقع صلة للموصول وكذا في غير اجازة استعمال اسما وظرفا فيجوزون في السعة  
 مررت بسواك وجازت سواك **قوله** والحروف الدخلة على اللمة ثمانية كسنة  
 منصوبة قبل المرفوع واثنان على العكس السنة المشبهة بالفعل وانما  
 سببت مشبهة بالفعل لانها اشبهت الفعل من حيث ملازمتها الاسماء او كون  
 او اداة مبنية على الفتح كالافعال الماضية وانما على ثلثة ارف فضايع كما يكون  
 الفعل كذلك فلما اشبهت الفعل من هذه الوجوه اجريت بحرفه وان جعل لها

هم



مرفوع ومنصوب وقدم فيها المنصوب على المرفوع فقبس ان زيد اخوك كما قبل  
 ضرب زيد اخوك الا ان تقدم المنصوب اسرها لازم ونحو جازية وانما التزم  
 فيها ذلك لانه ليس للحرف حظ في الفعل وانما هي محمولة على الفعل ومرفوع عليه  
 فالقبس ان تامة طرفية واحدة ولا يجوز فيها الوجهان لتلك الجري مجرى الفعل  
 كضرب زيد عمر وانما كان تقدم المنصوب وان لم يكن البعد من حيث بهية  
 الفعل او الاصل فيه ان يلي الفاعل فاذا اتى المرفوع اسرها حصل مخالفة في  
 الروف للفعل ولا يخطا طرفا عن رتبته فان قلت فالجزة اذا كان طرفا فالذي  
 يسوغ تقدمه على الاسم نحو ان في الدار زيد اقلت لما جاز ذلك لما في  
 الظروف من الاسماع والتشتر من الاشياء منزلة انفسها فاجازوا فيها  
 ما لا يجوز في غير الاسم يفصلون بالبين المضاف والمضاف اليه في الشعر نحو  
 قوله جازوا في الحرب من الاحالة ولا يجوز ان يتقدم الظرف على ان تقول  
 في الدار ان زيد لانه لم يبلغ من قوة الحرف ان تعمل فيما قبله ولم يبلغ ايضا  
 من ضعف الظرف ان تعمل فيه الحرف مقدما عليه واعلم ان الاسم والجزة في  
 هذا الباب هو المبتدأ والجزة في الاصل قد عمل الحرف فيها معا عند اصحابنا  
 البصريين لاقتضاء الحرف الطرفين على السوية ولما وجب ان يكون عاملا

وجب  
 في الجزة المرفوعة  
 في الجزة المنصوبة



وجب ان تعمل فيها جميعا وارتفاع الجزة عن الكوفيين كما هو متفق به قبل دخول الجزة  
 ولا عمل فيه والخلاف يظهر فيما اذا قلت انك وزيد ايهما كان لا يجوز  
 عند البصريين ان يعطف على المحل لانه يكون اذا ذكر مرفوعا بالجبنة او بغيره  
 الى خبره وذا ايهما خبر له ولان يكون مع الحاملين مختلفين اليهما انقطعت  
 والآخرة معنوية فلا يخفى استحالة هذا وعند الكوفيين جازية لانه لا عمل للحرف  
 عندهم في الجزة فلا يقضى الى اعمال عاملين فيه **قوله** ان وان للتحقيق  
 اذا قلت ان زيد اقام فان تحقق مضمون الجملة وتثبت قيامها بالصدق  
 وكذا اذا قلت بلغني ان قائم بالفتح الا انما تغيب مضمون الجملة الى الموقر  
 على ما ستره وان المكسورة لا تقيد شيئا سوى توكيد مضمون الجملة وكونها  
 للابتداء لا لجامع لانه لا يتاها نحو ان زيد اقام وان في الدار زيد وان  
 زيد الفاعل ارجاس وكان القبس ان تدخل عليها نحو لان زيد اقام الا  
 انهم كرهوا توالي حرفين بمعنى واحد فادخلوها على الجزة والاسم ايضا  
 اذا فصلت بينهما بالظرف وعلى ما يتعلق بالجزة ايضا اذا تقدمت فلا  
 يجوز ان زيد اقام لغير الدار لان اللام لا يتردد عن الاسم والميم والاي  
 لما وقع في صلة ان وكذا ما مع ما علمت فيه مرفوع المحل بالابتداء ارجاز



و هذا يؤيد ما ذكره عطف على الجمل فبما روي  
عن ابن ابي عمير عن ابي حمزة عن ابي عبد الله  
كان يحكي الجمل المستطو قد عجز عن ان يركب

३५

وہی ہے جو کہ

سید و جانی



وجزء الكلام تام مفيد وقد ذكرنا ان المفتوحة بمنزلة الكسورة في العمل  
 فائدة معنى التوكيد ومخالفة لها في انها تغلب بكلمة الحكم المفرد فيكون  
 معها في تاء وبل المصدر فلما تفيد حتمية فيضم اليها اسم او فعل لا يبري  
 ان التقديم في بلغني ان زيد انطلق بلغني انطلقا واما الكسورة  
 فالكلمة معها على الاستعمال بها بغايتها تقول ان زيد انطلق وتستكمل  
 نكت على زيد منطلق والحاصل ان ما كان منطوقا للجمل فالواقع فيه الكسوة  
 كما قسناح الكلام وبعد القول وبعد الموصول لان الصلة لا يكون الا جملة وهو  
 ذلك ما كان منطوقا للمعاريذ فالواقع فيه المفتوحة نحو مكان الفاعل والمفعول  
 والمضاف اليه والبند انما يفتح ان زيد انطلق وسعت ان عمر واخا  
 وعجت من طول ان بكر او اوقف وحق ان زيد انطلق الا انما لا تقع مبتدأ  
 بها في اللفظ لا تقول ان زيد انطلق حتى بل الزم انما التقديم الخبر وذلك  
 لانهم لم يبتدأوا الكلام بان المكان عرضة لمدخل ان عليه ان ان زيد اقام  
 حتى وهذا لا يجوز الاجتماع في حين يفتح واحد **قوله** ويفتح بجمله ولو لا وبعد  
 علمت انما فئت بعد لم نحو لو انك جيتني لا تكلمك لان ما بعد لو  
 اذا كان مختصا بالفعل فنقض ذلك فاعلا الفاعل لا يكون الا مقفدا فاذا

فالمصدر

فالتقديم لموقع انك جيتني ان مجتنبك لان هذا مما تمكس استعمالها بطول الكلام  
 بان ومبينة وبطلانها الفعل وجب في ان الواقعة بعد ان يكون خبرها  
 فعلا فلا يجوز الاسم لان الاسم لم يكن له دلالة على كسوف الفعل نحو لو ان  
 زيد اخوك مثلا هكذا ذكره النحويين وقد اخرج من عليه بقوله نوح ولو ان ما في  
 الارض من شجرة اقلام والبحر من ورق قد اجاب عنه في الشياخ بانه انما جازم  
 ان قوله والبحر من ورق النبس بالعطف بقوله ما في الارض من شجرة اقلام  
 صار خبر الجملة المعطوفة وهي يد مكان خبر الجملة المعطوفة عليها لا التباسا  
 بها وحصول التكرار بينا بالعطف وقال في نظيره قولهم زيد اضرب عمرا وا  
 حاه في ان زيد انما يصح نصبه كونه شغولا بعم وهو اجنبى عنه من اجل ان  
 عم واخا زيد ما التباسا عطف صاعرا ولا اتصال به من سبب زيد فكان الضمير  
 المتصل باضي زيد متصل بعم واما ما فئت بعد لو لان ما بعد ما مبتدأ ومخبره  
 الخبر والمبتدأ لا يكون الا مقفدا اذا قلت لو لان زيد انطلق المكان كذا  
 فكذلك قلت لو لا انطلق زيد ولو كسرت كان بمنزلة قوله لو لا ان  
 منطلق والجملة لا يكون مبتدأ كيف والمبتدأ الخبر عنه والجملة لا يصح الاجتناب  
 عنها واما فئت بعد علمت واخا انما لا تك اذا قلت علمت انك فزت فكذلك



قلت علمت ذاك بك حاصل الالة ذكر ثنائي المفعولين مع ان اطول  
الكلام بان وصلته ولا ينفذ مع المصدر لانه مختص اللفظ وقد ذكر اصحابنا  
انه اذا قيل علمت ان زيد منطلقا جرى في صلتها ذكر الحديث والحديث عنه  
فيصير كانه قيل علمت زيد منطلقا وهذا الكلام يخط فيه من ينظر الى ظاهره  
فيستوهم انهم جعلوا ان في حكم اللغو وليس كذلك بل غرضهم ان الحديث  
والحديث عنه اذا جرى ذكرهما في صلتها دل ذلك على ان المقصود الاخبار بعلم  
زيد منطلقا فاذا كان كذلك علم ان المراد علمت انطلافا وواقعا فلم يحتج الى  
ذكره واذا علمت علمت انطلافا لم يدل على ذلك ذلك لا يكون معه حديث  
والحديث عنه هكذا ذكره عبد القاهر وانما كسرت عنه دخول اللام في خبرها  
لان علمت تعلقا عند لام الابتداء نحو علمت لزيد قائم على ما سياتي تبانه  
فاذا دخلت صار علمت معلقا وما بعده من مطلقان **فكذلك**  
ونزل ما الكافيه على جميعها فكيفما علم ان ما دخل على هذه الالف سنة  
فترها عن العمل تستر بها لا دخول على القبلتين نحو انما زيد قائم وانما قائم زيد  
وعلى هذا اسمايه الحروف وقد ذكر علماء اعلم المعاني ان انما انصرف الحكم على  
الشيء او العقم الشيء على انكم كقولكم انما زيد قائم تريد ان زيد مقصود  
على

على القيام وانما يقوم زيد تريد ان القيام مقصود على زيد ومنه قوله مع قل انما  
بشر منكم مقوله مع انما بشر بكم الله والاستقصاء الكلام فيه لا يليق بهذه الكنا  
واعلم ان هذه الحروف كما يبطل علمها عند دخول ما الكافيه بها كذلك يبطل  
علمها ما خلا ليت وعلل بالتحفيف وتستر بها لا دخول على القبلتين الا ان  
الكسرة اذا خفت لم تستر اللام فمما بينهما ان الناصبة اذا دخلت على الفعل  
فدخل على الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر كقوله كان وكاد وحسب اخرتها  
والمفتوحة اذا خفت بعوض عما ذهب منها عند دخول على الفعل احاط الاطراف  
الاربعة السبعين وسوف وقد حرف النفي فقايسها وبين ان الناصبة  
لانها لا تجتمع مع ان الناصبة كقوله لا استقبال وهذه الاطراف ايضا لا استقبال  
او الحال وذلك نحو ان زيد لغايه وان كان زيد لغايه وان علمت زيد منطلقا و  
علمت ان يخرج وان سوف يخرج وان لا يخرج وان قد خرج وما جاء في زيد لكن  
عوضا وكان ثبابة حقان **قوله** والاشنان اللذان مرفوعهما قبل  
المنصوبينهما ما ولا المشبهتين بليس ما ولا النحلان على ليس فيجعل لهما  
مرفوع ومنصوب على لغة اهل الحجاز المشابهة لهما ما من وجب احدهما  
النفي والدخول على المبتدأ والخبر ثم ان ما اذهب في الشبه لهما وذلك لا خفاء



ينبغي الحاح كل من يختلف لافانما في الاستقبال فلذلك كانت عامته في  
 المعرفة والنسبة جميعا نحو ما زيد منطلقا ومارجل افضل منك لم يجعل الا في  
 النسبة لا لارجل افضل منك واستمع لاريد منطلقا نظرا والضعف في النسبة  
 وانما اخرجت بالنسبة دون المعرفة لانها اول بالنسبة منها بالمعرفة لكونها  
 رتبة الجنس في الاعم الاغلب وذلك لا يتصور الا في النسبة فروعها هي هنا  
 ذلك وان كانت بمعنى ليس بنوعهم لا يعلمونها وبعينهم ما بعد هذا  
 الا بندا وولغة التبريل على الاولى قال القمحي ما هذا بشر او قال ما هن الامم  
 ويبطل علمها عند مقصض النفي بالالزوال من شأبهما بليس وذلك لان  
 وجه التشبيه هو النفي فحسب وقد ابطت الا ذلك اما ليس فانه يعل  
 مع الا لكونها فعلا والالم يبطل الفعلية وكذلك يبطل علمها عند تقديم الخبر  
 الاسم نظرا والضعف او فروعيتها لانها قد اشبهتها فعلا غير متصرف  
 شبرا ضعيفا من جرته المعنى فلم تقويا على العمل عند عدولها عن استعمالها  
 الاصل فان قلت فما بالهم التزموا تقديم المنصوب على المرفوع في ان  
 نظرا والمفرجة في ما لا تقدم المرفوع كذلك قلنا ان واخواتها لما اشبهت الفعل  
 لفظا ومعنى واستعمالا اجبو البتاع المتخالف بغيره وبين الاصل لتماثلها  
 بخلاف

يختلف ما ولا فانها لم تشبهها تلك المشابهة القوية فاورس في الاستشهاد بها  
 لاصل **قوله** ولما وجد آخره اعلم ان النسبة كذا رجل وكذا رجل على الجنس كل بطريق  
 البديل فاودخلت عليها لا استغرقت في لارجل في الدار قد اشتمل النفي  
 على رجل حتى لا يجوز لارجل في الدار بل رجلان وهذا معنى قوله ويعال له نفي  
 بالنسبة في قولهم نفي الجنس نوع من التجهيز لانه نفي الحكم بالجنس لا نفي الجنس  
 الا انك اذا قلت لارجل في الدار انك نقبت حكم الرجل وهو كسونه  
 في الدار لا نقبت ان لا يهذه قد استخفت على ان في نصب الاسم ورفع  
 الخبر لكونها في النفي بمنزلة ان في الايجاب وهم يحملون الشيء على ضده كما  
 يحملونه على نظيره طلبا للتناسب والتشاكل وتحقيقا للتقابل ثم ان الاسم  
 اذا كان مضافا او مضارعا انتصب انصبا باصحي كذا كذا اذا كان مفعولا  
 بمعنى علم الفتح وقد سبق الاشارة الى العلة الموجبة لبناء المفرد وانما غير  
 معمول في المضاف والمضارع كما ان وجود المضاف اليه يمنع من بناء المضاف  
 وكذلك ما يضارعه فلا تقيده بهما والذي يوصل كل نصب الصحيح من البناء  
 في هذا الباب انك تقول لا استعمل في الدار بفتح التاء لان الحركة ليست  
 حركة اعراب فتخالف اخرها التي هي الهمزة ولكن حركة بناء والنحو يكون قالوا



ان الفتح است الاسم وحده لكننا لا نسمي مع لا ونقول لانبات هذا  
 لك لاخواتك تشب لك فكل لان المضاف معرب وهو حركة اعزانية  
 وانما قال اذا كان الاسم مضافا الى النكرة لان الاضافة في هذا الباب الى  
 المعرفة تمنع التحريف المضاف والاسم لا يرفع الا في المعرفة التي هي  
 الا اذا كانت الاضافة لفظية نحو لا تضارب زيد الآن او غدا في الدار وما  
 خبر لا هذه مرفوع نحو لا غلام رجل كائن عندنا كما ان خبر ان كذلك ثم انهم ا  
 اختلفوا في ارتفاع بعضهم على انه باجر فكأن ان وبعضهم على انه  
 بالجرية كما هو قبل دخول لا ولا عمل المحرف فيه وجبة الاول ان لا محذو  
 به اخذ وان فوجب ان ترفع الخبر كان وايضا منع النفي فيها يقتضيهما  
 بلية فوجب ان يكون عاملة عاملة في طرفها وجبة الثانية ان لا فرع على  
 ان فوجب ان لا ترفع في المعنى الخطا لمرتبة الفروع عن الاصل وايضا  
 ان لا يرفع الفروع المحل لا ابتداء فوجب ان يكون الخبر خبر المبتدأ  
 ولا يعمل فيه الا ان الخبر لا يعمل فيه الحاصل اللفظي وجه اول لاجل امره كائنا  
 عندنا بالرفع عطفا على المحل قبل مفعول بلية بل على ان لا عمل للاخر  
 والاولى انهم اعمال عاملة في معول واحد على ما سبق فان واعلم انبات الخبر  
 في هذا

في هذا الباب هو لغة اهل الحجاز واقابنوا بهم فلا يشبهون الخبر في كل  
 مهم بل يحدفونه حذف لا زما كما في قولهم لم لا زيد لكان كذا ويجوز حذف  
 ايضا عند الحجازيين منه كلمة الشراوت ومعناها لا اله الا الله في الوجود الا  
 الله **قوله** فان كبرت لام النكرة المفردة جاز فيه الرفع نحو قولك  
 لا حول ولا قوة الا بالله وانما جاز الرفع مع التكرير في قولك لا رجل في الدار  
 والامرأة لانه مبني على السؤال نحو ان يقال ارجل في الدار ام امرأة فيقول  
 لا رجل في الدار ولا امرأة ولا لا تعمل بهرنا وقد ذكرنا في لا حول ولا قوة  
 الا بالله سنة اوجه الاول ان يقال لا حول ولا قوة بفتح الهمزة فيجمل  
 لا في كل واحد منهما فانما فيه الخبر الكا لا حول ولا قوة بفتح الهمزة ونصب  
 الكا على ان يكون الاول نفي الخبر الثانية زيادة مؤكدة للنفي غير عاملة  
 والاسم بعد منصوب عطفا على لفظ النفي لانه مفتوح يشبه المنصوب  
 والثالث لا حول ولا قوة بفتح الاول ورفع الكا ليكون عطفا على محلا  
 مع النفي والرابع ان يقال لا حول ولا قوة برفع الهمزة كما ذكرنا في المحل  
 لا حول ولا قوة برفع الاول على ان لا يجمع بين الرفع الثاني والسادس  
 عكس لهما وهو الوجه الثالث بعينه صورة الآلة ليس به كما لان



لان الثانية في الوجه الثالث زيادة غير عاملة وفي هذا الوجه يعنى ليس و  
 ارتفاع الاسم بما منه حتى الوجه السنته فتصاع عليها وهو زيادة  
 عليها بحال **فقد** والمعرفة فلا تقع بعدها الامر فاعلم ان الامور  
 المتكثرة اذا صلها النفع الشايع وذلك لا يتأتى مع التعريف فلم يدخلها  
 على المعرفة فلم يقولوا لازم عندك كما قالوا اما زيد عندك ان جاء بشئ  
 منه فغضورة الشعر الذي يكثر في الكلام التكرير نحو لازم عندك لا غير  
 واما جاء بهذا مبتدأ على السؤال نحو ان يقال زيد عندك ام عمر فقطول  
 لازم عندك ولا غير والمفرد لا يقتضيه ذلك الاسم فاذا قيل زيد عندك  
 كان الجواب لا اى لا اصل له تلك وحكم النكرة المخصوصة بينها وبين  
 للاحكام المعرفة في ايجاب المفعول والتكرير نحو لا فيها رجل ولا امرات **قوله**  
 والحروف العاملة في المضارع تسعة اعلم ان الاصل في نواصب  
 المضارع هو ان المصدرية نحو احب ان تقوم قالوا وانما علت لثا  
 بهما ان الناصبة المشددة لفظا ولان الجملة بعدها في تأويل المفرد في  
 قولك احب ان تقوم انما هي كقولك احب ان زيد يقوم في تأويل  
 ويل بغير قىانه واما اخرها فقد حلت عليها في العمل لانها لا تقبل

كما

كما ان ان لا تقبل وحكي عن الخليل ان الحرف الناصب هو ان نحو  
 والباقي لا ينصب الفعل الا هو من حضرت والاكثر من على خلاف **قوله** ولن  
 لتأكيد النفي في المستقبل تقول لا افعل فاذا اردت التأكيد قلت لن  
 افعل غدا ولا يجوز لن افعل الآن وعند الخليل صلها لان تخفيف النفي  
 وسقطت الالف للتقوية مع النون الكسنة وصاحب الكتاب  
 يجعله حرفا غير اسم وقد زعموا قول الخليل مجازا اما زيد افعل انما هو  
 كان اصلا لان ما تقدمه شئ مما في جزمه وهذا الابدان لان الحرف يتغير  
 احكاما ومعانيها عند التركيب لا ترى ان لو اذركبت مع لا يبطل معنى  
 لو ومع لا وحديث معنى التخصيص نحو لا اخر مني وعلى هذا اكثر الحروف  
 المركبة نحو هل وعندها اصدى لا فابدرت النون من الالف وقوله من  
 قال ان لن تضلن السبيل بسبب والاما جاز تحديده الفعل بعد نحو لن  
 افعل لا وقت كذا وقد جاز بدليل قوله مع لن ابرج الارض حتى ياتون لي  
 ابي **قوله** وكى للخليل علم ان كي قد يكون حرف جر وقد يكون ناصبا فان  
 كان الاول فالفعل ينصب بعدها باضمار ان يكون كما ينصب بعد لام  
 لان الجاز لا يعمل النصب انما حكم يكونها حرف جر استدل لا بقوله هم كتمه



على قدر قوتهم له والاصل في ما علم ان يكون في داخل على ما لا يستقر عليه  
 وقد حذف الالف كما حذف مع ساير حروف الجر نحو قوله وفيه وان كان  
 الثاني كان نصب الفعل بها من غير ضمائر ان وانما على كونها  
 ناصبة بدخول اللام عليها في قوله نفع كليلنا بسو على فانكم ولو  
 كان حرف جر لما دخل الجار **قوله** والربع اذن اعلم ان اذن  
 جواب وجه انما تقولك اذن انكر مك لمن قال لك انما انكرت  
 فقد اجتمعت برئاء الكلام وصيرت انكر مك خبرا لا تباينة اعلم  
 وانما لا تعمل الا بعد ان يكون الفعل الذي بعده مفعولا غير معتمد  
 على شيء فقبله فان اعتمد بطل علمها نحو قولك ان اذن انكر مك  
 فالفعل معتمد على المبتدأ او الواقع قبلها اعني انما مفعول اول به لكونه  
 خبرا عنه فيبطل عمل اذن لان خبر المبتدأ اسم والاسم اذا وقع  
 موقعا للفعل كان مفعولا وليس اذن قد وضع على العمل حتى لا  
 يجوز انما وما البت كما كان ان كذا لك لانها قد تقع حيث لا يكون  
 لها عمل كقولك ان اذن فاعل كذا واذا كان مما يلحق وقد وقع  
 قبله المبتدأ او كان المبتدأ او الواقع بالفعل الواقع بعدها كذا وكذا قلت

ان

ان كذا معنى اذن انكر مك لم يجر نصب بل وجب الجزم لان الشرط قبله  
 يقتضي الجواب ولو نصب بطل حكم الشرط وذلك فاسد لان الشرط لا يجر  
 لا يتصور واذن يصح له معنى من غير نصب اذ يقع حيث لا يتصور  
 النصب بعد ما وكذا كذا اذا قلت والله اذن لا فعلي فاعلي اذن ايضا  
 اذ الفعل بعد ما معتمد على المعين والاعمال لا يبطل حكم المعين كي يبطل حكم  
 الشرط **قوله** وكذا كذا اذ اريد به الحال لا يجوز ان تقول لمن كذا كذا اذن  
 انكرت كما ذابا بالنصب وانك في حال النظر وان كان الفعل منقطعا  
 عما قبله ما غير معتمد على شيء لان هذا الباب مبني على الاستقبال لا على الماضي  
 ان كي ومن لاحظ لمن في الحال والحاصل ان اذن بمنزلة باب فتن حيث  
 تعمل تارة ويبلغ اخرى الا ان الاعمال في موضع الافعال جازية بالظن  
 حيث لا يفيد بالاعمال معنى ولا يجوز في اذن حيث يبطل المعنى ويضرب  
 الغرض على ما تقرر **قوله** وان من بين ما تدخل على الماضي ويضرب عنه سنة  
 اخرى اعلم ان تصرف ان اكثر في الكلام من تصرف اخواتها فانها اصل  
 والباقى فرع عليها ولذلك دخلت على الماضي والمضارع وفعل مع الظن  
 والاضمار فان قلت كيف قد تدخل على الماضي من خواص ان دون



اخرها وقد وجدنا اذن ايضا تدخل على الماضي كما في قوله اذن لغام بنصر  
مستحسن قلنا لا نسلم ان اذن في البيت داخل على الماضي بل هي في  
ملغاة توسطت بين الشرط والمقدور او القسم وجوابه ولا يتعلق بها  
وقوع بعده والحاصل ان اذن غير داخل على الماضي في البيت لا لفظا ولا  
معنى اما لفظا فظاهر لانه داخل على اللام المصدرية بالماضي واما معنى فلانه  
لا يتعلق له بالماضي من حيث المعنى بل هي ملغاة كما قيل كسرت لغام  
بنصري اذن وجواب ثانيا وهو انه ما جعل الدخول على الماضي من خواص ان  
بل مجموع الصفين اعني الدخول على الماضي والاضمار ومعلوم ان مجموع الصفين  
من خواص ان وان لم يكن احدهما على الاخر من خواص **قوله** وهي حتى  
اعلم ان حتى حرف جزم بمنزلة الى فاذا صادفنا الفعل بعده وجب ان يكون  
منصوبا باضمار ان اذا قلت كسرت حتى ادخلها كان كسرت  
حتى ان ادخلها ليكون الفعل في تاويل المصدر مجرور بالحق ومما يدل  
على ان الفعل هو هنا لان المضرة دون حتى قول الشاعر اوبت عين ابنة  
الذي يتبعها بطل حتى المصيف ويغلو القعدان فالمصيف مجرور بحتى ويغلو  
معطوف عليه ومعلوم ان النصب لا يحتمل الا باضمار ان لانه بمنزلة

حتى

حتى المصيف وغلو القعدان ولو كان حتى في قوله كسرت حتى ادخلها بالحق  
بنفسه لوجب ان لا يجزئ لانه منصوب باضمار لانه لا يكون في موضع واحد  
جاء او ناهيا والمعطوف يجب ان يكون على اعراب المعطوف عليه  
اذ لم يكن قبله فعل منصوب وكان قبله اسم مجرور علت ان حتى  
فيما هي فيه حرف جزم باضمار وان النصب باضمار ان قال عبد القاهر  
ان في الكلام هنا مضافا محذوف فانه قيل كسرت حتى وقت ان ادخلها كقول  
الربيع خففوا الخيم في ان المصدرية قد اضيف اليه الزمان ثم حذف الضمير  
وهذا المصدر نايبا مناسبه ثم ان الفعل بعد حتى انما ينصب اذا كان  
مستقبلا نحو كسرت حتى ادخلها اي كسرت كي ادخلها فالسبب اعني السببية  
التي هي والسبب اعني الدخول لم يمتص وهو مترقب بعد او في حكم المستقبل  
نحو كسرت اس حتى ادخلها يعني اليه ان ادخلها فالسبب قد نصبا جميعا  
الا ان السبب في حكم المستقبل لانه في وقت وجود السبب كان مترقبا  
فانتهى حكمه الان بالخط واما اذا كان حالا او في حكم الحال نحو كسرت حتى  
ادخلها الان وكسرت اس حتى ادخلها على حكمه في الحال الماضية فلما  
ساع للنصب هنا لا تمنع اضمار ان مع فعل الحال **قوله** واللام كي اذ قلت



جيتك تنكر مني فالفعل منصوب باضمار ان لان الكلام الجارة لا تدخل  
 الاعلى الاسم ولا تعمل في الفعل كما ذكرنا في حقه ولا يتبع الظاهر ان  
 معها نحو جيتك لان فخطئ بخلاف آخرها لانها في الاصل للعطف  
 حتى والواو او والفاء فلو ضم عطف الاسم على الفعل وذلك  
 بخلاف الكلام فانها ليست من حروف العطف بل هي من حروف  
 الجر فلا يابس باظهار الاسم بعدها فاذا دخلت على الفعل لم تدخل  
 عليه لا وجب اظهار ان نحو ليلنا يعطى كيتنا يتوالى التماسان فان اللفظة  
 سبج جذا **قول** ولام الجذمى اللام المنزلة لتاكيد النفي نحو لم يكن لا  
 وضرب وانما لم يكن عاملة بنفسها لانها في الاصل من حروف الجر وقد  
 زيدت هناك كيد النفي فيها لحي ان لا تعمل النصب مراعات الاصل  
 والنسب اضمار ان معها لانها جعلت في النفي بآراء السنين في الاثبات  
 ونقط الفعل مسنن مع السين فالنسب معها ايضا ولم يظهر ان والا  
 لفظ لفظ الاسم وفيه بحث بطلب من المقايح **قول** ووجهه الى  
 او الا اذا قلت لانك تنكر او تعطيني حتى كان المعنى لانك تنكر الى ان  
 تعطيني حتى او الا ان تعطيني حتى الاكثر من قالوا او يعنى الى ان وهذا  
 الجارة

العبارة معترض عليها لان او المضرة بعدها ان لو كانت بمعنى الى ان لكان  
 التقدير في قولنا او تعطيني الى ان ان تعطيني وهذا خلاف من القول و  
 المعنى ترك هذه العبارة وفعالها الا عترض وانما كان النصب ان هو  
 ولم يكن بها نفسا لانها في الاصل من حروف العطف فلا تكون عاملة في الفعل  
 فان قلت لانها ليست عنها للعطف لانهم فسروا ما بالي او حتى او الا قلت  
 وشي من هذه الحروف المفترضة هي باليسس بعامل في الفعل ايضا  
 فوجب اضمار ان بعدها **قول** وواو الصرف هي الواو في نحو قولك لان كل ا  
 السمك وشرب اللبن وشي واو الجمع وانما اضمرت بعدها ان ولم  
 تعمل بنفسها لانها لو عملت لكانت اليج من ان تعمل اعتبار الاصل والمعاني  
 الذي وضع لها في هذا الموضع وكل الاعتياديين لا يوجب ان النصب تالالا قول  
 فلان معاني الموضوعات هي الاجل هو العطف والاشتراك وشي  
 من حروف العطف لا يعمل اما الثاني فلان معاني العارض هو منع مع  
 معلوم ان مع لا تعمل النصب في الفعل وانما قلنا انها بمعنى لانك اقلت  
 فانا كل السمكة وشرب اللبن كما نك قلت لان كل السمك مع شربك  
 اللبن فليان باكل السمك على حدة وشرب اللبن على حدة وليس



انما يجمع بينهما في وقت واحد وان اردت ان تكلف عن كل واحد منهما  
 فقل لا تأكل السمك وتشرب اللبن باجرهم الى لا تشرب اللبن والفعل  
 بعد ما مع ان المضرة منصوب المحل على انه مفعول مع كما في قولهم ما صنعت  
 وياك **قول** والفاء في جواب الاشياء الستة اذا قلت زرني فافكر  
 فالفعل منصوب باضمار ان وفكر انهم لما قالوا زرني ولم يكن لهم عطف  
 الفعل الذي هو اكره عليك اذ كان يجب دخوله فيما دخل فيه الاول فورد في  
 فلاكلمة مثلاً قصدوا الى الضمير تبين ان قصدوا ان يجعلوا الزيادة سبب  
 الاكرام فقولوا قولهم زرني منزلة المصدر نحو ليكن منك زيادة ولما  
 تنزل منزلة المصدر وجب اضمار ان بعد الفاء ليكن عطف الاسم  
 على الاسم فقبل زرني فافكر منك منزلة ان ليكن منك زيادة فافكرام من  
 وقع اضمار ان ايدان بان الاول سبب للثاني وكذا السهم كما في قولهم  
 ولا تطغوا فيه فيجمل عليكم غضبي اي فان يجمل عليكم غضبي والمفعول لا يكون  
 منك طغيان فاحلال غضبي مني واما النفي فلفظك ما نأبتنا فخذنا  
 ولامعنيان احد ما نأبتنا فكيف نأبتنا معنيان لو ائبتنا فخذنا والثنائي  
 ما نأبتنا الا لم نأبتنا اي لم يوجد منك ائبتان يستسبب الحديث واما  
 الحضر

الحضر معناه فيما ذكرنا لان الكلام موضوع لا تنفاد مجموع الاثبات والجد  
 وافتاد المجموع اما بافتاد كل واحد من جزائه وهو المعنى الاول واما تنفاد  
 احد الجزئين وهو المعنى الثاني وذلك لا يكون الا بافتاد الحديث واما  
 الاثبات والابتن عكس الحديث بدون الاثبات لا يتصور واما الاستفهام  
 فحق ابن ببتك فافكر منك والمعنى اكون منك فافكر منك فافكر منك  
 مني واما التمني فحق ليت لي مالا فافكر لي ليت لي مالا فافكر فافكر  
 العرض فانه قريب من التمني نحو الا تنزل فاصب جزء الحانة قبل لا يكون  
 منك نزول فاصابة جزء مني ومعارضة من التمني هي انك افكر  
 عليه النزول ففكر حشنة عليه والاشارة الاعلى ما تود وتتمناه وليس هذا  
 باستفهام لانك لا تقصد بقولك الا تنزل ان تستفهم عن ترك النزول واما  
 انما القصد ان تركه له وتعرض عليه فقط فالفعل منصوب بعد الفاء في  
 هذه الموضع باضمار ان ثم ان الفعل منصوب بعد الفاء مع ان المضرة  
 له اعراب ولا ينج من الرفع والنصب وينقسم ثلثة اقسام قسم عام  
 فيه الرفع فقط نحو ائبتني فافكر منك اي ليكن منك ائبتان فافكر منك على  
 ما مر وقسم خاص فيه النصب والرفع نحو ائبتني ان وتثبت قدرت

من حيث التقدير



افعل انبانا فحدثنا وان شئت قدرت لكن منك انبان فحدث و  
قسم جايه فيه النصب لا غير ليكن تانينا فحدثنا بمعنى لبس انبانك  
فحدثنا وانما لم يصب لاجل لبس **قوله** وعلامة صحة الجواب بالفاء ان  
يكون المعنى ان فعلت فحدثت اراوان الجواب بالفاء انما يكون في  
الاول سببا للاحكاما ذكرنا كما تانينا فحدثنا جعل الاقربان سببا للاحكام  
اي ان اتينا فحدثنا وهذا معنى قوله ان فعلت فحدثت لان يكون  
ذلك باضمار شرط **قوله** والجائز ان لم يمتنع الماضي انما علمت  
لم لاختصاصه بالفعل وانما وجب ان فعل الجزم لانما شئت بان من  
حيث انما تدخل على الفعل المضارع فتستقله في معناه الماضي كما ان ان  
تدخل على الفعل فتستقله في معنى المستقبل سواء كان ماضيا او مضارعاً فلما  
استبرهنا علمت عدما ولما بمنزلة لم في هذه النعل فحدثت عليه وقالوا انما  
دخلت لم على المضارع ولم تدخل على الماضي لانما لما كانت جاملة والعلم  
بخطئه المضارع دون الماضي الزموا المضارع ولم يجوزوا دخوله في الماضي  
كما اجازوا ذلك في الشرطية لان الاصل في حروف الشرط ان تدخل على الفعل  
المستقبل والمستقبل الثقل من الماضي فحدث عن الاثقل الى الاخف وانما لم

فالا

لانه لنفع الماضي  
سيد الزمر كرج و هو اظها رعلنا المضارع

فالاصل في ان تدخل على الماضي وقد وجب سقوط الاصل فلو جوزنا دخوله  
على الماضي الذي هو الاصل لما جاز دخوله على المضارع الذي هو الاثقل لانه يكون في الاثقل الاثقل الاثقل  
قوله وفي ما توقع قيل ان لم تنفي فعل ولما تنفي قد فعل لما في النفي بمنزلة قد  
في الاثبات وفي قد معنى توقع فكذا كفي لما يقال قد كسب الامر لتقوم نظره  
ذلك وكذا لما كسب وقبل لم فتمت اليها ما زاد است معنى حيا  
ان تضمنت معنى التوقع واستطال زمان فعلها وذلك انك اذا فعلت  
بذم زيد ولم ينفع الندم اي عيب بذم ولو قلته بل كان علي ان لم ينفعه  
الى وقته **قوله** الام الامرا علمت لام الامر الجزم لانما شئت بان من  
المضارع ونقل معناه من الاخبار الى الامر كما ان ان يستقل الفعل من كونه  
مخروفا الى كونه مثبوتا كافيته وانما كسر ومن حروف الواف الواردة  
على حجا واهد ان ينفع على ما سبق فربما ينزل اليه التوكيد التي تدخل المضارع  
نحو ان زيد البقر ولازما لما كانت جاملة على اختصاصه بالفعل شئت للام  
الجاء التي فعل على اختصاصه بالاسم فكسرت كما كسرت وشكك عند  
واو العطف وقابله نحو قوله فليست بهيولي وليتونيول لانهم شئتوا فلي  
من فليست بهيولي وكبيد ونحوهما ما جند مكسورة فتسكن اللام منها

قد علمت المسحوق



كما كانوا قد سكنوا العيين ثم لم يبق في ذلك وكبير ونظيره اسكان اول موعده الواء  
 والفاء شبيها بعضه حيث قالوا عضد **ق** لا للنهي انما علمت لا اله  
 الا هو لما ذكرنا في لام الامر ثم انتهى قد يكون للمفعول ولا يفعل فابيه  
 او حافيز او متكلمين كما ان الامر كذلك نحو لا يضرب زيد ولا يضرب  
 ولا تضرب ولا تضرب ولا تضرب ولا تضرب ولا تضرب  
**ق** وان في الشرط والجزاء ان وضعت للشرط وهي تقتضي جليتين  
 وتعمل احدهما شرطا والاخرى جزاء وانما وجبت ان تعمل الجزم لانها كانت  
 مقتضية للجملتين وجب ان يكون عاملة فيهما فاخترنا عمل الجزم  
 لطول ما يقتضيه لانه حذف وخيف وهي اعني ان لا تقبل كما ان  
 لو لم يمتد وانما لم تعمل الجزم لو كانت ان لانها كانت للمضي الماضي  
 لا يستحق الاواب فبالحي ان لا تفعل <sup>الجزم</sup> الخوف الذي وضع لاجله ولا يرد  
 على هذا الم فانما يلزم المضارع لفظا فان قلت كيف زعمت ان ان  
 للاستقبال وانت تقول ان كنت خرجت امس فانه  
 اعطيتك قلنا انه وان كان ماضيا لفظا الا ان المعنى علم الاستقبال  
 كان المعنى ان تكلم خرجت امس <sup>معنى</sup> ان يفتح خروجك امس

يقول  
 في كان المعنى

تقول ذلكم نحو ان لا يكون قد خرج وهذا الكلام على وجهه **ق** واما ما  
 ان كان مضارعين اعلم ان فعل الشرط والجزاء لم يمتد من ان يكون ماضيا  
 او ماضيين او الشرط مضارع والجزاء ماضيا او فعل العكس من ذلك  
 اما الاول فنحن ان سألني اعطيتك فالفعل ان نحو ان يجاب بان لان ماضيا  
 يقتضي الجزم وهو عامل فوجب ان يكون عاملا فيهما جميعا لان نسبة الكل  
 واحد منهما على السوية واما الكافلا يظهر فيهما الاواب نحو ان جئتني كرسيتك  
 لان الكلمة اذا كانت غير متوجهة الاواب فلا تستغبر عن حالها وان كان  
 العامل بلا صفة الا انما في محل الجزم على معنى انهما وقعا معا لوقوع  
 فيه المضارع الذي يستحق الاواب لكان مجزوما واما الثالث فنحن ان تاتي  
 كرسيتك فالاول مجزوم فلا يستحق الاواب ومما صفة حرف الجزم اياه واما  
 الكافلا يظهر فيه الجزم لما ذكرنا واما القسم الرابع وهو ان يكون الشرط  
 ماضيا والجزاء مضارعا فلا شك ان الاول لا يظهر فيه الجزم واما الكافلية  
 البوهران الرفع والجزم نحو ان اتيتني اتيتك اما الرفع فلان الجزم تابع  
 للشرط فلما لم يظهر الجزم في الشرط حيث كان ماضيا حمل الجزم عليه  
 فلم يمتد ونكر على الاول حال وهو الرفع وهو مرفوع لفظا ومعلق بمجرى

رعين



حرم ان يجرى  
 حرم ان يجرى  
 حرم ان يجرى

معنى لانه بمنزلة البغض الذي يزيد واما الجرم فعلى الظاهر لان الشرط والجواز  
 حكمهما ان يكونا مجزئيين فلما امتنع بهما جزم الشرط ترك الجواز مجزئيا  
 وعليه البيت الذي اشد وان اناه خليل يوم مغبة يقول لا غايته  
 والجرم فغ يقول جاز الرفح والجرم والبيت للزجر ويروي يوم مغبة  
 ويوم مسالة ويروي جرم جرم فغض الراد وكسرا والليل الفقد و  
 والجرم المنع اي يقول ليس لا يمنع عنك وقاله ابو عبيدة  
 يقال مال جرم اذا كان لا يعطى منه شيء وقيل ويجي الجواز بالغاء  
 اذا كانت جملة اسمية او امر او نهيا او دعاء او ما فيها من افعال اعلم ان الجرم  
 في الفعل الثاني في هذا الباب يدل على كونه جزاء فكل موضع لا تغدر  
 فيه الجرم تدخله الغاء لان الغاء تاء لا يتبع الشيء ولا يكون في  
 ابتداء الكلام فاذا قلت انا تاتني فانت مكرم علم ان قولك انت  
 مكرم جواب للشرط وليس بكلام منقطع ولا يفتح بعد الغاء فعل  
 يمكن جزمه لا على اضرار المحرف من الجرم هو قوله فممن يؤمن بالله فلا يخاف  
 التقدير فهو لا يخاف فيكون متناهما من تقدير الجرم اذ الجملة الاسمية  
 متناهما الجرم فلما حصل ان الغاء تدخل حيث لا تغدر فيه على الجرم فلا

كان ما بعده او اسما اما الاسم فظاهر لان الجرم لا بد منه واما فعل الامر فهو  
 موقوف مجزئيا واما كذا لا تغدر على السكينة مرة اخرى وكذلك النهي  
 والدعاء وكذلك الماضي لانه لا يستحق الاثاب والحرز ما لم يجرى على ما  
 في تأويل المستقبل نحو ان خرجت فقد خرجت مس فقد خرجت بالماضي  
 ولا يبقى لتأويل المستقبل فيه مجال فهذه الاشياء لا تغدر فيها الجرم دخلها  
 الغاء لما ذكرنا ثم ان الغاء مع ما بعده واقع موقع الفعل المجزئ كما جاء من  
 نحو قولك ان تاتني فانا اكرمك واعظم اكرمك بالجرم محلا على موضع  
 فانا اكرمك والفرق بين تقدير الجرم في موضع الماضي الذي لا غاء فيه وبين  
 الذي فيه الغاء ان الجرم يترك اعني في الماضي المجزئ ومن الغاء في الفعل حمله  
 لتتمة منزلة المضارع وفيما دخله الغاء في موضع الجملة المجزئ لان تقدير الجرم  
 في جزاء الجملة الاسمية او الامر والنهي مما لا يخفى استحالته الا ترى انك  
 اذا قلت انا تلقه فاكرمه فلا يأتى لك ان تقول اكرم مجزئيا في التقدير  
 لكنك تغدر الجرم في الجموع فتأول الكلام على معنى فعل آخر نظيره  
 نحو ان تلقه يجب عليك اكرامه وعلى هذا ان تاتني اليوم فقد يترك  
 امس او المعنى ان تفعل بكن ذلك لوجوبه ويقع مستحبا او ما شبه



ذلك واما في قولك ان خرجت خرجت فلا حاجة لك ان تتاول  
 الفعل على فعل آخر فظهر الفرق والحاصل ان حي الجواز اذا كان فعلا يمكن  
 برنه او تقدير الجرم فيه وجده يجب ان يستعمل بغير الفاء والافلا بد من  
 فان قلت اليس لنا من ابرهم ان اواب الفعل مجاز على سبيل التثنية  
 وهذا الذي ذكرت بوجوب ان يكون الجرم والا على معنى فيكون حقيقة  
 ولم يكن مجازا لانه اعني الاواب لم يكن في الاسم حقيقة الاكسوم  
 مفيدا معنى لم يكن في نفس صيغة الموعود عليك كالفاعلية  
 ونحو قلنا ان الجرم قد ايان ما اريد بالحواف من المعنى وحفظ عن  
 الالتباس نحو ان تلبس ان والمراد به الجواز بالتثنية هي التافهة وليس  
 اواب كهذا الغرض لانه يدل على معنى مفرد ليس هو في الفعل ولا  
 في الاسم وذلك المعنى هو الفرق بين الفاعلية والمفعولية فليس  
 رفع زيد ونصب عمرو اذ ضرب زيد عروا يعلم به معنى ضرب ومعنى زيد  
 وعمر واما كان الجرم في ان يخرج اخرج يعلم به ان الحرف معناه المجازات  
 وفي لا يخرج ان معنى لا انتهى ولا كنه لان الفعل له طرفان في اقتضائه  
 فاجب ان ينفصل احدهما عن الآخر **قوله** ويجزم بان مضمرة قلت  
 اثبتني

اثبتني كرمك بمؤم لانه جواز شرط وقد حذف لدلالة الامر عليه والمعنى  
 اثبتني فانك ان تاتني كرمك لانك لما اذا امرته بالاتباع ثم اثبت  
 بعد كرمك بمؤم ما علم انه جواز لاتباعه ان اتني وعلى هذا الاستفهام  
 نحو ايسر بينك ازركت المعنى ان اوف بينك او ان اوفتني ازركت  
 لانك لما استفهمته عن بيته ثم جيت بعد الفعل علم انه جواب لما  
 يقتضيه الاستفهام من الاجابة والتعريف على هذا انتهى لا تفعل يكن خيرا  
 لك لانك لما نهيتني عن الفعل واثبت بعد جواب الفعل كان المعنى  
 ان لم تفعل وان تنهتني عن الفعل يكن خيرا لك فان قلت لا تدن مني الا  
 يكلف بالجزم كان محالا لان عدم الدنو لا يقتضي الاكل ولا تدن لا يدل  
 الا عليه لانه نهى فلا يدل على الاثبات قالوا ولهذا امتنع اضمار بعد النفي  
 مطلقا لانك اذا قلت ما تاتينا قد شاكنا كان معناه ان لم تاتينا قد شاكنا  
 وهذا خلف من القول ولا بد من ان تقدر فعلا مثبتا نحو ان تاتينا  
 قد شاكنا لان النفي لا يدل عليه ولما قيل ان يقول لو كان علة امتناع  
 الاضمار في النفي ما ذكره والوجوب ان يجوز لا تفعل يكن خيرا لك باضمار  
 ان لم تفعل قد اوردك مطلقا فالاولى ان يضرب عن هذا القليل



الاستنتاج

صفحة اخرى بارى يقال قد استنتاج الاضمار بعد النفي انما هي لان النفي انما  
 مقطوع به غير مكوك فيه فلا دلالة له على الشرط الذي هو لا يملك على حظر  
 ان يكون وان لا يكون كذا في سائر الاشياء المحتملة فانها تترك الشرط  
 فيكونا غير ثابتا لوجوده وغياب هذا التمسك كحليته لمالا النفع لان النفع  
 ان يكن في مال النفع والعرض نحو الاستنزاع فبعضه انك كما وضعت  
 عليه لنقول ثم جئت بالجواب علم انه مبني على النزول فان قلت  
 اليس قولك الاستنزاع يدل على ان لم تنزل فكيف يجوز  
 قلت انه لا يدل على ذلك وانما دل عليه ان لو كان الكلام  
 نفي والعرض لا يكون نفي فثم من الواجب ان يعلم ان المضارع  
 الواقع في هذه المواضع انما يختم اذا قصد به الجواب فان لم يقصد  
 كان مرفوعا اما وصفا لما سبقه نحو قوله مع فرب من ذلك  
 ولنا برئني اي ولنا وارثا او حاله عنه نحو قوله مع فربهم في  
 خوضهم بلعبون اي لا لعبين او قطعوا واستينافا نحو لا يذهب  
 عليه فغلب عليه اي انت تغلب عليه ومن العجبة  
 اسماء بختم المضارع على معناه ان وهي تعة اعلم ان هذه  
 الاسماء

الاستنتاج

الاسماء وضعت موضع ان لفرب من الايجاز والاختصار  
 بانه انك اذا قلت من لفرب فرب كان معناه ان يقال ان  
 لفرب زيد او ان يقرب عمرو او فرب عمرو وان لفرب خاله او امالا  
 يمكن حصره ولا يقدح على استينافه فاني باسم عام يشمل المحس  
 وترك استعماله مع قبيل من لفرب فرب فذل ذلك على كل  
 انسان فلم يند احكم باسمية وبني لتضمنه معني ان وهو منصوب  
 المحل على المفعولية فيما ذكرنا من المثال كانك قلت اني  
 لفرب فرب واذا قلت من يكرمني كرمه كان محله مرفوعا بالابتداء  
 على ما قبل اني انسان يكرمني كرمه قال بعضهم الخ هو الجمله الجوابية  
 وحدها اعني كرمه والجمله الشرطية لا يجوز ان يكون خبر المكونها في صلة من  
 وبعضهم على ان الخبر هو الجملتان جميعا كما كنت قلت انسان ما ان يكرمني  
 كرمه وهي اعني من يختص باولي العلم وعلى هذا ما نصنع ان  
 اذا المعنى شيئا ما ان نصنع انصه لان ما مبهم يقع على كل شيء فلما  
 قصد الشياء التي به وجعلنا بيانا مناب حرف الشرط كما ذكرنا وعلمه  
 منصوب بالمفعولية واذا قلت فاني اخرج كان مرفوعا المحل بالابتداء

مع لفرب زيد او

للمعنى غير مرفوع

للمعنى غير مرفوع



وهذا بعض قول من قال ان الجبر مجموع الجنتين اذ لو كان الجبر هو الجاء  
وحده وجب ان يكون فيه ضمير عايد الى المبتدأ وقد خلا الجاء منها عن  
العايد وفي الشرط ضمير عايد اليه وكذلك ان تقول ايتهم يا بني اكرم  
والعنى انسان ما ان يا بني اكرمه وهو مفعول مرفوع بالابتداء ولو  
ايتهم تضرع ضرب كان منصوبا على المفعولية وعلى هذا مني وابن  
فمن من الظروف الزمانية وابن من الظروف المكانية فاما  
ذا قلت متخرج اخرج كان مستملا على جميع لازمة واذا قلت  
ابن تذهب اذهب كان للاستغراق الامكنية وتكسرهما  
ما المزيد فتريد ايهما ما هو متبع متخرج اخرج وايضا تكن اكن وعلى  
ابني وهي بمعنى كيف لانها جازية بها دون كيف نحو اكن  
تكن اكن وهي للاستغراق الاحوال فانها ليست بظرف مكان  
كيف كذلك وعلى هذا ايهما نحوهما تفتح افتح وقد ذكر فيهما  
وجان احدهما ان يكسر الاصل ما على ان يكسر الثانية  
بوجه مشترك ايتا ما تدعو ايتا بالالف الاولى صا تحييا للفظ والثاني  
ان يكسر منه واقعا قبلما الشرطية بمعنى كف فمجرى ما يحوي كلمة  
والله

كله فائدة وعلى هذا جسا وادما وها بغير مخرقة ابن ومضى الا انها لا تجازي بها  
الامح ما وذلك لانها قد لزمنا الاضافة والافاضة تنافي معا الى زان في قوله  
الابهام والافاضة تنافيه فاذا كفتا باصلي بمعنى الجازاة في قوله وان يكون  
واحد من اثنين وقصه ان على ان يكون واحد من اثنين او جماعة ولهذا  
اذا اضيف الى المعرفة لم يصف الا الى اثنين فضا او يكون النكرة شائعة  
اضيف اليها واحدة كانت واثنين او جماعة قوله ويدل على ان آخره قد  
على اسببه هذه الكلمة باربعة اشياء باسناد الفعل الما فهم ما هو ايتهم  
باربني اكرمه والافهار يخص بالاسماء ويدخل حرف الجر عليها نحو  
ثم راو وهاضفها نحو ايتهم ويدخل السون نحو ايتا ما تدعو وهذه الدلائل  
لا تفي جميع هذه الاسماء بل يختص بعضها لانها لا تدعو بالاضافة  
من ذلك الدليل العام على اسببه والافاضة مع افادة معنى الجازاة  
على معان يتصور استقلالها بانفسها لولا مقارنته معنى الجازاة ايتا ما  
بخلاف ان الشرطية فان معناها مقترن على ما هو والخوف لا يكون له  
اخراب بوجه قوله ومنها اسماء تنصب اسماء النكرة على انفسها اعلم  
ان الاسماء الالفاظ ايتا ما بغير مخرقة المتأخر ففوتت لما جازيها لانك

او جازيها

على ان لا يفتح الجازاة ويدل على اسببه  
ايضا ان لا يفتح من الالفاظ



اذا قلت عندى ثلثة مثلاً فلم يعلم ان نوع تفصده فوجب ان تسمى بها  
 يبتقى ويرى بالبراهم ثم ان التبتقى قد يكون بالافاضة وقد يكون بالمنصب  
 فالافاضة في العشرة فيما دونها فانهما يجب ان يضاف اليه اسد لافى التي  
 هى افعال وافعال وافعله ومنها الجمع المصحح فذكره ومونته كسبى ومسلما  
 فلما تقول ثلثة علان لانه للكثره والثلثة اما العشرة من عقود العلة في  
 ان تقول ثلثة علمه فان لم يكن للاسم مثال فله تجاز ان يضاف اليه للكثره  
 ثم ثلثة تسوع لتعود السماع في التسع والاشباع وقد شذ عن هذا الاصل ثلثمائة  
 المسموعة او القياس ثلث مائة او مئتين لان الثلث مئتين بجملة التثنية  
 التثنية لفظ الواحد عن الجمع وجاز الرجوع الى القياس في ضرورة الشذوذ فها دون  
 الثلثة لا يجوز الاضافة لان اللفظ باسم الجنس مؤنث او مثنى فيعد الالة  
 على الجنس لعدمه وجميعاً نحو رجل ورجلان بخلاف الجمع فانه لا يدل على عقد مخصوص  
 من العدد والى يبتقى بالمنصب وقد يكون فيما ينون من الاعداد نحو قولهم  
 ثلثة اوثابا لانهم كانوا ثلثة انصبوا التثنية لاضاع الاضافة كما في موضع كلف  
 سحاباً وفيما فيه النون نحو عشرون وثلثون وقد مر ذكره وفيما ركب  
 من الاعداد نحو خمسة عشر رجلاً والى ينصب لان فيه تقدير التعويض

تسع تعلية  
 ثلثة او مئتين

اذ الحنة

الاصل على ما سيجى في موضعه وحي المنصب ان يكون كان الوض  
 الالة على الجنس والكثره المؤنثة يكون ذلك لاضادها لانها افعال واما مائة  
 فانهما يضافان اليها يبتقى كما يضاف عشرون الالة مؤنثة مائة درهم ذلك لان  
 مائة قد تجاوزها بشران احد هجاء عشرون الاله عشرة عشرة مائة ومع تعيين  
 من حيث يحتاج كثره مثلاً والاله يبتقى في جعل يبتقى في والكون كعشرة و  
 لم يجمع ليكون كعشرين توفى على الشربتين الاله يبتقى حتى تمام ثم قالوا مائة درهم  
 فاضافوا اشتكلم المؤنث ولم يمتنع الاضافة وعلى هذا الحكم الالف والاعاد  
 المركبة من العوازل الساجية لان لا كما المركبة التي تنصب ما بعد ما على التميز  
 تحذف في هذه الاسماء اعني من احد عشر الى تسعة عشر واذا كانت تنحرف في  
 معلوم غير خمس فما زاد ما خيراً فبالحوى ان نعد من الساجية فان قلت  
 الاعداد التي فيها النون ايضا من الساجية بعين ما ذكرتم وقد عده في القياس  
 قلنا انه جعل الاسم التام مطلقاً من الجملة العوازل القياسية لان كل اسم  
 مبهم قد امتنع من الاضافة فهو ينصب ما بعده على التميز فينبغي تقديره من جملة  
 العيسية ولما ان احد انواع الاسم التام المسمى بغيره في عدد مخصوص  
 لا يوافق فيها ذكره على ان الشبهة فانه بعد ان يكون لك ان يقول الاله

عدد



الم كبرية تحت الاسم التام المبرم المنع من الاضافة فباي ان يعد من  
 القياس كذا في قوله تعالى **والثاني** فيكم في الاستفهام عن العدد  
 واعلم انكم اسم موضوع كناية عن الاعداد وهي كثر **ويستعمل** على وجهين  
 في الاستفهام **والجاء** الاستفهام فتعجبكم رجلا عندك فتعجب المتعجب بها  
 بجوي عشر من اذ المعنى عشرون رجلا عندك ام ثلثون والتنوين معدوم  
 فيها لانها اسم والاسم يستحق التنوين وقد سقطت للبناء واما الجزية  
 فانها تستحق بالاضافة اليها **والجاء** اما الواحد فكم رجل وكم رجال عندي بمعنى  
 كثير من الرجال فاضافة اما الواحد على القياس لانه عدد وكثير فهو كانه  
 درهم واما **الاجل** فلانها لا يستحق بالاضافة اشهر باب عشرة **والجاء**  
 والخص السبعين بالكرة المنقوبة بالاستفهام وبالاضافة بالجر فباي سبعة واربعة  
 او ما من الجارية من النصب لانها تقيض رب فيجوز ما بعد كمالا على رب  
 وجرها على غيرهم في حمل الشيء على ما يعابله ويدل على النصب في الجزية حيث  
 يستعمل بالاضافة وذلك عند ما يعطى ستمها وبيان تميزها فكم في الله ارجل  
 وبعضهم على ان الوبعد ما يحل في معنى ابداء الظهور والناحية لانها  
 استفهامية تنقضي معنى الخوف وجبرية تنقضي الخوف اعني رب وعلى الكوة

**وجيبها**

لان الاصل في ابناء السكون ثم انما تقع في **وجيبها** ابتداء ومفعولة ومضاف اليها  
 كذا كم رجل او رجلا عندك بمعنى كثير او عشرون من الرجال في ذلك كم رجل او  
 رجلا يعني ان كثير او عشرون ورزقكم رجل ورجلا اطلق في هذه الاضافة  
 المعنى لا فقا وبها صدر الكلام ما فيها معنى الاستفهام وارجو ان تميزتم له الاستفهام في هذا  
 المعنى لانهم ارجو ان يكون واحد او اثنين ولانها لما كانت تعابله رب ورب  
 صدر الكلام فذلك لانهم ان كانا كان اسما موصوفا لكثرة جارية وغيره  
 حمل على المفعول فقلت وعلى المعنى اقول كم رجل يعني ولبعضهم **والثالث**  
 كاتي رجلا كلمة زكيت من كاف تشبيه واي وجعلت في معنى كم الجارية نحو  
 كاتي رجلا وانما ينصب بغيره لانها كانت بالتنوين والتنفيد عن الافعال  
 وفيها خمس لغات كاس وكاي وكايه وزن كاع وكايوزن كيج وكايوزن  
 كح واكثر ما منع مع من وكذا لك كم الجارية **والرابع** كذا كناية  
 عن العدد ككم وهي الكمية من كاف التشبيه وهذا الذي في قولك هذا لانها  
 لما ركبنا فمعكم الكاف فخرج منها معنى التشبيه كما في كاتي وهذا ايضا  
 في كاتي وكذا كاتي في هذا الذكر والافعال لا يقال كذا وكذا ثم ان  
 فاما دخل عليها الكاف صارت بغير اسم مضاف بعد ما فو عندي كذا او غيرها



كانه قبل كالحده ودرهما وانا قصد ان يبينى كونه عبارة عن محمد ومحمد فاذا  
 قلت عندي كذا درهم كانه قلت عدد ما درهم قول ومن السامية  
 العاملة في الاسماء كلمات تسمى اسماء الافعال ولها مصدر رويد الله  
 اعلم ان هذه الاسماء قد يوتي بها لغيره من الاياكاذيب بصفحة  
 الاسماء موضع الافعال ويسمونها مائة ونوع من المبالغة والتورية  
 لا يكون في لفظ الفعل على ما سياتي فاذا قلت رويد فانه اقيم مقام كمل  
 واستوى فيه المالك والموت والاشنان والجمع وهذه النوع من الاخبار  
 ثم ان سميات هذه الاسماء قد يكون امرا او يكون اخبارا فالاول قد يكون  
 مقترنا بزيد او غير مفعول كقوله سميت اسكت ومبمعن الكفوف ولم يد  
 المعنى هذا النوع من حيث انه لا يعمل في اسم ظاهر والمقصود من هذا ذكر  
 العوامل والاسماء الاخبار فحجبه سميات وهذه الاسماء كثيرة  
 ونحن نقص عليها في الكتاب فمما رويد وهو مصدر او ريد في الاصل  
 اي اسهل لانه هو تصغير الترحيم بان قد ف منه الزويد ويسمى به الفعل  
 وجعل منه الخذف والتصغير والبناء على انه خلق منه معنى المصدرية  
 وبني كما ان فعل الامر مبني على السكون وانا استوى فيه الواحد والاثنا

والجمع

والجمع فربما بينا وبين الفعل والانه في الاصل المصدر لا يثنى والجمع وقد يستعمل  
 مصدر مضافا الى المفعول نحو رويد زيد ويستعمل منصوبا منون على الوضعية كالمصدر  
 نحو سيرة رويد او على حال ايضا سار وازيد اي رويد واذا كان الكاف وهو  
 اسم وفعل كان الكاف مخدو الخطاب ولا محل له من الاعراب مثلما  
 في ذلك فريدك زيدا واذا كان مصدر في اسم نحو رويدك في اسم جرد المحل على انه مضاف  
 اليه ومنها يلقب اسم لوع فويلد زيدا اي دعه وتركه وقد يكون مصدر في مضاف  
 المفعول فويلد زيدا اي ترك زيدا بمعنى اترك زيدا وتركها ومنها دونك وهو  
 اسم كذا عليك وهو الرمز وهو على هذا اليك بمعنى تنج وعليك من الف  
 المضافة في الاصل وقد يكون محلي من الفعل لان الف في تنويع باب الفعل  
 ويعني غناء ما جلت بنا اسمها وعلى هذا دونك ومنها سميات وهو  
 اسم لبعث سميات الامراى بعد قبيل اهل بهر سميت قبيلت ابناء الف  
 لتوكها وانفتح ما قبلها وجاز فيه المكات الثلث وقرى بهر ومنها شنان  
 وهو اسم اقرقاو شنان زيد وعمر واي افرقاو شنانا وقد يداد بعد ما توكيد  
 شنان مازيد وعمر واسم الاصح قولهم شنانا بين زيد وعمر لان ما  
 لو كانت موصولة الكاف على شنان شيئا واحدا وهو يقتضيه شيان

وف







في هذه الدنيا والثالث التي فيها خير من الدنيا كانت خير من الدنيا كان  
 الاثنان انت خير من الدنيا وكان هذه وهي الناقصة بعينها ان خير من الدنيا  
 والجلية خير من الدنيا انهم قد قالوا بالمرور وعدها فاما من ارادته في النقص والتميز  
 والرابع ان يكون من غير الدنيا في قولهم ان من فضلهم كان زيدا او  
 وكذا اجمع واخواته اعلم ان اجمع وافصح في ر علي اربعة معان اولها ان يعترف  
 مضمون الجمل بالاوليات الخاصة التي هي الصباح والمساء فيكون لها اسم  
 وخبر في اجمع زيد عالما وعلى هذا اسم وافصح والثاني ان يكون بمعنى المفعول  
 في هذه الاوقات جارية بحرف اعم واظهر فيكون ثامنه في اجمع زيد اي دخل  
 في وقت الصباح والثالث ان يكون بمعنى صار من غير ان يقصد به الاوقات  
 المعينة ويكون الا اسم خير كما كان لصار في اجمع زيد خيرا واسم اجمع  
 واساقل وبات فعلى معنيين اما اقران مضمون الجمل بالوقتين الخاصتين  
 او كغيره من المعاني صار ولا يكونان متبنيين ويظهر من هذا ان المراد بجمعها  
 وكذا اجمع واخواته هو اسم وافصح دون ظل وبارات وكان ينبغي ان  
 يقول اجمع واخواته او اخواته الا ان ساهل في العبارة وما في  
 مازال واخواته نافية اعلم ان ما في اولها من هذا الافعال بمعنى واحد

اعلم اي دخل  
 في العتمة الا في المساء

وهو استمرار الفعل بها على زمانه وما في هذا دوام نافية دخلت على ما فيه  
 معنى النفي اذ زال واخواته فيكون هو الايجاب بانه كان فلهذا لم يجر نارا  
 زيد الا متبعا كما لا يجوز كان زيد المتبعا لما ان كلمة الا انما يكون في قبل تمام الكلام  
 في النفي دون الجان بسبب هذا ما يجر وما في في بالهجرة ومعناه ايضا زال و  
 يجر الا ان لم يستعمل لامح الوقت الثاني وقد يجر في اللفظ للمدالة والمعنى  
 مراد في قوله تعالى يا الله تغوثكم يوسف واسامه ما دام في لغتنا ما زال  
 لاننا في مصدرية وهي مع ما في غير هذا في التاويل المصدر والمصدر ساو  
 مدة الزمان كما في استيك خوف في اليوم فاذا قلت اجلس داما زيد  
 جالس كان الغنى دوام جلوس ولهذا كان الواجب فيهما ان يشفع بكلام  
 قبله لانه ظرف لا تلي مما يقع فيه قوله وليس في الحال اعلم  
 انك تقول ليس زيد منطلق الا ان ولا تقول عند افتق الانطلاق  
 زيد في الحال فمكانه في التقدير ما ينطلق زيد الا وهو موقوف غير متصرف على تدبير  
 اللامح بدليل كونها بروناء التاويل الساكنة به وقيل ان اصله ليس  
 كجدا بغير ولكن لما لم يتصرف في غير الساكن ان يكون بدلا على جود  
 وكونه غير متصرف نحو لب ولو كان متصرفا لقيل ليس كما به او ترك

م



كصيد البحر

على الاصل كصيد ثم ان هذا الافعال تجوز تقديم اجزاء على اسمائها مطلقا  
وعليها ايضا الاما كان في قوله ما فانه لا يتقدم الخبر عليه نحو ما زال زيد لان  
ماله صدر الكلام فلا يتقدم ما شئ مما في ما واختلغا في بس قد نصب  
المتقدم من البعدين انه ملحق كان في جواز تقديم الخبر عليه وهذا ما علمت  
الكوفيين انه ملحق بما هو في اوله ما وهو اجزاء اكثر المتأخرين فلم يجزوا مطلقا  
يسر في لا تقتضاه ايضا صدر الكلام ولانه فعل غير متصرف فيه فبالجاء ان  
لا يعمل فيما تقدمه الخطا لربنية عن رتبة الافعال المتصرف قوله والنوع  
الافعال القارية اعلم ان فعل الماضي متصرف فيه بدليل قوله الضاير  
والنساء الثانية ان كنهه وانما سلب التصرف من حيث انه يشبه الحرف  
لانه في معنى الطبع فاشبهه بذلك لعل ثم انه فاعلا على نوعين احدهما ان يكون  
اسما نحو عسى زيد ان يخرج فزيد مرفوع بالغا عليه وان يخرج في موضع نصب  
لانه بمنزلة فارب زيد ان يخرج الانهم الزموا ان مع الفعل لكونها بالتعريب  
الفعل المتعقل على سبيل الرجاء والطبع ليكون ذلك ادل على مقتضاها  
واوضح لغير من المقصود منها لان ان لا يكون الا للاستقبال وان كان يكون  
ان في صلتها في موضع الرفع نحو عسى ان يخرج زيد فيكون اذ كان كنهه

قرب

قرب ان يخرج اي في وجهه لان المصدر لم يستعمل لما ذكرنا ان مقصودهم ان لا يتجزأ اللفظ  
عن علم الاستقبال ولم يتصرف في هذا الوجه المجزأ فتفاد في الوجه الاول لانه ذكر ان او  
وذكر الاسم في صلتها نحو عسى ان يخرج زيد فلما كبس بعده ويجوز انما  
ان في الوجه الاول تشبيها لعسى بالاداء في قوله عسى ان يخرج لانه لم يستقبل  
يكون وراه فخرج وقرب لانه في هذا الوجه الاجزاء لان من شرط الفاعل ان يكون اسما  
والفعل لا يكون فاعلا البتة وما يدل على ان ان مع صلتها في الوجه الاول في محل النصب  
على الجزئية دون الرفع على البدلية كما في قوله عسى ان يخرج فاما ان قيس بملكك فاعلم ان  
النصب جري في قوله عسى ان يخرج فاما ان قيس بملكك فاعلم ان الاسم ايضا خبره  
الفعل المضارع بغير ان لما وكل باسم فاعل نحو كاد زيد يخرج اي خارجا الانهم  
تركوا استعماله لان كاد موضع للتعريب من الحال فالتزم بعده ان لا يصح على  
الحال عن المضارع ليكون ادل على مقتضاها وقد استعمل الاصل المرفوض من  
قال فارب الزموا وكذا ابيادنا خذ فان مع كاد واشتد عسى  
لان كاد يبلغ من عسى قرب الشئ من الحال الا بركي انك اذا قلت  
كاد الشئ قربك لان المعنى قرب عسى ان يخرج فارب عسى ان يخرج  
الاداء على الاستقبال الا بركي فقول عسى ان يخرج ان يخرج في الجنة وان لم يكن

اصل







رجلان ثم دخلت عليه الامام فاستوفى الجنيح عرسا وكذا يجمع في قوله نعم  
 الرجلان اخوتك قالوا وانما نثر وان يكون فاعلها مع فاعلها الجنيح او مضانا  
 اليه لانها موصوفة عن الخاية المدح وغاية النعم فادخل على فاعلها الامام الجنيح  
 ايذان بانه المدح والمذموم بهام مثل الجنيح الجنيح من المناقب والمناقب  
 والاسم الواقع بعد الفاعل وهو المسمى بالخصوص بالمدح والذم وفي قوله  
 هذا بيان انه سبحانه يكون مبتدأ مقدر عليه خبره كانه قيل زيد نعم الرجل ثم زيد  
 مبتدأ ونعم الرجل جمله من الفعل والفاعل في موضع وقد غنى لام الجنيح  
 شتم الاسم الاول هو عليه على المبتدأ وخفاء الضمير العاطف به اليه ولفظه فكث  
 قول الشاع فاما القتال لا قتال لا يكلم لان القتال في قوله فاما القتال مبتدأ  
 ولا قتال لا يكلم جمله واقعة خبر له ولا ضمير الا ان اشتغال القتال السكونية  
 متبعا بل التي تنفي الجنيح ستمد العايد والذهب كما ان يكون  
 خبر مبتدأ محذوف فانك اذا قلت نعم الرجل كانه قيل من هذا الذي قد  
 فتعذر زيدا هو زيد وهذا على كل معنى والاول على كلام قول ويغير الفاعل  
 انما انتم الفاعل قبل الذكر سلوكا لطيفا بالمبالغة والتوكيد لان السامع اذا او  
 رده عليه بالابوة ترك لطلبه ووجد من نفسه واعية استغناء والتبيين والبيان

الذي

الذي ياتيه فكان بمنزلة اخلا وهنه للنفهم ولا شك ان هذا او كذا يجمع من ان  
 مبتدأ بابليان وذلك نعم رجلا زيد والاصل نعم الرجل رجلا ثم ترك الاول لان المكرة  
 المنقوبة يدل عليه ورجل نصب على التمييز كما عثرون رجلا والتمييز لا يكون الا مكرة واما  
 احصى هذا الاقمار بباب نعم لانه مدح والمدح من مواضع التثني وكذلك الذي هو  
 وهذا الاقمار بغير مبالغة والتثني قول ويصح جدا نعم اعلم ان هذا الكلام مركب من  
 فعل فاعل محذوف مقار مجبوجا جدا او اهله جيب بالنعم فاستغنى الاسم الاشارة  
 ورجل ما بعد التركيب مجرى نعم في المدح نحو جند الرجل زيد وجند المرأة هند ويستوي فيه  
 الذكر والمؤنث والاشنان والجمع لانهم مملوكون في المثال لا في الحقيقة في حالها  
 بل يلزم وبيرة واحدة وقد اختلف فيها اسم ام فعل فذهب اكثرهم الى ان  
 القلب عليها بالاسمية اقوى من قولهم كركب احد اهما مع الاخرى كان الخالب هو  
 الاقوى وذهب اخرون الى انه قلب عليها فعليه لتفسيره بذهب اخرون  
 الى انه لا قلب عليها اسمية ولا فعليه ولا قلبت للحد هاتين جند الرجل زيد  
 في فعل اذا فاعله والرجل مفعول لزيد هو المخصوص بالمدح فاعله جندا  
 رجلا زيد فيكون رجلا تفسير الاسم الاشارة الذي في الايهام فلفظه نعم  
 رجلا ولا شك في فعل جندا زيد ولا تعمله نعم زيد تفضيل لفظه على المفعول وقد ذكر



في ارتفاع المحصول انما وجوها اربعة ان يكون جندا مبتدأ وزيد خبر وهذا انما ياتي  
على قوله من بعد عيسى الاسمية ولكن ان يكون ذا رفع فاعل ارتفاع انما على فعله  
وزيد بدل منه كانه جند والاشكال ان يكون خبر مبتدأ محذوف كانه  
قبل لما قال جندا من المحبوب فعيل زيدان هو زيد والرابع ان يكون زيد  
مبتدأ وهذا خبر مقدم عليه وقد اغنى اسم الاشارة عناء الخبر فليس جعل جند  
وقد فحق جعل السامود او انما اشكال وفهم جعله فعلا كانه متضمن للضمير والماضي  
انما في زيد بغيره جند او هذا لا يكون الا فيمن بعد عيسى الفعلية  
قوله وسال عيسى الى يوحنا سائيس كما يلحق جند برفع لا ياتي  
في الخبر وذلك نحو قوله تعالى ساء مثل القوم الذين فاسوا فعل جازم بوس وفيه  
فهم من كان فيهم رجلا وشكلا فغيره والقوم هو المحصول بالذم ولكنه على  
فرد ومضاف والتقدير ساء مثلا مثل القوم الذين كذبوا فعلا يجوز اجزاء الكلام  
على ظاهره الاشارة الى ان محسوس الفاعل والمخصوص لان المحصول كالبيتين  
والبيتين لا بد ان يجانسا المبني قوله والنوع الرابع افعال القلوب  
انما سميت هذه الافعال افعال القلوب لانها لا تشك واليقين وكما هي  
ما من افعال القلوب قول اذا كانت الاربعه مع موقفة الشيء وبصغته

والمبني في قوله وسال عيسى الى يوحنا سائيس كما يلحق جند برفع لا ياتي  
في الخبر وذلك نحو قوله تعالى ساء مثل القوم الذين فاسوا فعل جازم بوس وفيه  
فهم من كان فيهم رجلا وشكلا فغيره والقوم هو المحصول بالذم ولكنه على  
فرد ومضاف والتقدير ساء مثلا مثل القوم الذين كذبوا فعلا يجوز اجزاء الكلام  
على ظاهره الاشارة الى ان محسوس الفاعل والمخصوص لان المحصول كالبيتين  
والبيتين لا بد ان يجانسا المبني قوله والنوع الرابع افعال القلوب  
انما سميت هذه الافعال افعال القلوب لانها لا تشك واليقين وكما هي  
ما من افعال القلوب قول اذا كانت الاربعه مع موقفة الشيء وبصغته

فهم من كان فيهم رجلا وشكلا فغيره والقوم هو المحصول بالذم ولكنه على  
فرد ومضاف والتقدير ساء مثلا مثل القوم الذين كذبوا فعلا يجوز اجزاء الكلام  
على ظاهره الاشارة الى ان محسوس الفاعل والمخصوص لان المحصول كالبيتين  
والبيتين لا بد ان يجانسا المبني قوله والنوع الرابع افعال القلوب  
انما سميت هذه الافعال افعال القلوب لانها لا تشك واليقين وكما هي  
ما من افعال القلوب قول اذا كانت الاربعه مع موقفة الشيء وبصغته

يريد معنى موقفة المبتدأ على كونه مجزا عنه بشئ وذلك على علم انما كونه جندا  
جودا او وجدت زيد والخطا وهذه الافعال تدخل على الجملة من المبتدأ والخبر كانه  
وان اذا قصد امضاء وماعلى الشك واليقين كطنت زيداعلاما وعلت زيدا قايما  
الا ان هذه الافعال تغيرا لمبتدأ والخبر لفظا ومعنى فتنب كل واحد منهما  
على المفعوليه وصار الذي كان مبتدأ مفعولا اولا والذي خبر مفعولا ثانيا  
وقد عبرت الكلام بان شدة الفعل فان التمام ما بعد مبتدأ وخبر كان الكلام  
سريدا والافعال وحكم ثانيا في المفعولين حكم خبر المبتدأ ثم ان لهذه الافعال خلاصت  
وخلت محتاجا الى لا يتجا وزعليل مفعولا واحدا اما طنت فهي اذا كانت  
بمعنى ترجع احد الاحتمالين او بمعنى اليقين كما في قوله تعالى وطلو انهم ملأ قلوبهم  
كان من الافعال القلوب اما اذا كان من الظن بمعنى التهمة لم يقتض  
المفعول الكو فطنة الى التهمة اما زعلت اذا كان بمعنى طنت وهو من  
هذا الباب قد يكون بمعنى القول غير حجة فلا يقتض الكو قوله تعالى زعم  
الذين كذبت ان لم يبعثوا وكذا كنت علمت قد يكون بمعنى موقفة الذات  
فلا يقتض المفعول الكو علمته اي عرفته وكذا ارايته قد يكونان رآته  
البصر ووجدت بمعنى الاصابة فلا يقتضيان الشافى كواريته ووجدت ا

بمعنى



الفصل  
 الفاعل ومن صاحبها امتناع الاقتصار على احد المفعولين وانما لم يرد الاقتصار  
 فيها لانهما داخلان على المبتدأ والخبر فكل لا يستغنى المبتدأ عن الخبر فكل الخبر عن المبتدأ  
 كذلك لا يستغنى احد المفعولين من صاحبهما فكل لا يستغنى عن الآخر فكل  
 تقول فاعطيت زيد او لا تدكر ما عطيت او اعطيت وريها ولا تدكر ما  
 من اعطيت واما المفعولان معا فكل ان تسكت عنهما جميعا وتجعلهما شبيها  
 في قولهم من يسمع يخل كما في قولهم فلان يعطى ويمنع قوله والناس  
 ومما خفى اعلم ان لهذه الافعال ثلث مراتب الاولى التي لا يجوز فيها الا  
 حال ولا يجوز فيها البتة وذلك اذا كانت مقدمة لان التقديم معنى  
 الكلام التفصيلي والافعال يدل على شعور فكل اجتماع الثانية التي يحسن فيها  
 الافعال والاعمال وذلك عند التوسط نحو زيد طنت منطلق او زيد  
 طنت منطلقا وانما سوي بالان واحد من المفعولين تقدم والفعل اتبع  
 بينهما من متاخر من وجه ومقدم من وجه والثالثة التي يكون فيها  
 احسن وذلك عند التاخر وذلك لان الفعل لا يخل في التقديم بوجه  
 ففوق امره وحسن الفاعل وانما احسن الفاعل بهند الافعال ولم يكن في غير  
 من الافعال فاستلحقوا لانه الفاعل فيها لا يفيد معنى الكلام لانك

اذا قلت زيد طنت مقيم كان بمنزلة قولك زيد مقيم في طنت ولو قلت زيدا  
 اعطيت درهم وزعت انك تريد زيدا درهم في اعطاء اخذت فعلى  
 والتعليق بالاستفهام او اللام وانما اخذت عند الاستفهام لان الاستفهام  
 يقتضي صدر الكلام وكذا اللام فيجعلان الفعل لا يعمل لفظا فاذا قلت  
 علمت زيد عندك ام عمرو وعلمت زيد منطلقا كان الخبران في موضع نصب  
 لان العلم واقع عليهما وقد علمت الى مستند فظنه على اللفظ ولا يكون التعليق  
 في غير هذه الافعال لا تقول اعطيت لزيد درهم لان ذلك لا يجوز في المعنى  
 وبغير الكلام وانما سوي هذا تعليقا لان هذه الافعال لما كانت واقعة  
 على الجواب في الحقيقة كانت محمولة من هذا الوجه وهي غير معاملة لفظا فكانت  
 معاملة من جهة غير معاملة من جهة فبشرية بالماست المعلقة وهي التي ليست بذات  
 بعين لا مطلقا الرابع وهو العوالم المعنوية قد مضى الان خبر بالعوامل  
 اللفظية القياسية والسماعية ووجه القرب المعنوية هو شيان عند  
 سببويه وثلاثة عند ابن الحسن الاغشس الاول الالابته  
 وهو معرفة الاسم من العوالم اللفظية للاسناد وقد عرفت فيما تقدم  
 ان العامل المعنوي هو الذي لا يكون للسان فيه خطا وانما هو معرفة يعرف

الى من نصب الالابته  
 الكونية فحاشه علم اللغظة



ما يقب على المبتدأ والخبر هكذا أخذ الصوابنا لان رافعا هو التوحي من  
 العواطف النقطية لاجل الاسناد وانما تعيد بالاسناد اذ ان بان الاسم لوعى  
 من العواطف لاجل المبتدأ اليه بشئ كلفظ زيد مثلام غير غير لفظ او تقدير امطهر  
 لم يكن مبتدأ بل كان بمنزلة الالهات التي منها ان يلفظ بها غير مربة لان الاله  
 لا يستحق الابد العبد والركيب وانما وجب ان يجعل هذا المعنى الرفع كما  
 الاسمين اذا خرد عن العواطف لاجل الاسناد وهو اسناد الشان الى الاول  
 استحقاقا لكونها بالاسناد عن حكم السمع والكتابها المعنى الموجب للاخبار  
 اهل الادب وشبه الاول بالتا على كونه مستد اليه والكا لكونه جزاء  
 ثانيا من الحكمة او جليسا الرفع من بين كساب وجوه الاطراب وقد عرفت  
 فيما تقدم ان كل يقوم المعنى المتعطف عامل اذا العامل عبارة عنه في عرفهم وهذا  
 المعنى الذي يحسن بصدده بهذه المشابهة فوجب ان يكون عاملا و  
 الكوفون على انها اخذ المبتدأ والخبر بانه افعال وحيث انوعت في كونه  
 في الاصل وهذه المعنى عامل فيها شبيه بالما ذهب السيد وهو كون هذا  
 المعنى لا يقتضيه الخبر عامل فيها جميعا لاساذه اليه بعضهم ان هذا المعنى  
 عامل في المبتدأ والمبتدأ هو العامل في الخبر وما ذهاب اليه اخرون في اني انها جميعا المعنى

اي بعدد

والمبتدأ جميعا عالما في الخبر قول وجه الاول ان يكون معرفة الاصل ان يكون  
 المبتدأ معرفة والخبر نكرة لان وضع الكلام على ان خبره هو معلوم عندك وعندنا  
 طلبك المحصل الغاية هذا هو القياس ثم انهم يتبدلون بالنكرة في المحقق  
 فقولهم وبعد موسى خبر من مشرك وانما حسن ذلك لان الصفة  
 تجعله قرينة من المعرفة بشهادة تاويل الآيات وهو من الجس من العبد  
 خبر من ذلك وعلى هذا اهل موضع مبتدأ وفيه بالنكرة انما يجب لوجب من ان ويل كافي الا  
 استفهام والرفع ما جرى بها نحو ما اورد في ذلك لان النفي يقوم التحق بالمعروفة  
 والرجل في الارام امرأة لانه متساو بايتا وعلى هذا في الدار رجل وقد حسن لا  
 منهم الالتباس فيه اخذ الالتباس الصفة بالخبر ولهذا التزم تقديم  
 وقيد كيانا موفيتا انما جاز لتوحيها عند ما يكون الخاطب متصور للشئ و  
 لم يعرف النسبة بينهما فاقيدت بذلك النسبة المحمودة في كمالها اذا عرفنا  
 به زيدا وعرفت شخصه فاذن فقلت لزيد المطلق اي زيدا هو  
 المستحق الذي عرفته بالانطلاق والمعتبر في ذلك حصول النيات في خبره افا  
 استفهام الكلام وقولهم الله الهنا ونحسب اننا على وجهين احدهما ان يكون خبر ذلك  
 ذلك توتبا وتقيدا والثاني ان يقال للجاء الذي هو في خبره ذلك فترى ان

قوله انما الالتباس الى التباس  
 رجل بالصفة







قولهم كما وزيد يقوم أو الفعل ممتنع في خبره كما لا يبع الاسم لانا نقول ان الاصل  
 ان يقال كما وزيد قابلا على ما سبق في البشارة فان قلت فقلت هذا جواب  
 ان رفع الماخ في قولهم زيد ضرب لوقوعه موقعا يصح وقوعه قلت هذا  
 مخالطة محظومة لان العامل لما جعل بعد استحقاق الكلمة الاغراب وانما في الاستحقاق  
 الاغراب فانه جعل فيه العاقل المار به انك تقول ما ابرج حيث فيقع  
 ابرج وان كان قد فعل الجار لانه جنسي غير مستحق الاغراب المعنى الثالث  
 عامل الصفة اعلم ان صاحب الكتاب يجعل العامل في الصفة هو العامل  
 في الموصوف والاختصاص يجعل العامل فيه معنويا فاذا قلت  
 حررت بالرجل الكريم ورايت الرجل الكريم وجاني الرجل الكريم فالعامل  
 في الكريم عند كونه صفة لرجل او مرفوع او منصوب وهو مفعول بالقلب  
 وليس لسان فيه فقط كما ان وقوع المضارع موقع الاسم وقوة التبريد  
 من العوامل اللغوية فلا سناد كذا لك كما ان ابو علي يجاز هذا المنزب جمة تبيو  
 ان الصفة قد تنزل منزلة الجرمين الموصوف فالعامل يتحمل عليها في المعنى فيكون  
 عاملا فيها ان يراى انك اذا قلت انا فيه ماء كنت حاملا للماء الا ان اياها  
 يصل الى الموصوف بلا واسطة او يصل الى الموصوف بواسطة الموصوف

ويجوز

ويجوز الاول بقولهم يا عمر الجواد استدلالا على ما اختاره من مذهب الاحسن  
 باننا قد حدد من الصفات ما اوجب به الجفاف حال الموصوف في قولك يا زيدا  
 يا عمر والجواد في مذهبهم وصفه ارتفاعا محجيا لكونه العامل في الصفة هو العامل  
 في الموصوف بل يختلف حكمهما فكان احد هما الاغراب والاخر بناء وهذه المعنى  
 قوله فان الموصوف لكان فيهما واحد اما اختلف حكمهما ومن روى يا عمر والجواد  
 انه عجب في البيت المشهور الذي هو فيهما كعب بن مالك واما في محسن  
 بكرم منك يا عمر والجواد فقد تراءى في الاحتياج للاختصاص في النصب ان يصح  
 ان يقال جند ان العامل قد عمل في محل النصب حيث كان مبنيا  
 وعمل في وصفه النصب لفظا حيث كان موقعا فيكون العامل فيهما واحدا  
 كما في مذهب ابن الدبر اعلم الناس الخامس من الوجوه الفصل  
 الاول في العوفة والنكرة الموقوفة ما وضع ليدل على شيء معين وهي خمسة  
 الاول الموقوفة قالوا ان الاصل في الالهام والنكرة والتعريف طار عليه على ما  
 قد سلف في باب مالا ينصرف والنكرة ما لم يحصر بواحد من جهة  
 فيكون شاملا في جهة والموقوفة ما وضع ليدل على شيء معين وهي خمسة  
 فخر قدس واما بينهما فانه وضع ليعبر عن واحد من هذين حقيقة فينا في ذلك على سبيل البدل  
 الحرب الموقوفة قالوا انه عفا عن اسم يتضح الاشارة الى الموقوفة والى طلب  
 ١٢١

فخر قدس واما بينهما فانه وضع ليعبر عن واحد من هذين حقيقة فينا في ذلك على سبيل البدل



او غيرهما بعد ما سبق ذكره اما حقيقة واما تقدير هو لا في قبيلين هي معرفة وانك  
 في انه لا يكون واحد منهما نكرته في زيد فربته ويكون معرفة كزيد لانه لا يكون  
 في هذا الكلام الالزامي وكذا اذا قلت جاء رجل فربته لان رجلا وانما  
 نكرته في اول كلامك لا انك ما ذكرته فقد عرفت بعض التوفيق وها  
 ابقارك عنه بالحي ومن الاستبالة التي تور له عند اس مع توفيقا فاذا اصبحت فقلت  
 فربته كان فغير معرفة على اية زيد في قولك زيد فربته من حيث انه لا يكون  
 بغيره في هذا الكلام قالوا واعرف انواع المعارف هو الضميمة لانها بمنزلة  
 وضع اليد اذا اشئ انما يفهم بعد ما عرف واعرف انواع الضميمة في العلم  
 ثم انما طلب ثم ما هو بغيرها **والعلم** الحاصل كزيد وعمر وقالوا في  
 تعريف العلم انه الذي علمت بشئ ببعينه غير متناول ما يشبهه وانما قيد  
 بالبعد لاجل اخر اخرج عن المحضر والمجهول لانك اذا قلت لم زيد مثلاً  
 هو لا يمنع ان يتناول بل هو حاله بخلاف زيد وعمر وانما قيد بغير العلم  
 الحاصل اخر اخرج عن العلم كقولكم من زيد ليعينه ويخونك فان لفظ  
 العلم يطلع على امثاله باعتبار ما كان عليه العلم والعلم كما يكون للفراد  
 يكون للاجناس فواسمه ومثاله وغيرهما **قوله** والثالث ما فيه

لام التعريف للجنس العلم واحداً عند سبب التعريف والامثلة لتوصل  
 محمولة لتلازمها وبها الاتري لا تثبت في الدرج وعند التحليل ان حقا التعريف  
 الكلامي بل وانما استمرار التعريف بالضرورة كنه الاستعمال ثم ان الاسم الاصل  
 عليه اللام اما ان يكون المراد به الحقيقة مع قطع النظر عن كونها او فروعها او  
 فان كان الاول كان التعريف تلك الحقيقة ويسمى تعريفها **الجنس** وان كان  
 كان التعريف لك الفرد وهو المسمى تعريفها المسمى بهذا الاصل ثم ان الحكم  
 على الحقيقة قد يكون بشئ يمكن ارتباطه بجميع افراده كقولك ان الانسان  
 لا يخرق فقال ان اللام لا استواء الجنس وقد يكون بشئ لا  
 يمكن ذلك فيه فلما يسمى الاستواء كقولك مع وفاقا وكذا الذي  
 وتلك هي الجنس دون العهد والاستواء والرابع المبرهم وهو  
 شيان قالوا ان المبرهم ما كان متضمنا لاشارة الى غير العلم والحي طلب من  
 دون شرط ان يكون سابقا في الذكر ثم ان المبرهم اما ان يكون في حيث متغير  
 عن حقيقة او لا يكون والاول اسماء لاشارة والى الموصولات وانما  
 بنيت المبرها لانها اشبهت الحروف في عدم الاستقلال واقتضاه  
 لا الصفة والصلية ولانها اذا اطلقت لم يفهم منها شئ والآخر



كما لم يأت فان قلت ان هذا الاسم اذا كانت مبنية فكيف قالوا في شتي  
 هذا ان يكون حال الرفع وهذين في حال النصب والوكا قالوا مسلما وسليما  
 واكثر الذين قلنا ان قلت عن ذلك جواب ان احدهما لا اسم ان هذا  
 ان وهذين تشبيه هذا على حد اسم وسلمان وانما ذلك صيغة موضوع للتشبيه  
 كما ان هو لفظ موضوع للتشبيه هو وانقلاب الالف ياء في حالة الجر والنصب  
 ليس لها اواب بل هي صيغة في موضوع للتشبيه في حال النصب والجر  
 كما انهم صاغوا الصغائر في الاقوال الثلاث فوضعوا الهمزة في غير المنقوطة  
 ضمير اذ ذلك هو هنا ولا شك ان الاختلاف في الصيغة لا يكون اوابا وما  
 يدل على ان هذا ان ليس تشبيه هذا حذف الالف من هذا اللف في  
 التشبيه لا يحد قبل بنقلب اما و او اما ياء نحو عواصم ورجاح  
 والواو بالثلاث ان الاسم اذا شتم في حال التشبيه تسمى بغيره  
 شبه الهمزة وتشبهت فدم في الاسمية لاختصاصها بالاسماء فيعود  
 موبوا على هذا النوع بدل من الهمزة والتنوين لانه ما صار معها بالتشبيه  
 استحق الهمزة والتنوين وان كان الواحد لا يستحق ذلك والموصول  
 نحو الذي والته وما من والموصول حاله لا بد له في تمامه اسما من جملة تقع عليه  
 نحو الذي

الذي والته وما من والموصول حاله لا بد له في تمامه اسما من جملة تقع عليه  
 زيد وانما خفت بطلان كلام التنوين وهذا قيل ان الكلام في الزيادة وانما خفت  
 الذي على وزن عي وانما زيات لتخرج اللفظ ثم ان يقول مررت بالرجل الذي فصل  
 كما يكون اللفظ مشتقا محلا ولو قلت مررت بالرجل الذي فصل كما لم يولد ذلك لا نظاما  
 وبذلك في زيادة الكلام ههنا ان ما من بمنزلة ليس فيهما الف لام في نحو في موضع وعرفته  
 فيكون بمنزلة الذي عرفته فانما لا ينتم الا بصفة وهي احد اقسام الاربعة وذلك في الذي ا  
 ابوه مطلق زيد والذي ذهب اخوه عمرو والذي في الدار واسمك خالد والذي ان بكر  
 ملك بكر والجمل التي تقع عليه تجيب ان يكون من الجملة التي تقع صفات على انما من ا  
 الجملة التي تقرر في الياء التنوين والاسماء في الاربعة وقوع الاربعة في التنوين والاسماء في التنوين  
 واسما لا يلائم الذي اضر زيدا عمرو اولم يكن في اضر زيدا ابيان لمعنى الذي كما يكون اذا  
 قلت الذي فربما وكذا ملك لو قلت جاء الذي اضر لان الاسماء ليس بشيء معلوم  
 فيكونا بيننا لغيرهم كما كان الجمل على هذا التعجب لو قلت جاء الذي فلكم او اكرم به  
 لم يزل ان التعجب منهم عارضا اليان اذ كان التعجب مما يعجبهم عليه سببه فان  
 اتيت بالقول مع هذا الاستعارة لانه لا يضر الجمل الذي اقول فيه فربما ولو احرمت  
 القول جاز لك التنوين في قوله لا بد في الجملة الواقعة من خبر جرح الموصول كما في الخبر  
 الجيد

وهو من  
 النسي السار من  
 كان المصطفى



بفت

لکھنؤ کے مولانا محمد طوقانی

دامله مونه  
اقبال مونه



وعرض وعلامة كونها مثبت استماع الصيغة من الحاق التاء ووردت غير متصرف في  
 الاستعمال وانما اشبه الحمد ووجهه فيكون ايضا يورث عداسا **والا** على ضربين  
 اعلم ان التانيث الحقيقي بابا زانه ذكر من الحيوانه كالمرءه والناقة وغيره الحقيقي وهو  
 عالم يكن كذلك بل يتعلق بالوضع والاصطلاح كالنظارة والارض وغيره فانما ان الحقيقة  
 لا هالة اقوى من غيرها ورفعه الحاق العلامة بالفعل المسند اليه كجاءت هند ولم يجرى  
 الا في صورة الشئ والما في غير الحقيقة فقد جازت الشئ جواز استعاده وان كان  
 الا من طاعت فان وقع بين الفعل وبينه فصل في الحقيقة ايضا كذا  
 العلامة كحضر العاقر امرأة لان الفاعل اذا بعد عن الفعل لم يملكه يسوق له تلك القوة  
 فيستدعي الحاق العلامة لا محالة واستحسن ذلك في غير الحقيقة كقولهم مع من  
 جاءه موضعه وقوله مع ولو كان بهم خصاصة لانه اذا كان بغير الفصل من غير التعجب  
 وقع الفصل حسن ثم ان التانيث البراءة وان كان حقيقيا الا انه دون تانيث  
 الا وبيد لان البراءة لا يتغير ايمانها على تغير صورته فتخدم لا بقصد تانيثها وقد كرهها  
 ذلك القصد فاشبه التانيث غير الحقيقة فاجبر سائر الناقه وان لم يجرى لانه  
 والمنقطع على ثلثة اقرب التانيث الجوهري الحقيقي قد يكون فيه علامة التانيث  
 لفظا كطمة والشكر والحواء وقد لا يكون ثم انه ان كان واحدا لفظا قدر فيه التاء  
 فواضح

نقطة

في ارض ومنزل به بدل رقيقة وخلة وانما قدرت التاء دون غير ما من علامات التانيث  
 كقوله تاء لان اسم الاعلامات ولهذا التانيث اسماء لانه مؤنث بحفظه من الوب والبقا  
 عليه فان اسم المصدر فيه التاء ان كان تانيثا فان يظهر بشئ بالاسناد الى العنبر  
 كقوله طلع من وبار النصف من التاء يظهر فيه وان كان باعيا فصاعدا عن ما كان  
 على اربعة ارجاء سواء كان الجمع او لا اولى يكون في عناء وعقوب فامره لا يظهر الا بان  
 كقوله غنم غوب التاء لا يظهر في التصغير لئلا الحرف الرابع من التاء التانيث على  
 ما قد سلف في باب ما لا ينصرف قد شد قوته ورأيت حيث ظهر التاء في اربع احوال  
 وعكس ربا وعربا ثم ان اسم جعلوا الجمع الذي لا يكون بالواو والنون مؤنثا  
 لوجهين احدهما ان الجمع فرع على التوحيد كما ان التانيث فرع على التذكير والى الجمع  
 المكسر فرع على جمع الصحيح فاجتمع فيه فرعيان ولما كان تانيثه لاجل المشابهة  
 كان تانيثا غير حقيقي فجاز جعلها الحاق العلامة وترك فعل الجال وفعلت الرجال ولا  
 فرق بين جمع الذكور والنون كقوله مع اذا جازك الحوشا وقوله قال نسوة وقال  
 الم حشر نسوة اسم مؤنث بجميع المرات وتانيثه غير حقيقي كقوله نسوة وهي اسم  
 بلام التاء قبل ما قال وقال نسوة على ما قبل جمع من النساء وقبل حملت على معنى  
 الجماعه وتانيث الجماعه ليس بحقيقي وانما لم يجعل الجمع بالواو والنون مؤنثا لانه لم يشابه



التانيث الاسم جبر واحد بخلاف التكرار كافت ولانه مخصوص بالذكور و  
 لم يتغير صيغة ما عليه بل لم يتغير واحد واو ويجعل جمع التكسير فانه قد استوفيت  
 له صيغة هذا اذا كان الفعل سندا الى الظاهر اعلم ان ترك العلامة في المونث  
 غير الخصة انما يجمع عند سناد الفعل الى ظاهر الاسم نحو طلعت الشمس ما اذا سندا  
 لا غير فلا يجمع الا الحاج العلامة في الشمس طلعت اسم هنا ان لم يجمع العلامة  
 لم يعرف اسناده الى صيغة ام الاسم اخرجي وبعد فو طلعت شعاعا او قرنا مثلا وقيل في  
 اتبع الشمس طلعت لا سناد فو لك الشمس طلعت ووجب الاستناد هناك ان يكون المود  
 حكيم الخ غير في تانيث وتذكير وجه من حيث كان الخ غير فاما كان حكم هناك  
 هكذا او هذا واقع موقعا في ذلك وهكذا اذا سندا لا غير لم يجمع الى الحاج العلامة نحو  
 الرجال جارة والسمات فعلت هذا اذا سندا لا غير المتكسر ولك ان سنده  
 لا غير البارز الرجال او والسمات فعلن قالوا ابو عثا العوب تقول البغوة انكسرت  
 والجمع انكسر وهكذا الخمس فعلن وحسن فقلت وما ذكرك  
 بغيره لا زب والناس والانام والرهط والنوخذ كذا سناد  
 الاسم جمع وليس يجمع لان لفظة لان الانسان لا يجمع هكذا واصله اناس قال  
 الجوهري خففت الهزة ولم يجعلوا الالف في اللام عوضا عن الهزة واللام يجمع  
 في قوله

في قوله ان الناس ما يطلق على الاناس التانيث وقال في الالف واللام فيه بدل كافي الله  
 ولا يجمع اجناسها ذلك بدليل قوله معاد الاله ان يكون كلفه ثم الناس اسم مذكر  
 لانه ليس يجمع له واحد من لفظة بل هو اسم مذكر يجمع وكذا لك الرهط والنوخذ  
 لم يستعمل الا في الجمع مع انها اسماء جمع قال اللغوي سبعة رهط ولو كان مونثا لقيل سبع  
 رهط واما القوم فهو ايضا اسم مذكر موضوع للجمع لانه قد يذكر ويؤنث بدليل لا يثنى  
 يثنى الثوبين او ردهما المص لان تانيثه ليس يجمع بل السناد قدرت فيه ولو  
 كان كذلك لم يوجب ان يكون الرهط والنوخذ مثل قال الجوهري القوم الرجال دون  
 النساء لا واحد له من لفظه قال زهير وما ادري وسوف اقال ادرى اقوم اكل حصان  
 ام ساء وقال اللغوي لا يجمع قوم من قوم لان النساء من ساء واما دخل فيه النساء  
 على سبيل التبع قال القوم يذكر ويؤنث لان الجمع التانيث لا واحد له من لفظه اذا كان  
 لا تمييز مثل قوم ورهط يذكر ويؤنث وان حضرت لم يدخل الاء وان الخ  
 التانيث فله ويدخل الاء فيهما لانه لا يميز مثل الغنم والابل لان التانيث  
 لازم له هذا ما ذكر الجوهري وما ذكر المصنف في الجمع في القوم وبين البساق  
 والجوهري لم يعرفه في قوله نحو النخل والتمر مما بين وبين واحد الساء يذكر ويؤنث  
 اعلم انهم وضعوا بعض الاسماء في الجنس ثم فصلوا بين وبين الواحد منه



بالألف كقولهم عشرة رجل واحد عشرة امرأة **نون** ثوبت إحدى ولم تقط التاء **نونه**  
 لأن اللفظ وان كان معنى الجمع إلا أنه واحد بصورة وذلك نحو أجي رخل منقروا  
 حال الثابت في المعنى أو معناه من الجمع مع أن له واحد فاشبه سائر الجمع وذلك نحو  
 أجي رخل غابية والنخل باسقات وهذا الباب لا يكون له ذكر من اللفظ للباس  
 الواحد بالجمع لأنك إذا قلت شاة مثلاً واددت الواحد المذكور فقد التبس بالجمع لأن  
 الجمع شاة أيضاً قال يونس إذا أراد أن يذبح قالوا هذه شاة ذكروا حمانه ذكروا  
 ونانث العدد من الثلاثة إلى العشرة على أن يثبت جميع أشیاء الشاة  
 النكست فبعض الثابت والذكر في الثلاثة إلى العشرة كقوله تعالى وثلاثون رجلاً وثلاثون  
 لأن رجلاً قد تمت في الاعتبار على النسبة نظر إلى الأفراد فاجتمع التكثير فانت العدد  
 ثم لما انتهى الأمر إلى اعتبار النسبة واستعملت التاء الوفاء ومنع عن زيادة آخر لا يمنع  
 اجتماع علامتي التانيث لرم حذف التاء وهذا الحكم في الثلاثة إلى العشرة و  
 أما الواحد والاثنتان فقد سكت فيهما سبيل القياس فقالوا للمذكر واحد واثنتان  
 والمؤنث واحدة واثنتان وأما ما فوج العشرة فاحد عشر المائتين عشر  
 نونث الاسم الأول دون السكالات الأسماء أعني العشرة مع ما يقع عليها  
 ما تسمى له من اسم واحد إثبات علامة التانيث فيهما لا متتابعاً اجتماعاً عاماً

اسم

في اسم واحد فقط واحد عشر رجل واحد عشرة امرأة **نون** ثوبت إحدى ولم تقط التاء **نونه**  
 لأن سقوطها علامة التانيث من العشرة ليلاً يجمع علامتها التانيث اثبات  
 الألف في إحدى وسقوط التاء من عشرة في الذكر سقط التاء من العشرة  
 ليلاً يجمع علامتها التانيث في اسم واحد لأن ذلك يمنع أيضاً وثلاث عشرة امرأة وثان  
 عشر رجلاً وثان عشر رجلاً وثان عشر امرأة وهكذا المائتين عشر  
 ثبت التاء في الاسم الأول في الذكر وسقطها من السكوة في المؤنث بالعكس و  
 وشين العشرة كقولهم أهل الجوز بكسر الجيم واما ما لم يجره الواو والنون  
 من الأعداد نحو عشرون وثلاثون فالذكر والمؤنث فيه سواء نحو عشرون رجلاً  
 وعشرون امرأة والاسماء جنيان على النعت قد سبقت الإشارة إلى العلامة  
 الوجبة البناء الأسماء في الأعداد المركبة ولما اثني عشر فانهم العربوه الخراب  
 الاسم المثني نحو هذا اثنا عشر ورايت اثني عشر ومررت بأثنى عشر وذلك  
 لأنهم جعلوا آخر شرطية أعني عشرة بمنزلة النون من التثنية وعوضاً عنه  
 بربيل له لا يجوز الجمع بينهما فليلاً يجوز الأضافه مع قيام النون فلما نقول اثنا عشر  
 كذلك لا يجوز اثنا عشر كقولهم خمسة عشر وإذا كان بمنزلة النون لم يكن  
 الاسم مركباً فلا يكون جنيان في التوابع وهي الكسرة التي لا يسرها



الادب لا على سبيل التبع لغير ما هو خست اما التاكيد فيخص بالمعونة ويكون با  
التكرير وغاية التوكيد التوقير والتحقيق وازالة التجوز والسهو لان كلامهم  
الجازي هو مررت برنداي بالمكان الذي يقرب منه زيد وقوله مع فتادة الملايكة فان  
ذلك مجاز ولم يناده الجبريل فاذا قلت مررت برندنف اذلت التجوز اذ  
في مررت برند وقوله مع فسجد الملايكة كلامهم لانه التجوز الذي في قوله مع فتادة  
الملايكة ثم انه مختص بالمعونة نحو جاء زيد نفعه ولشروع في النكرة لا تقول جاء في  
رجل نفعه عند الحجاب الوحيين احدهما انهم قالوا ان النكرة شائعة غير ثابتة  
لما هي كاللغة لا يستعمل في التاكيد لان التاكيد لا يعرف لا فائدة فيه  
والثاني ان التاكيد يدل على التخصيص والتعيين والنكرة يدل على الشروع والعموم  
ففيهما تارة رفع وكذا مجاز واذنك فيما كان محذورا وكذا قلت ليل كلهما  
لان القبلة موقوفة فيجوز ان يعام في بعضا فاذا قيل ليل كلهما مع المعنى الذي  
وضع التاكيد لاجله وهو ازالة التجوز والشد واقدرت النكرة يوما اجمعا وهذا  
شأن عند البصريين ثم ان التاكيد يفي في الكلام على وجهين فذكر مررت نحو جاء زيد زيد  
وهو الذي غير عنه المصن بالتكرير مطلقا فانه جار في كل شيء ومن الاسم والفعل  
والجوف والجملة والمؤن وذكر مررت نحو جاء زيد نفعه وهو الذي غير عنه

بغير

بغير تكرير فانه وان كان تكرير امع الا انه ليس به لفظ النفس وشدة الجرس وكذا  
به الواحد والتثنية والجمع والتذكير والمؤنث ويسند الفعل اليها كما في مقتضا  
نحو جاء زيد نفعه وعينه وكلما لا يوكبه به الا الشئ كما سبق في صدر الكتاب انه مني النفع وكل  
لا يوكبه به الا شئ او شئ او جزاء مقصود في فوات الكتاب كله ولا يسند اليه  
الفعل البتة ولا يتفون في معناه وهو ان يباع له لا يبي الا على اثره لو قلت جار في  
القوم كقولنا لم يركب ذلك استنوت وابصعون بالصاد وغير العجي وقال بالصاد  
البيوع قال الازهرى انه تخفيف وعن ابن كثر اقتضاه ان ياتي شئت من هذا الشئ يوما  
ان بعد اجمعين وعن بعضهم جاء في القوم كقولنا ليس بالعرف والماضي بين  
كل والعيان في قوله مع فسجد الملايكة كلامهم اجمعين لانه اذا قال كلهم افاد ذلك الا  
حاطة بالجنس وان لم يبين واحد منهم الا وقد سجد الا انه لو ترك غير مفهوم اليه اجمعين  
لكان لا ندرى سجد وان وقت واحد او في اوقات مختلفة فون به اجمعين  
يسند الاجتماع ويدل على انهم سجدوا عن اخرهم في وحدة واحدة هكذا ذكره البصريين  
الصفة هي الاسم الدال على بعض احوال الذات وذكر بعضهم ان الصفة هي  
ما يذكر بعد الشئ من الدال على بعض احوال ذاته فخصاله في تكرات نحو جاء في  
رجل عالم وتوحيه في المعارف نحو جاء في الرجل العالم وقيل هي التوقية بين التكرير

البتة  
وكذلك اجمعون ولا يسند اليه



العلم في البرهان فما زلت بالعلم والحق  
 والوسط عند زيد متعفن الاطلاط هو بالاضطرار  
 والحارج كعفن زيد متعفن الاطلاط هو بالاضطرار  
 وكل متعفن الاطلاط عند زيد متعفن الاطلاط هو بالاضطرار  
 متعفن الاطلاط هو بالاضطرار  
 وهو الحد الاوسط في الامة والافاء  
 وليس كما كان كذا  
 السؤال في الحد الاوسط عند زيد  
 ان هو كان الحد الاوسط عند زيد  
 لذلك الذي له الحد الاوسط عند زيد  
 زيد كذا هو الاطلاط هو بالاضطرار  
 متعفن الاطلاط هو بالاضطرار  
 الكبر في زيد متعفن الاطلاط هو بالاضطرار  
 وهو الشئ في كذا الحد الاوسط عند زيد  
 متعفن الاطلاط هو بالاضطرار  
 الاوسط في الدين والسياسة  
 له في الخارج هو الامر بالحق  
 كذا في بسم الله الاقتصار  
 على ائمة الحكم في الدين  
 دون الحكمة في قولهم  
 ان الامر كذا في قولهم  
 لانه والاولى لهم

في الاسم نوررت برجل طويل رجل فقير فقيل بين شخصين الشكرين في اسم رجل  
 وفيد في يدو الشار والاعظم كالاوصاف الجارية على قديم سجانه وكما او لم يضاف  
 ذلك من الدم والتخفيف في التاكيد فتقولهم ذهب اسر لابرتم اعلم ان الصفة  
 اما ان يكون في الالوصوف او في حال في ما هو من سببه فالاول نوررت برجل عاقل  
 واما ان في نوررت برجل كثير عوقه فالكثير ليست بحال الرجل وانا هو حال  
 العدو وهو من سببه والنوص بالسمية ان يصله غير راجع اليه فاذا وفت  
 هذا فاعلم ان الشئ بوصف في الاشياء الاول ما كان فعلا لوصوف  
 او شئ من سببه نوررت برجل قائم وامرأة قائمة فان مثل هذا فعلي قول  
 وكذا في الوصف انما في غير ما بالوصوف وكذا نوررت برجل قائم  
 ابو فرغ الاب باسم الفاعل هو وصفه كذا في الفاعل من سببه و  
 فعل ما هو من سببه كذا في فعله فلو قلت نوررت برجل قائم فاعلم  
 لم يكن ان الفاعل من سبب الرجل فعلا يكون فعلا صفة له وكذا ما كان  
 حلية من الوصف او من شئ من سببه نوررجل طويل وطويل ابو والثالث  
 ما كان في غير ما كذا في الوصف والفاعل هو في هذا اوبى اللوحين هو ان  
 الصفات قد يكون فعلا او قد يكون حلية والعلاج ما كان من افعال الجوارح كذا في

ونبهم

والصفة دون ذلك اما الحلية فتعريفين احدهما ما يعرف بالعين كالطويل والتخفيف  
 والحكمة والزينة والثاني ما لم يكن للعين فيه نصيب بل ما كان يوجب التجربة بالنظر والتحليل  
 بالنسب كالعلم والجمال والظرافة والكرم وهذا هو المعنى بالوزن في الاصطلاح والملائمة  
 فيه والبرهان النسب نوررجل حاشي وبصرى والاسم المحض اذا نسب اليه صفة وصفاء  
 فتعريف حاشم او بصرى فعلا يصح الوصف به فاذا نسب فتعريف حاشي وبصرى  
 لوظف في تلك الصفات فتعريف نوررجل حاشي وامرأة حاشية وتعريف رجل  
 هندي فعلا في فترقه في الفاعل لانه لما صار صفة بالنسبة برجل في سائر الصفات في الفاعل  
 علامة التانيث والتانيث والجمع وتترك في قوله حاشي وانه يد في مشبه اسم  
 الفاعل الخامس وصف باسم الاجناس ليعلم ان نوررجل نوررجل في مثل  
 فانهم اذا حاولوا ان يصفوا بالاجناس لم يأت لهم ان يقال رجل عال وامرأة  
 سوار فاجعلوا هذه الكلمة فتوصلوا الى الوصف باسم الاجناس فقالوا رجل  
 ذو مال وامرأة ذات سوار فيصيح لهم الصنع واللفظ وصار بمنزلة صاحب مال وصاحبة  
 سوار لان صاحبها لا يلزم هذا المعنى لانك تعريف نوررجل حاشي حاشي  
 فتعريف ذو مال فيوضع لان يضاف الى اسم الاجناس فقط فعلا يضاف  
 فعلا ايضا في المخرجات والاعلام وذلك لان الاشياء يوصف بالاجناس ولا



بالاجتماع لا تكلف اذا قلت رجل ذو علم فيكون صفة له وكذا امرأة ذات سوار لان  
 المقصد الجنس مني بتصفيتي حتى كانت قبل امرأة متجربة او ثرية وما الذوات  
 باجتماعهم فلا يتصور ان يتصف بها الشئ الا بزيادة لا يكون صفة في الشئ  
 كما يكون العلم لا يوجب مع وصف بالعلم كما يوجب السوار فلهذا لم يزد اضافة  
 سوار في زينة وعمر وانما جاز ان يضاف الوصف بل لم يزد في المال لانه كان  
 نكرة في الاصل فلان اسم جلس فاجترأ اضافة اليه مع كونه موصوفه لان التوحيف  
 ليس بول او الة فالجنسية موجودة فيه كلف المصنف العلم ثم ان الاواب  
 من الاسماء حالة الافراد والتذكير كاداب بوه واخوه على ما قد سلف في صدر الكتاب  
 واما في المونث فانها بطريق التاء ويكون الاواب فيه مرت سا مارة ذات مال  
 وكذا الجمع كونه سنة ذات مال مرت بذوات مال ورايت ذوات مال بالكم  
 حال انصب بالكمالات واما في التسمية والجمع فكل ما وصلح وكل صفة تتبع  
 الموصوفها اعلم ان الصفة اذا كانت فعلا للموصوف وهي توافقه في جميع ال  
 حوال من التوحيف والتذكير والاواب والتذكير وغيره لان الصفة لما كانت هي  
 الموصوف في المعنى كونه زينة لطيفة وجب ان يبدل الموصوف من التثنية  
 والتذكير واللام والجمع وهذا الشئ الواحد لا يكون واحدا وجمعا ومذكرا ومؤنثا

في حال

في حالة واحدة وهكذا حكم التوحيف والتذكير لان الشئ الواحد كما لا يخفى يكون لان يكون  
 واحدا وجمعا لا يجوز ان يكون شيئا بجمعا ومخصوصا فلا يجوز ان يتعجب جاز ان يبدل ظرف  
 لان الرجل اذا كان يدل على واحد مخصوص فظرفه الشايع والعموم لم يكن احداهما  
 موصفا لصاحبه وكان بمنزلة الرجل لظرفه فاعلم ان ذكره ابو علي وكذلك حكم الاواب  
 فان الصفة لما كان هي الموصوف وجب ان ينصب عمل العامل عليه بجمعا فتوافقه  
 فعلا لا محالة في الاواب هذا اذا كانت الصفة فعلا للموصوف اما اذا كان فعلا  
 ليس به فانما توافقه في الاواب التوحيف والتذكير من ماسواها وتلك ان تعلم مرت  
 برجل حسنة جارية وبامرات قائم غلاما وبرجلين ذاهب غلاما وبرجل قائم اخواتهم  
 ذلك لان الصفة التي هي فعل ليس به لم يكن هي حقيقة فتجوز ان لا تطابقه تذكير  
 وتانيثا وافرادا وجمعا اذ لا يمنع ان يكون المونث مذكرا او مؤنثا وعلم ان لا يمنع ان يكون  
 المونث مذكرا انفسا الا ان هذه الصفة بعدد ونحوها الغير من معمولها لا الموصوف  
 فنزل بمنزلة صفة كانت من فعل الموصوف اذ الرجل كما يوصف بكرم فكم يوصف  
 بكرم ابيه فاذا قيل موصوف بكرم البوه كانه قيل بكرم الابن فيكون الصفة فعلا  
 اي بكرم الاب بدليل احتمال غيره وفي اهرات كرمته الاب يدل ذلك على اذا تنزل  
 بفعل بسبب الشئ بمنزلة الصفة بفعل ذلك الشئ وجب ان يطابق

فان قيل التوحيف هو التوحيف  
 الكثرة فلهذا لم يبدل  
 كناية وغير كناية قلت  
 التوحيف خاص  
 ونفي الخاص جامع  
 بنحو العام  
 في الاضاف



الموصوف في التوفيق والتذكير ولا ذكرنا <sup>والبدل على أربعة اوجه المقصود من</sup>  
البدل التبيين والابضاح ورفع التباس وهو المقصود من الكلام والاول كتاب  
لذكر حكم تكرير العاقل فاذا قلت مررت بعفوك ثبثتهم كان ثبثهم مجزوا  
بحرفي كما كنت قلت مررت بعفوك ثبثتهم بدليل نجي رفوفك جرح في فقه  
مع للذين استضعفوا من امر منهم وقوله جعلنا لمن يكون بالرحمن ليسوا هم وان  
كان البدل في حكم تكرير العاقل لا بد من تكرير الية البدل منه فاذا قلت جعلت  
منك بعضه فوقع بعضهم كان اللفظ جعلت بعض متاعك فوق بعض هذا  
فالاول في حكم نجبة الاول قال جارا لله وقولهم انه في حكم نجبة الاول يذنب منهم  
باعتقالاتهم لمعارضة التاكيد والصفة فيكونا متعينين لما يتبعانه لان معنى الهدار  
الاول واطرافه الاية الك تعلم زيد رابت غلامه رجلا صالحا بها فلو كانت متحدة  
الاول لم يبدل كالك منتهى لا يجوز ان تعلم رابت رجلا صالحا بها فلو كانت متحدة  
البعد ثم ان البدل في على اربعة اوجه فبدل الكل من الكل نحو رابت زيدا  
فكان ذلك هو زيد وعلى هذا قولنا اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين والاشارة  
بدل البعض من الكل نحو فربت زيدا اراسه اذ الاراس بعض زيد ولا بد منه  
من غير رجوع الى البنية كما منه والثالث بدل الاشتمال نحو سلبت يدي ثوبه بدل من زيد لانه

الاتصال

الاتصال له واشتماله به جلي صبار بغيره ما هو جازم والرابع بدل الغلط نحو مررت برجل حمار  
اروت ان يقول مررت بحمار فبذلك سلك لما رجع فغدا وكيفية بان اتبعه العقود و  
البيان في بداية الكلام والاحسن ان يستعمل فيه كونه مررت برجل بل حمار فهذا  
انواع البدل الرابع ووجه الامر على ذكره بعض المتأخرين هو ان البدل لا يحسن ان يكون  
عبر البدل او لا يكون والاشارة اما ان يكون بعضه او لم يكن والثالث اما  
ان يكون له بالبدل تلبس تأولم يكن فالاول بدل الكل والكل بدل البعض  
والثالث بدل الاشتمال والرابع بدل الغلط وهذا ينفع اخر اخص من بقوله  
ان اهمنا فسيخافا وهو بدل الكل من البعض نحو نظرت الى القمر فلان  
هذا بدل الاشتمال ثم ان البدل لكونه مقصودا في الكلام ومستقلا بنفسه كما ليس  
من التوابع الامم لانه الغلط دون العنع ولهذا لم يشترط ان يطلق البدل منه  
تواليا وتكريرا كما اشترط في العطف بل كل ان بدل اي النوعين شئت من الاخر  
نحو قولنا امر اطمعهم امر اطمعهم بالية نال به كاذبة الا انه لا بد من الي  
النكر من الوفاء لان يكون موصوفة يتخصص وتصل بئينا وايضا  
وعطف البيان ان اسم خبره اعلم ان عطف البيان اسم واراد ايضا والبيان  
والكشف عن المراء وكشف الصفة نحو جاءني خديدا زيدا فيعلم الى طلبك انك تريدني



من اجل من يكثر ابا عبد الله الرجل الذي يعرف زيدا او يقول جاري زيدا او عبد الله ا  
 اذا كان بالكنية اشهر اذ يعلم اني طلب اليك زيد من ربي هو الذي يكثر  
 ابا عبد الله والنوف مع عطف بيان والصفة ان الصفة مشتقة غالباً من معنى  
 لوجوده في الموصوف انه لا يكون مشتقاً وان عطف البيان يدل على التوضيح  
 لوافر عن مبدوءه والصفة لا تدل اذ لو افردوا بغير الموصوف في قولك جاري  
 رجل طويل لم يقدّر جري على الرجل لم يدل عليه وانما يدل على اني انا من صفته  
 الطولي على الجملة وان العطف والعطف لم يجعل المسمى اسم واحد لا فائدة خصوص  
 بل اسم اسما كان احد هما مع اعراف من الاخر وما الصفة والموصوف فيهما  
 اسمان جري جري واحد لا فائدة خصوص والنوف بينه وبين البدل ان البدل هو  
 الموصوف والكلام ووروه الاول كالباب في قوله وليس كذلك عطف البيان  
 والمعتمد بالحيث هو الاول ووروه الثاني لاجل ان يوضح امره وان البدل في  
 حكم تكرير العاطل لخلاف عطف البيان فيوضح ذلك قول المراد ان ابن التارك  
 البكر بشر عليه بقرينة قوله عطف بيان من البكر ويتبع ان يكون  
 بدلا والا لكان ابن التارك واخا عليه في التقدير نحو التارك بشري هذا لا يجوز  
 لغارب زيد وقد ذكر في باب الاضافة والعطف ما عرفت في العطف

سنة الرواد للجمع المطلق اعلم ان الواو والفاء ثم وفتح من ووقف العطف تشريك  
 في جميع العطف والعطف عليه على حكم واحد الا انما بعد اشتركا في هذا المعنى تشريفا  
 فالواو للجمع المطلق وهو الاصل في الروف العاملة لئلا تلتزم على محض الاشتراك بخلاف  
 الاخرات فانها تدل مع الاشتراك على معنى اخر فكل من من اصلا والدليل على اننا نقيده بالجمع المطلق  
 من غير ترتيب وتقيب كبر لا يعلق استقفاء بايهذا الكتاب ما عرفت في الاثافي  
 من ان الواو تقيده بالترتيب فهو اقرب اعلينا لانه ارفع شأنا واعلى كجاء علم الوجبة  
 من ان لا ينجى عليه مثل هذا واسألنا في انما تقيده بالترتيب لان التام في توجيه من غير علم  
 وقرائن في توجيه من غير علم لم يفرقت زيد اليوم بلغة فهو اوجه شدة وجازية اوجه شدة  
 وقولك في قوله من قرينة اهلكنا ما فيها باسنا بسيما وقرينة والافتقار لمن تاب وامن  
 وعلى صاحبنا ثم انتهى فينا اول فانه لما اهلكنا حكم بان الباء من قوله ما وبتب  
 الا انتهى اوروولده واما في قوله في موضع لا تسما الغابيت وقد ذكر في ووقف اورو  
 لهذا لم يذكره المصنف ههنا واولا من الشبهات والاشياء اورو في علمه اوجه الا  
 لشك في قرينة زيد اورو واورت ان في غير بركت زيدا فاعرفه شك جرت  
 لان لم يكن قرينة عروفايت باو واورت لك قرينة واحد اسمها قد يقع في الاستعمال  
 في زيد عندك وعرو وابدل على انك تستعمل في الخطاب على واو التام في توجيه من غير علم



فقد اشرت بفرض احداهما لا ببعته ولم يرد ان يفرضها فليس في ذلك شك وانما هو محتمل  
او لم يكن هناك شئ موجودا يشك في كونه شك في الخبر الثالث لما باينه في جواب  
الحسن او ابن سيرين والوفاء بين هذا وبين النتيجة لو جالسهما لم يكن غايها  
كما انه لو جالس احدهما بخلاف الخبر فان الاشتغال لا يكون الا بالاقدام على احدهما واما ان  
له في هذا المعاني فوجاهة اما زيدا واما عمرو واما ثوبا ما زيدا او جالس ما المحي  
واما ابن سيرين والخميسور على انما البضاي جملته موقوف العطف والشيء ابو علي لم يفت  
منها لوقوعها قبل المعطوف عليه ولو تحول العطف عليها واقتضاها المصحح لم يذكره  
جعل حرف العطف تنبيه فلو لم يستعمله لم يفتد اعلم ان ام يحيى عاظ من احداهما  
ان يكون متصلا فلا يكون ذلك لان الاستفهام هو زيدا عندك ام عمرو والمفني  
ايهما عندك كذلك اشرت بذا ام عمرو او الى اصل انما اذا وقعت بين مؤدوين  
فهو متصلة فاذا كانت متصلة مع ان يقال ايها والاتصال ان يكون معا دله  
لهزة الاستفهام وفريته ان يكونا جميعا يعني انما والشيء بينهما واما انك مع  
ام تعلم وجو واحد هما عند فتنظله بالتعيين ومع اولنا تعلم وجو واحد هما عنده ولم يذكر  
كان الجواب مع ام يذكر ام احد هما فزيد ان كان عنده او عمرو ان كان عمرو عنده وكذا  
مع اولنا ونعم وان كان ان يكون متقطعة وتقع في الاستفهام والخبر اما الاول فمخبر عنك

زيد

عندك ام عمرو فمالك استغنى عن وجود زيد فلو لم يرد انك عن هذا السؤال  
فاشرت عنه واستأنت سؤاله فقلت ام عندك عمرو والعنه بل عندك عمرو  
فام المنقطعة في معنى بل مع الهزة لا بد منها من اعادة الخبر فابينة واما المنقطعة  
اما الشا فقولك انما لا بل ام شاك انك رايت شيئا من بعيد فقلت ابل  
فاشرت ابل على وجهين احدهما انك ثم اخبرتك شك جوت لان يكون شيئا اخر  
فاشرت عن الاخبار فاذا في السؤال عن كونه شيئا فقلت ام شيئا بل ان شيئا  
ولا ينبغي بعد الاثبات اعلم ان لا وبل لكن تشترك في ان المعطوف به لا يغير  
المعطوف عليه واما من ينبغي بعد الاثبات فوجاهة زيد لا بل عمرو فبل على ان الجي وهدر  
من زيد لا بل عمرو والجبي بعد النفي لان قول ما جاء زيد لا عمرو واما بل في الاخر  
وهو الاخر من الشئ وبعد اقبال عليه فاذا قلت فرب زيد ابل عمرو فقلت فاهدا  
الاخبار بعرب زيد ثم ظهر لك غلط في ذلك فاشرت عنه المزمع فقلوا تنقيب  
لان لا ينبغي عن السكا ما وجب للاول وبل ثبت للثاني ما وجب للاول وتنقيب عنه  
وقد يقع بل بعد النفي كما يقع بعد الواجب نحو ما جاء زيد بل عمرو فابطلت في الجي عن  
زيد واشرت ان الذي لم يرد وجوده لا يرد وقتل عن عند العاقل ان هذا على وجهين  
احدهما ان يكون التقدير ما جاء زيد بل ما جاء عمرو فمالك فقلت ان ثبت نفي



الجلي الزيد ثم استند ثم كست فثبت كوو واشتد في الزيد بعل جاز  
 عمرو ويكون في الجلي ثابته لزيد واشتد لعمرو ويكون استندراك في الفعل مصدر و  
 الفعل في الفعلين معا والكل في الاستدراك بعد الفعل فاجتبه في زيد لكن عمرو  
 في الفعلين من بل لا يقتضيان الاستدراك بعد الفعل دون الجلي لا تقول ضربت زيدا  
 لكن عمرو اهذاه عطف المؤد وما عطف به على الجلي واهي نظرت بل في قوله  
 الاستدراك بانه في الياجب ايضا في جاز في زيد لكن عمرو الم في الوقوف مع الاستدراك  
 والافراب مذكور في المستحق في الارباع والارباع الارباع وغير الارباع الكلام  
 مداره على ثلثة محان انما جعل الرفع علما للمفعولية والنصب علما للمفعولية والجر  
 علما للمضاف لان الرفع أقوى من الفعل لكونه خبر مستغنى عنه والفعل فصلة  
 بنم الكلام بدونه فاختص بالرفع الذي هو أقوى لان من الشيعيين وبيان في المنطوق  
 بل في ذلك عطفين واقتضى المفعول الذي هو الضعيف بالنصب الذي هو  
 اخف والضعف لكونه من اقصى الخلق والمضاف اليه وهو بينهما لكونه  
 نارة فاعل في الفعل ونارة مفعول بالجر الذي هو المتوسط بين الرفع والنصب  
 لكونه من وسط الخلق سلكا الطريق القوي فقامت في الكل وبيان ان الرفع على  
 اقل من الفعل لكونه واحدا ليس الا وكون الفعل واحد افضلا من الرفع

في الارباع الارباع الارباع  
 في الارباع الارباع الارباع

واقتصر الاقل من الاشقل واكثر بالرفع استند بجملة التواريخ والتعادل  
 والخطي بانه على خمسة جهات وهو التحويل بين علان الفاعل اصل والبنداء فرع عليه فلو ان  
 لابس فقال لنا ماري على رضى الله عنه انه قال الفاعل فرع وما اشبه به والمفعول  
 فصب ما يقوم مقامه والمضاف اليه خفض وما جازي بواو وايضا ان الفعل يتقدم  
 على الاسم في باب الاستدراك لما يتقدم فيكون الجملة الفعلية متقدمة على الاسمية  
 فكون الفاعل متقدما على البنداء وايضا ان الفاعل ابداء في الغالب ثابته في اشياء لانه  
 لا يحتاج اليه شيء واحد وهو الفعل البنداء ابداء في الغالب ثابته في اشياء لا تحتاج  
 الى الجر لما العايد منه اليه ولا شك في تقدم الاثنين على الثلث وقد ذكرنا فيما  
 سبق مشابهة هذه الكلمات بالفاعل فلما قيدنا والمفعول خمسة ان  
 سمي المصدر مفعولا مطلقا لانه مفعول على الاطلاق الا انك اذا قلت ضربت  
 ضربا فانك قلت او جئت ضربا او احذثته فيكون مفعولا مطلقا بخلاف ما  
 اذا قلت ضربت ضربا زيد فانك لست بفاعل زيد على الاطلاق وانما او  
 قلت فيه فعلا وعلى هذا سائر الكلمات انما الخصال والتميز في المشتبه المنسوب  
 بالمفعول الجيز من فضلة في الكلام مثله والحق بالظروف لكونها  
 مفعولا فيها والمشتبه بالمفعول معه لان العامل فيه يتوسط حرف

في الارباع الارباع الارباع  
 في الارباع الارباع الارباع











ونفوتوه وانما حذف الواو تخفيفا حيث اسما لا تلبس ولم تحذف الواو الثانية لالتباس  
 التثنية بجمع ولم يعكس لان الجمع اشقل من التثنية فالتخفيف في اولي وانما ضم ما  
 قبل اليم فيهما وانما في الذكر والنون لان اليم شغوبه فجعلوا حركة ما قبلها من  
 جنسها وهو الضم الشغوي اتباعا ولازم جعلوا حركة ما قبل حرف التثنية من جنسها  
 مضطرا فينبغي ان يكونا في جعلوا اسما حركة ما قبل اليم الشغوبه من جنسها واشتركا  
 بين الذكر والنون في التثنية ولم يشتركا في الجمع وربما على منوال المظهر وقالوا في جمع  
 النون اس وانس ولم يجزوا ثانيا بالالف والياء على الفقه من الاصل  
 والرفع اعني المظهر والمضمر وحققوا النون لانها علم الجمع في ضربنا وضربنا ونسبوا  
 لان الاصل من وانتم فقلت اليم نونا وادغم واما النقص المنسوب فهو  
 ايا عند جهور الحجابنا وما ينصل به من الكاف في نحو ما لا اجمع للدلالة على احوال الم  
 اليه ولا محل لهذه اللواحق من الاواب وهي نظير التاء في انت وعند الخليل  
 انما بوجه الحذف ايا اليه لانه اسم مبهم فلخص امره بالاضافة واستدل  
 بما حكاه عن العوب اذ بلغ الرجل السنين فآياه وايا الشواب حيث اخبر  
 ايا بالاسم المظهر واما الضمير المتصل فما كان مرفوع منها فهو التاء في ضرب  
 وهو مفعول المالك ومعنى ما لي طلب المذكر وكسور ما لي طلب النون وقد استوفى  
 المسكلم

١٠٠  
 للمتكلم بقوى الحركات وانما فتح في خطاب المذكر وكسرت في خطاب النون كما ذكرنا  
 في التفصيل قالوا ضربت وضربنا لانهم قالوا في المنفصل ناسخ ثم جمع ما ذكرنا في انتم  
 وانتم وانتم في جاز في ضربنا وضربتم وضربتم ثم ضم الغائب الواحد لا يكون الا مستكنا نحو  
 زيد ضرب اي هو وهن ضربت اي هي ولم يبرز لان الفعل بدل واما في التثنية و  
 اجمع فتقول ضربا وضربا وضربنا وضربتم ولم يبرز اليم فربا بين المستكن والبارز  
 اذ لو قولك ضربا تثنيت للمستكن في زيد ضرب وضربنا للبارز في ضربت ولم يبرز  
 من الذكر والنون اذ كسرهم النون ههنا باقجام التام في ضربنا ولم يكنهم ههنا لك  
 لانه قد دلت ههنا لك التاء على طلب ضربنا ثم تانية فيضف الاجتماع التاني  
 ومبشع جدا وقالوا في جمع النون ضربين بنون واحدة بخلاف ضربين لان احدي  
 النونين ههنا لك بدل من اليم في الواحد ولا يسم ههنا فيبدل منها فلهذا حكم الضمير التاني  
 بالماضي واما الاضافة بالمضارع فضمير الواحد الغائب مستكن في نحو زيد يضرب وكذا ضمير  
 الغائبة كذا ههنا تضرب وكذا ضمير الما طلب الواحد والمكلم الواحد والجمع نحو انت تفعل  
 وانما افعل في فعل وتبين هذه الاحوال بالرفع وايد التاء اعتقت في صدره وتقول  
 في الغائبين والغائبين المضارع ويضربون كما قالوا ضربا وضربنا لان المضارع  
 لما كان موبعا فوضا في حركة الااء ابيته النون في تقول في الغائبين مضربان ولم



بلحقوا في آخرة السائر لان السائر في اوله يعني عن ذلك في الجمع يفر من قالوا في الماضي  
 فربن وتعمل في تثنية الخطاب جمع تفران وتفرلون ولا تفر في الميم كما ذكرنا من  
 الوقايس البارز والمستكن فتعمل في التثنية الخطاب جمع تفران وتفرلون ولا تفر في الميم كما ذكرنا من  
 بارزة للغير التثنية لان السائر في اوله علامة للخطاب تمنع من زيادة تاء احدى فيا و  
 هو بالياء لانها علم للتثنية ايضا في هذي ونقول في تثنية تفران ولم يوفق بينهما  
 ومن الذي كره لا يوفق في الماضي فزوت فتعمل في الجمع تفر من كما قالوا يفر من في  
 الغائب واذا في التكلم لا يبرز الفاعل لان حرف المضارع في اوله تمنع عن ابراره ويؤمن  
 ويؤمن الا لتبالي حكم الامر حكم المضارع الخطاب في اتصال نون الاعراب لانه  
 مبني ويجوز في هذين النون بسقط في الجزم واما متصل المنصوب فهو الخافض اكر  
 منك الباء في اكر متع والراء في اكره ونقطه الجوز وكلفظ المنصوب على ما تقدم  
 الا ان ياء المتكلم في المنصوب له نون على ما علم ان ياء التكلم اذا كان ضمير  
 منصوب بعد بنون قبلها تفر من ويصير في صانته للفعل من اني اخرج لك  
 فلما يكون في بناء كسر كما لم يكن في اعرابه جزم فكل على الفعل ان اواخرها في ذلك  
 فيقول اني وكذا اواخرها واجاز واحد فيها للضعيف مع كثرة الاستعمال عما  
 يستعمل في ذلك ولكن ولعل في الاعمال يستعمل في ضرورة الشبوا واما اذا كان ضمير

بحور فلما بعد غلاما بحور وبان الاسم والخوف لم يجب صوتهما عن الكسرة لان  
 من وعي وقد وقط لانها كانت مبنية على الكون في البناء مع كونها وساديا مع  
 النازلة الكسرة واما المتكلم اذا كان معه غيره ويكون ما قبله ساكن في الرفع و  
 في المنصوب باقيا على حاله انما سكن اخر الفعل مع ضمير الفاعل على ما سبق في الاشارة  
 من التور من نوالى اربع ركعات فيما هو في كلمة واحدة فخرينا وعلى هذا دعونا ودينا  
 فلم يعلب الواو والياء لكونهما ولم يفعل هذا مع ضمير المنقول فخرينا واكرنا و  
 عانا واما لان ضمير المنصوب ليس كما في الفعل بل هو في حكم الانفصال و  
 ان انفصل بالفعل لفظا وكما في المنقول بغير العامل اعلم ان افعال الجار  
 من قبيل الشواذ ولا يكون الا نادرا لما تبين ان الجار يستعمل في الجوز وعندها الجوز  
 من الكلمة فخرنا افعال رب بعد الواو فخرنا وقام الاعاق حاوي المحرف الى رب  
 مهم مسوعة الجوانب على الطريق والكوفون على ان الاسم بحور بالواو وتكون  
 منزلة رب والبصير على ان رب مفعلة افرمت لكثرة الاستعمال وبعد الفاء نحو  
 ففلك جعل قد طقت ووضعت اي فرب امرأة ففلك سباق الكلام بدل على  
 ذلك وضع بمعنى ذات ارضاع ولهذا لم يوثق فخرنا فخرنا ان اشغلتها ووضعت  
 عن ذلك تبارك من عن ذننايم وهي جمع تميم وهي العادة ونحو الذي ان عليه الجوز



وبعد بل قد قبل بل قد ذى صعد واجاب البابل رب بلد وهى مهنه بلغة المغارة  
والاجاب جمع صوب وهو هذا الصعود **قول** ومن ذلك كان في قولهم السنين  
يجزون باعمالهم ذكر سبويه في اواب هذا المثل ربعة اوجه احدى ما هو اوجه  
ان يقال ان خبر افعي فتنصب الاول ورفع السك على معنى ان كان عليه خبر افعي افعي  
خبر بافكار كان مع اسماء لاله حرف الشرط عليها وحذف الجنداء مع السك لاله  
حرف الجوار عليه لاقتضائها في الاغلب جملة اسمية والشاع ان ترفعها معا  
على ان الاول اسم كان المحرقة فالجذر محذوف والشاع خبر مبتداه محذوف والتقدير  
ان كان في عليه خبر في افعي خبر وهذا الوجه دون الاول لعدم حذف خبر كان والثالث  
ان تنصبها جميعا كون خبر افعي افعي الاول على ما ذكرناه في الوجه الاول والسك على انه  
مفعول به والتقدير ان كان عليه خبر افعي خبر افعي خبر افعي ان يرفع الاول على  
ما ذكرناه في الوجه الثاني وتنصب الثاني على ما في الوجه الثالث **قول**  
وهذه السماجة لا تفسر الا مع شي اخر قبله العامل السماعي اذا فسر فلا بد من قرينة  
في اللفظ تدل عليه مثل ما ترى في افعال من الغاء التي تدل عليه وفي افعال الجازم  
من الاشياء الخفية وفي افعال رب من الجوف التي تدل عليه وفي افعال كان من  
حروف الشرط وقد حكم على قولهم الله لا فعل بل بالشد واذا دل على في اللفظ يدل

عليه

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

هذا هو الذي كان في قولهم

عليه والقياسية لا تفسر الا بدليل الحال عليه اعلم ان الفعل يرفع وينزل معوله  
معوله حاله وذلك حيث كان عليه دليل من الحال او الحال فالاول هو قولك  
قد رايت من يترتبه في نفسه فيكون له في نفسه فافترته اذ الحال تدل على ذلك وهكذا  
اذا سمعت المستهملين قد كبروا فقلت الهمال بافكار رابعة او قوله للمتهم  
والمستهملين معناه لاجل انتهى او في حقه لا ان يكون انتهى الى الخاطبة لهذا كان  
المفرد يردوا بغيره على الغيبة دون زيدوا بغيرهم ولما السك ففهم قوله بل ملة ابراهيم  
فهم ضمنا ملة منصوب يا ضمنا رتبة وقد فسر لاله ما سبق من الكلام عليه وهو  
قوله مع كونوا يهودا او نصارى لانك لما قربت عن قولهم كونوا يهودا او نصارى  
ونصبت الاسم بوجه دل ذلك انك تريد قبيح ومنه قولك لمن يقول لك  
من فعل زيد بافكار فعل من فعل زيد ورفع بالغا عليه او من رفعه بالابتداء  
وذلك لان جواب من فعل زيد لازيد فعل لطابقة الجواب السؤال كان جواب  
من قربت زيدا بافكار نصبت زيد لا زيد بالرفع **قول** وقريب من هذه الاضمار  
على شريطة التفسير الاضمار على شريطة التفسير من قبيل القسم الثاني وهو  
ما يكون الدليل عليه من اللفظ ان الدليل على الضمار الفعل في قوله مع بل ملة  
ابراهيم متقدم عليه وهو قوله كونوا يهودا او نصارى على شريطة التفسير متاخر



عنه وهذا مع قوله الا انه يعقبه وفي الاول ما سبق ثم ان الاسم قد يكون مرفوعا  
 بفعل مضمر يفتحه الظاهر وقد يكون منصوبا ايضا اما المرفوع فمخبر قوله لم يزل  
 خرج فارغا زيدا بمضمر يفتحه الظاهر ان يزل خرج زيدا خرج الا انه اخبر الاستغناء  
 بتفسيره عنه وليس رفعا بالابتداء لان يزل يقتضيه الفعل فلما يليه الاسم  
 الا نادرا وهذا حكم الارساء الواقع في قوله وان واذا وهما والاول نحو ذلك لما يفرق  
 من اقتضاء الفعل اما المنسوب فمخبر قوله عبد الله فربته فعبده الله منصوبا  
 ضمرا فمخبره الظاهر والمنع فربت عبد الله فربته لان انتصابه بالفعل المؤخر  
 عنه لكونه مشغولا عنه بتفسيره غير ممكن فلم يزل في الفعل قبله ثم ان المضمر اما  
 ان يكون عن المظهر نحو ما وفعل في معناه نحو زيد امررت به اي برته ولا يصح  
 ان امررت لانه لا ينصب ما هو لازم معناه نحو زيد امررت غلامه  
 اي اصغنت زيدا امررت غلامه لان اصغانة المولى من  
 لوازم ضرب الغلام وهذا باب للمطالع فيه

محال لكنه يقتضيه لا الملا فاقصرت

على هذا القدر فليس المراد

نحو لا تشفى بحركته ما دم بكم دم عا تشاف تم

١٠٧٠

هذا هو القدر الذي لا يشفى